

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية العربية السورية 2003-2014

إعداد الطالب
حسام رسمي شرايحه

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلاقات الدولية/قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حسام رسمي شرايحة الموسومة بـــ:

العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية العربية السورية 2003-2014

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز شراري الزريقات		2014/05/20	مشرفاً ورئيسا
أ.د. صداح احمد الحباشنة		2014/05/20	عضواً
د. احمود علي أبو سليم		2014/05/20	عضواً
د. مدثر جميل أبو كركي		2014/05/20	عضواً



عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

بعد ان من الله تعالى علي بأنجاز هذه العمل المتواضع,فان الكلمات قليله اذا ما فكرت في اهدائها الى اشخاص منحوني اعز ما لديهم ...واغلى ما يمكن للانسان ان يحتفظ به مع مرور سنوات العمر.

والدي (رحمه الله) ...الذي اضاء لي سراج ليلي الطويل ...اسكنه الله فسيح جنانه والدتي مصدر عطائي في مشوار دربي ...اطال الله في عمرها اخواني عصام و سلام الاعزاء الذين وقفوا دوما الى جانبي.

لكل هؤلاء ولاخرين في القلب ...اهدي ثمره جهدي البسيط ...بكل التقدير

حسام رسمي شرايحه

الشكر والتقدير

من الوفاء والعرفان بالجميل أن ينسب الفضل لأهله .... ولما كان الأمر كذلك، فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور فايز الزريقات أستاذ العلوم السياسية بجامعة مؤتة، الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة الذي كان لتوجيهاته القيمة وعطائه المخلص الإسهام الأكبر في أن ترى هذه الرسالة النور .

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحملهم عناء قراءتها ومراجعتها وإثرائها بملاحظاتهم القيمة التي لن أتردد في أن اتخذها طريقا في البحث.

وأتقدم بالثناء أيضاً على الأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس قسم العلوم السياسية بجامعة مؤتة لما قدموه من عون ومساعدة ونصح طوال فترة دراستي في قسم العلوم السياسية واسأل الله أن يحقق لهم رضى الخالق وتقدير الخلق.

حسام رسمي شرايحه

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الملخص

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية العربية السورية من

2014-2003

حسام رسمي شرايحه

جامعة مؤتة، 2014

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسس ومحـــددات العلاقــات الأمريكيــة السورية للحقبة 2003 ــ 2014وكذلك التعرف على أ هميةمجــالات العلا قــات بينهما.

تم استخدام المنهجين:الوصفي التحليلي والتا ريخي وذلــك لتحقيــق أهــداف الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج ذات آهمية في منظومة العلاقات الأمريكيــة السورية وهي: أولاً: لقد شكل العامل الجغرافي محدداً مهمــاً ومــؤثراً فــي ســير العلاقات بين الدولتين، إضافة لعامل الأمن الذي لعب دوراً مهماً في العلاقات ما بين الدولتين خصوصاً خلال (احتلال العراق 2003، حرب لبنان 2006، والحرب على غزة 2008). ثانياً: تبين خلال هذه الحقبة أن التعاون مع دمشق مفيــد فــي دفــع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية علـ ى عدة جبهات بما في ذلك مــستقبل العــراق واستقراره، وعلى المدى الطويل إيجاد دولة قابلة للحياة في لبنان. ثالثاً: تبين خــلال هذه الحقبة أهمية الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل كمحدد مهم للموقف الأمريكــي، لأنه يفرض علىالولايات المتحدة دعم التغيير في سوريا شريطة ألا يكون ذلك علـ ى حساب أي تهديد وجودي لإسرائيل

Abstract

Relations Between the United States, and Syrian Arab Republic, from 2003 – 2014

Hosam Sharaiha

Mu'tah University, 2014

This study aimed to identify the determinants of the relations between the United States, and Syrian Arab Republic, from 2003 – 2014, as well as to identify the factors contributed to the development of the relations between the two parts .

By using historical and descriptive methods, the study founded first: the form of specific geographical factor as an influential in the conduct of relations between the two countries. In addition security factor, which played an important role in the relations between the two countries, especially during) The occupation of Iraq 2003, 2006 Lebanon war, and the war on Gaza 2008). Secondly: found during this era that cooperation with Damascus is useful in advancing the interests of the United States of America on several fronts, including the future of Iraq and stability, and in the long term create viable state in Lebanon. Thirdly: found during this era The importance of US commitment to the security of Israel is an important determinant of the US, because it imposed on the US Support change in Syria, provided that it may not be at the expense of any threat to Israel

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

علي الرغم من التغيرات التي طرأت علي السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكيه تجاه منطقه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، فإن حالة الاستمرارية والثبات ظلت ملازمةً للإستراتيجية الأمريكية تجاه هذه المنطقة الحيوية من العالم. وإذا كانت هذه السياسة قد أخذت الطابع التكتيكي في التحول، فإن محدداتها ومرتكزاتها قد سُطِّرتْ ورُسمتْ وخُمِّرتْ في أذهان ساستها وصُناعها ومنفذيها من الإدارات المتعاقبة(سواء كانوا جمهوريين أم ديمقراطيين) منذ عقود على تولّي الرئيس الأمريكي باراك أوباما زمام السلطة.

كما فقدت الولايات المتحدة الامريكيه "المحفز الاستراتيجي" بعد الحرب الباردة، والمتمثل بالخطر الشيوعي، والتهديد السوفيتي، فأخذت مضامين عقيدتها تساير السياسية وتوجهاتها الأيديولوجية بما يتوافق مع حقائق مرحلة ما بعد زوال هذا المحفز؛ فاتجهت أنظار صناع السياسة الأمريكية إلى تصوير الأصولية الإسلامية "الإرهاب" كتهديد ليس فقط لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بل للقيم الديمقراطية الغربية عموماً، محددة بذلك ملامح "المحفز الاستراتيجي الجديد " الذي تعود أهميته في دولة تعتمد الديمقراطية طريقاً للحكم، لضمان استمرار التأييد والدعم الشعبي لسياسة التفوق العسكري النوعي واستخداماته إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية للخطر.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى، فقد فقدت سورية الحليف الاستراتيجي الكبير الذي كانت تستند عليه في مواجهتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحليفتها إسرائيل، وكان لذلك الأثر الكبير على السياسة الخارجية السورية التي وجدت نفسها وجها لوجه أمام المخططات الأمريكية والإسرائيلية، وبذلك بدأت القيادة السورية بإظهار مؤشرات تدل على رغبتها في تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد توترها.

وفر الاجتياح العراقي للكويت فرصة ذهبية لسوريا، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى مظلة تأييد عربية لتوفير الشرعية السياسية لتدخلها في دولة الكويت، وهو ما ساهم في إزالة الكثير من أسباب الجفاء في العلاقات بين البلدين، وكانت استجابة سورية لدعوة الرئيس الأمريكي السابق بوش الأب للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 إشارة أخرى على رغبة سورية في تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تميزت العلاقات بعدها بنوع من التفاهم غير المعلن، وقد أيدت واشنطن الرئيس السوري بشار الأسد لاستلام السلطة من خلال زيارة أولبرايت وزيرة الخارجية الامريكيه آنذاك لدمشق، باعتباره امتداداً لنهج أبيه وخصوصا فيما يتعلق برغبته في السلام واستمرار المفاوضات السورية _ الإسرائيلية.

وقد وصلت العلاقات السورية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر إلى مرحلة من التوتر غير المعهود في تاريخ العلاقات بين الدولتين، وتميزت بتصعيد اللهجة الأمريكية ضد سورية وإطلاق التهديدات في مختلف التصريحات الصادرة عن المسئولين الأمريكيين، فبعد تصريحات ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية الامريكي السابق بإمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري ضد سورية، أثارت تصريحاته احتجاجات شديدة اللهجة من قبل الحكومة السورية التي استدعت السفير الأمريكي السابق في دمشق (ثيودور كاتيوف) لإبلاغه احتجاجها على تصريحات أرميتاج، لكن هذا الأخير كرر تلك التصريحات بالنسبة إلى حزب الله في لبنان وإيران، ثم أتت بعد ذلك تصريحات مساعد وزير الخارجية السابق "بولتون" الذي أضاف سورية إلى دول محور الشر عندما تحدث في إحدى محاضراته عن ما وراء محور الشر .

ومن ضمن القضايا التي شكلت عوامل توتر في العلاقة بين الدولتين علاقة سورية بإيران حيث ان سورية تعد القناة الرئيسية لتأثير إيران في الأراضي اللبنانية والفلسطينية، وكذلك علاقتها بالمنظمات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام الموجودة في دمشق ودعمها للمقاومة الوطنية اللبنانية التي تعتبرها الولايات المتحدة الامريكيه قوى إرهابيه .

2.1 مشكلة الدراسة:

تعدريا من الدول التي تلعب دوراً مؤثراً في سياسات المنطقة المحيطة، لذا تتمحور مشكلة الدراسة حول إشكالية العلاقات الامريكية السورية وتحليل العوامل المؤثرة فيها سلبا أو إيجابا سواء أكانت محلية أم إقليمية أم دولية منذ عام 2003 لغاية 2014م، في محاولة إستشراف ما ستكون عليه هذه العلاقات لاحقاً وخصوصاً طبيعة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.

وتبرز مشكلة الدراسة من محاولتها القيام بإعادة تركيب للعناصر التي ترتكز عليها تلك العلاقات، وتحليلها لمعرفة آثار المتغيرات الدَّوليّة والإقْليْميَّة والعَرَبيّة عليها، وهل ستستمر وتتطور، أم أنها سوف تنحسر وتتراجع؟ إضَافَةً إلى البحث في الآثار التي ستسفر عنها تلك العلاقات على الصعيدين العَرَبِيّ والدَّوليّ. وما هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية؟.

1. 3 أهمية الدراسة:

تكمِنُ أهميَّةُ الدراسة في توضيحها للعلاقات الأمريكية السورية في الفترة الواقعة بين الاحتلال الأمريكي للعراق وحتى الازمه الاخيره في سوريا.

على الرّغم من نُدرة الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات الأمريكية السورية في الفترة الزَّمَنيَّة التي تناولتها الدراسة؛ إلا أنَّ هذه الدراسات تناولت تلك العلاقة لتشكل بذلك مَرجعاً مفيداً للباحثين والراغبين في الاطلاع ومعرفة طبيعة تلك العلاقة.

وتكمنُ الأهميَّةُ العمليَّة لهذه الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على مجمل التطورات التي لحقت بالعلاقات الأمريكية السورية خلال العقدين الأخيرين، حيث أخذت تلك العلاقة تتطور بِشَكْلٍ تصاعديٍّ، شاملةً مختلف المجالات خاصة العَسْكَرِيّة منها والأَمْنيّة، وهو ما ساهم في حدوث تطورات دَوْليَّة وإقْليْميَّة قد تَكُوْن أسهمت بِشَكْلٍ أو بآخر في تنمية العلاقات بين البلدين، فجاءت هذه الدراسة لإيضاح هذا التطور في العلاقات بين الدولتين.

1. 4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقات الامريكيــة الــسورية (2003-2014م) ومراحل تطورها، وتسعى أيضاً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. التعريف بطبيعة العلاقات الامريكية السورية (2003-2014م) وذلك بالتركيز على القضايا الأساسية التي تشكل محور هذه العلاقات، وأهمية الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل كمحدد مهم للموقف الأمريكي.
2. كما أن هذه الدراسة تبحث في أهم الأسس والمحددات والقضايا العالقة في هذه العلاقات.
3. التعريف بمجالات التعاون بين أمريكيا وسوريا، وأهم التطورات والأحداث والمراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الامريكية السورية ومستقبل هذه العلاقات.
4. بيان محددات العلاقة الامريكية السورية (الدَّوليّة والإِقْلِيْمِيَّة والمحليَّة)

5.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما هي أسس ومحددات العلاقات الأمريكية السورية خلال الفترة (2003-2014م)، وأثرها بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور تلك العلاقات؟

وعدد من الأسئلة الفرعية التالية:-

1- ما هي محددات السياسة الخارجية السورية تجاه أمريكيا؟

2- ما هو واقع العلاقات الامريكية السورية في ضوء التحولات التي طرأت على الساحة في منطقة الشرق الأوسط؟

3- ما هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية؟

4-ماهي السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الامريكيه السورية ؟

6.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي:

تم اعتماد هذا المنهج للوقوف على تطور السياستين الامريكية السورية منذ عام 2003م إلى عام 2014م، وتتبع الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية السورية ووصف تطور العلاقات الأمريكية السورية في الفترة (2003-2014م).

2-المنهج الوصفي التحليلي:

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال النظر الى الجوانب التعاونية والتنافسية بما يتماشى مع المصلحة الوطنية لكل منهما.

ويقوم هذا على فهم طبيعة العلاقات التنافسية بين أمريكيا وسوريا سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وما يرافق ذلك من تصريحات وتهديدات تتعلق بمصالح ومخاوف كل منهما.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

النظرية الواقعية

فرضت النظرية الواقعية نفسها على النظريات السياسية التي جاءت على هامش تفسير الواقع الدولي وتحليله لمحاولة وضع العلاج ، قبل أن يتفشى الداء، وطبيعة فرض هذه النظرية الأمريكية على المجتمع الدولي ، وإنما ما جعلها تفرض نفسها،هو الصراع الدولي الذي انتشر في المجتمع الدولي في بداية القرن الماضي (العشرين)، كالعداوة بين أعضائه لسفهل العالم ذلك القرن بحربين عالميتين ، لم يشهد العالم مثيلاً لهما.

وتقوم النظرية الواقعية على عدد من المرتكزات التي تساندها في إثبات صحة أهدافها التي ترنو إليها، والحديث عن هذه المرتكزات يمكن فهمه مباشرة من خلال تحليل الإطار النظري الفلسفي ودراسته للمفكرين الداعين لهذه النظرية، وكذلك يمكن اعتبار الاعتقادات (الفرضيات) التي يعتقدونها كأسس يرتكزون عليها في فكرهم لهذا المنهج.

ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى هذه المرتكزات بشيء من الفهم اليسير لها، وهي على النحو الآتي (الدقاق، 1980):

1- المنظرون للواقعية يرون أن الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية في دراستهم للعلاقات الدولية؛ أي أنهم يعدّونها النواة الأساسية في السلوك الدولي وهي من تحدث التفاعل في هذا المجتمع الدولي.

2- أنصار المدرسة الواقعية ركزوا على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية فقط ، دون إيلاء أي اهتمام للقيم، والمثل، والأخلاق، فهم يرون أن الأخلاق والقيم لا يمكن أن تكون محددا للسياسة الدولية، فالعلاقات بين الدول تحتكم إلى القوة والمصلحة فهي من تفرض الصديق ، فحين تجعله عدواً حيناً آخر . وهذا الكلام،وإن كان صحيحاً ، فتأكيده يأتي على لسان السياسي الواقعي

الأول في بريطانيا، وهو رئيس وزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى والثانية (ونستون تشر شل) عندما قال: "لا توجد صداقات دائمة ، ولا توجد عدوات دائمة، بل توجد مصالح دائمة".

3- القوة هي المفهو م الأساسي في العلوم الاجتماعية، مثلها في ذلك مثل الطاقة في الفيزياء، وعلاقات القوى في نظر الواقعيين تختفي خلف المصطلحات والتعابير الأخلاقية والقانونية.

4- نظريتهم ظهرت نتيجة الاعتماد على الممارسة السياسية الواقعية ، ومن هنا فإنها -أي النظرية- تهتم بدراسة الواقع وتحليله من جهة، ومن جهة أخرى تهتم بدراسة التاريخ للاستفادة من العبر القديمة لإثبات صحة توجههم.

5- وجود قواعد ثابتة وغير قابلة للتغير ، هي من تعمل على تحديد سلوك الدول وعلاقاتها، والقواعد الثابتة يقصدون بها (القوة، والمصلحة)، وهذه هي التي جعلت المجتمع مجتمعاً فوضوياً في سماته، أساسه المصلحة، ومنطقة القوة التي هي الجذور الحقيقية للفوضى الدولية

6- عند تركيزهم على مفهوم القوة ، في نظريتهم، اتفقوا على وجود قوى ديناميكية وراء الحب ، وإن هناك أسباباً تختفي وراءَها، إلا أنهم اختلفوا في تحديد هذه الأسباب والقوى التي تقف خلفها، وانقسم أنصار الدارسة الواقعية إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة، التي تتمثل في حب السيطرة، والهيمنة، والتسلط. وهذا الاتجاه يركز على العوامل السيكولوجية (النفسية) في تحليله لأسباب الصراع.

الاتجاه الثاني: يقول إن البحث عن القوة ليس صفة غريزية في الطبيعة البشرية، بل تنتج عن حرص الدول على تحقيق مصالحها . (مقلد، 1987)

المبادئ الفلسفية النظرية للمدخل الواقعي :

أولا: مبدأ القوة Principle of Power :

مصطلح القوة هو من أكثر المصطلحات والمفردات التي تستخدم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، وأكثرها شيوعاً على ألسنة المفكرين والأكاديميين ، وحتى الطلاب المتخصصين في هذا المجال .

يرى أنصار المذهب الواقعي - والذي هو حقيقة مذهب القوة - أن القوة متغير أصيل في السياسة الدولية، إذ يقول (شوارزنجر) في هذا الصدد(مقبل، 2011):

"في غياب مجتمع دولي شامل ، فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية، والقوة ليست نوعاً من الشهوة المدمرة ". ويقول _أيضاً_ أنصار الواقعية إنَّ الحقيقة الأساسية في النظام الدولي هي لا مركزية كلٍّ من القوة أو القيم ، من منطلق أن التاريخ يشهد على أن الدول العظمى أرست أسس التنافس الدولي فيما بينها ليس على أسس القوة فقط، بل شهدت كذلك مراحل كان للدبلوماسية دورٌ فاعلٌ فيها، وهذا يعني أن إمكانية الحيلولة دون الوصول إلى العنف يمكن بأي حالٍ من الأحوال.

والقوة لدى الواقعين ليست فقط القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي، بمعناها الضيق، ولكنها كافة أشكال القوة الوطنية للدولة، بمفهومها الشامل، وبمختلف العناصر المادية والمعنوية، كالسكان ، والموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي، والتطور التكنولوجي، والجهاز الإنتاجي، ونظام الحكم، والأيدلوجية، والدبلوماسية، والدعاية، والرأي العام، ....إلخ من العناصر المكونة لقوة الدولة(جنسن، 1989).

ثانيا : مبدأ المصلحة الوطنية Principle of National Interest :

تأتي نظرة المنهج الواقعي للمصلحة ضمن إطار تفسير الواقع الدولي وتحليله، أي أن تحليلهم لطبيعة العلاقات الدولية قائمة وبالدرجة الأولى على مفهوم المصلحة، فيعدَّها – أي المصلحة الوطنية – هي الهدف النهائي و المستمر للسياسات الخارجية للدول ، وإنها هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للعلاقات الدولية (James,1971).

ويرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية إلى أبعد الحدود، حتى أن الكثير من رواد هذا المنهج ينظرون إلى المصلحة الوطنية على أنها نفسها (القوة)، ومنطلقهم في ذلك هو أن الدول تخضع القوة لتحقيق مصلحتها، وبالتالي ، توفر القوة بحد ذاتها مصلحة كبرى لا تعلوها مصلحة، إذ لا تستطيع الدولة أن تعيش بأمان وسلم، وتحفظ بقائها وذاتها، وتحقق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية، بدون توفر قاعدة تنطلق منها هذه المعايير، وهذه القاعدة هي القوة بذاتها، والتي هي بالضرورة نفسها المصلحة.

وفي هذا الصدد يقول المفكر الأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو): "إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت صحة ذلك". كما يرى (هانز مورجانثو)، أن مفهوم المصلحة الوطنية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، ولاحتمالية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها... بل العكس، إنها تفرض صراعاً مستمراً، وتهديداً مستمراً، تساهم الدبلوماسية في تقليل احتمالاته ، من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة (العقابي، 1996).

ومن هنا، فإن المصلحة هي محور وجوهر السياسة الدولية ، باعتبار أن علاقات الدول لا تنشأ أساسا إلا من منطق الأمور الذي فرض وجود تلك الحاجات الجامحة، لإقامتها وتنميتها بالسبل الممكنة ، ولعل الدول ذات السيادة القانونية والاستقلال السياسي تسعى لامتلاك القوة . ومن هذا المنطلق فإنَّ هدف كل دولة هو سعيها إلى الحفاظ على بقائها، كحد أدنى لتلك الأهداف، وكل دولة مضطرة ومرغمة على أن تحافظ على هويتها وعلى كيانها وثقافتها ، وبالتالي الحفاظ على وجودها وأراضيها ككل، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات سياسية، فإن المصلحة الوطنية هي خاتمة المطاف في عالم السياسة (مقلد،2006).

وفي هذا السياق، سيتم توظيف النظرية الواقعية لغاية التعرف على أسس العلاقات السورية الأمريكية ومرتكزاتها، وتأثير الأطراف الدولية الأخرى على هذه العلاقات، وذلك على اعتبار أن هذه الأخيرة قد نهجت نهجاً دولياً يعتمد على الأسس والمرتكزات التي تبنى علية نظرية القوة الواقعية . وكذلك، النهج

السوري في التعامل مع الموضوع ا للبناني والفلسطيني والإيراني، والذي اعتمد تلك الأسس والمرتكزات، وذلك على اعتبار أن المصلحة هي محور السياسة الدولية وجوهرها؛ فكل دولة تحاول تعظيم مصالحها وأهدافها في المجتمع الدولي، لأن هذه المصلحةهي المحرك الأساسي لسياسة الدولة . وكذلك، فإن كل دولة تحاول تملك عناصر القوةلتحقق لها التأثير في المجتمع الدولي ، لكي تحقق مصالحها وحاجاتها غير المحدودة، وعلى اعتبار أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة، التي تتمثل في حب السيطرة، والهيمنة، والتسلط.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (الهلالات، 2011) بعنوان "الأيديولوجيا والسياسة الخارجية: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دراسة حالة(العراق وفلسطين)"

دراسة قام بها كل من (خضير و احمد،2007) **بعنوان "11 أيلول من انهيار مركز التجارة العالمي إلى سقوط الأنظمة الشمولية** "حيث بين الكاتبان أن أحداث 11 سبتمبر التي هزت الكيان الأميركي قد عززت نزعة الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العالم لاسيما المناطق الحساسة فيه من أجل الهيمنة والاستحواذ والسيطرة على مصادر الطاقة وتحجيم دور "الإسلام" الحضاري مستغلة بذلك تصرفات وأعمال بعض التنظيمات الإسلامية التي ينظرون إليها على أنها تنظيمات إرهابية.

ويرى الكاتبان انه قبل حدث11 سبتمبر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تضع عينها على العراق وتخطط وترسم للسيطرة على هذا البلد، ومن خلاله السيطرة على العالم وقد جاء حدث 11 سبتمبر ليُعجل بهذا الأمر فدخلت العراق وأسقطت نظامه السياسي، وبهذا الاحتلال أصبحت أهدافها مزدوجة، فبالإضافة إلى تحقيق مشروعها العالمي من خلال سيطرتها على العراق والذي بدوره سيعزز من سيطرتها على المنطقة وسيطيح بالأنظمة العربية تحقيقا لمشروعها الشرق أوسطي، والهدف الآخر جعل العراق ساحة مواجهة مع القوى الإرهابية ولا يخفي الساسة الامريكين

التصريح بذلك، بل يتباهون به ويتفاخرون في جعل العراق الساحة الرئيسية لمواجهة الإرهاب بدل أن يكون القتال على الساحة الأمريكية. (شهاب وأحمد، 2007).

وأجرى (بخوش، 2006) دراسة بعنوان، "**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**".

تتناول الدراسة البحث في واقع المتوسط بضفتيه: الشمالية والجنوبية بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، والاختلاف في الواقعين بين ضفتي المتوسط كونه يفصل بين عالمين مختلفين الأول ديمقراطي ليبرالي والآخر بدائي تتخلله تمزقات حادة.

وتدور الدراسة حول المحاذير والفرص التي يطرحها مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وفي هذا الخصوص تفترض الدراسة فرضيتين أساسيتين هما:

الأولى: تقوم على أن الشراكة تهدف إلى نسج علاقات جديدة هدفها التنمية المشتركة.

الثانية: تعد قضية الشراكة جاءت استجابةً للتحديات الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف واضح بين الأهداف المعلن عنها في المشروع والوسائل المقترحة لتجسيدها، حيث أن الدراسة لا تعد الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الجنوب على أساس الشراكة.

وتختتم الدراسة بالقول: إن تحقيق الرفاهية والسلام المشترك لضفتي المتوسط هي مسؤولية جماعية، غير أن الاتحاد الأوروبي يتحمل الجزء الأكبر كونه يمثل قوة اقتصادية بالدرجة الأولى ولأنه المبادر بالمشروع، وذلك لا يعني إعفاء دول جنوب المتوسط من مسؤولياتها تجاه شعوبها.

دراسة، (محي الدين، 2006)، سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير، دمشق، دار الفكر.

شملت هذه الدراسة الفترة ما بين عام 2000م إلى عام 2006م بما فيهـا مـن أحداث اعتبارا من تحرير الجنوب اللبناني وتأثيره على العلاقة اللبنانية مع سورية ،

مرورا بأحداث11 أيلول 2001م والتأثير الناتج عنها في المنطقة العربية من ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب ،وغزو أفغانستان ، ثم احتلال العراق وتداعياته على المنطقة، اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ، والانسحاب السوري من لبنان، والدور السوري في تصديه للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير وإستراتيجية سوريا في تحرير العراق والجولان والجنوب اللبناني وفلسطين.

دراسة قام بها (Carison, 2003) بعنوان: Action or Isolation: Americans "Ponder U.S. Role" وفي هذه الدراسة قام الباحث باستقصاء لآراء الأمريكيين نحو رغبتهم في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور فاعل في محاولة حل المشكلات العالمية وعلى رأسها الحرب ضد العراق والتخلص من النظام الحاكم. وخلص الباحث إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا يؤيدون سياسة الرئيس الأمريكي بوش.

الفصل الثالث

التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية – السورية

قبل حلول القرن السادسَ عشر، كانت منطقة حوض المتوسط تشكّل مجالاً استراتيجيًا للعالم، فقد كانت هذه المنطقة مركزاً ناشطاً تتمتع بالازدهار الاقتصادي والتجارة الدولية بحكم موقعها الجغرافي المميز بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، إلى أن اكتشف كريستوف كولومبس القارة الأمريكية، وقام البرتغاليون بتطوير إمكانات بحريتهم التي أضحت قادرة على بلوغ شبه القارة الهندية عبر رأس الرجاء الصالح، مما أنذر بتراجع مكانة المتوسط الاقتصادية وتقلص حجم التبادل التجاري فيها، ليتحرك مركز رأس المال العالمي شمالاً ويستقر في أوروبا الشمالية وامتداداتها الأطلسية الجديدة. كما كان اندلاع حرب تشرين 1973، والأزمة النفطية التي أعقبتها بعد امتناع الدول العربية عن تصدير نفطها التي أيدت استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، حيث شعر الأمريكيين أن أزمات المنطقة العربية باتت تهدد رفاهية مواطنيهم.

وتنطوي دراسة العلاقات العربية الأمريكية على مشكلات تاريخية متعددة بعضها يتعلق بطبيعة العلاقة ما بين دولة واحدة وإقليم تتعدد فيه السيادات والتوجيهات تجاه هذه الدولة كذلك فإن فيه السيادات والتوجيهات تجاه هذه الدولة كذلك فإن هذه العلاقة تتضمن أطراف ثالثة متعددة تؤثر في تركيبة النظام الدولي مثل أوروبا والاتحاد السوفيتي واليابان والصين، وأخرى تؤثر بشكل فعال في النظام الإقليمي العربي مثل إسرائيل (عبدالوهاب، 2011)، هذا بالإضافة إلى بعض المؤثرات النوعية الأخرى مثل حجم الموارد الطبيعية في العالم ومدى توزيعها بين الدول المشتركة في النظام العالمي، وخاصة فيما يتعلق بموضوعي الطاقة والغذاء وبالإضافة إلى وضع طرفي العلاقة في النظام الدولي، فإنه من الصعوبة بمكان طرح مستقبل العلاقة ذاتها دون النظر إلى التطورات الداخلية التي تحدث في كل منها خاصة بين الدول العربية وداخل كل منها ومما يعقد آية نظرة على مستقبل هذه العلاقة أنه تتم وسط أنماط معقدة من التفاعلات السياسية والأمنية والعسكرية في

النظام الدولي بما يحتويه ذلك من درجات متعددة من التعاون والصراع والتنافس بين هذه التكتلات(اوسيبوف، 1985). بالإضافة إلى التفاعلات الاقتصادية الدولية التي تربط بالنظام التجاري العالمي والنظام النقدي العالمي ولا تنفصل تطورات هذه العلاقة بين التطورات المتوقعة في تكنولوجيا السلاح والطاقة والاتصالات والطيران والفضاء والمواصلات والعقول الإلكترونية ومجالات تطبيقها القضية إذن بالغة التعقيد ولا يسهل علم المستقبليات من عملية الاقتراب منها أو التصدي لها بقدر معقول من اليقين فبشكل عام فإن هذا العلم يسير في ثلاثة مسارات كل منها له عيوبه ومزاياه (البرصان، 2004): المسار الأول وينطلق من الماضي والحاضر إلى المستقبل من حيث يكون الأخير امتدادا لعلاقات موجودة بالفعل وتتوافر بمعدلات معينة بحيث يمكن تصور النقطة التي سوف يصل إليها اتجاه ما عند نقطة زمنية محددة في المستقبل. أما المسار الثاني: فهو مسار قيمي يقوم على تشكيل صورة مثالية في المستقبل بحيث تفرض على الحاضر ضرورة اتخاذ مسارات معينة لتحقيق هذه الصورة أما المسار الثالث: فيعتمد أسلوب السيناريو بحيث يكون تطور علاقة، من اتجاه محدد رهنا بتوفر شروط معينة، وهكذا فإن تعدد الشروط يمكن أن يعطي عددا مختلفا ومتنوعا من السيناريوهات أو الاحتمالات لتطور هذه العلاقة.

فالوجود الأميركي في الوطن العربي قديم. فقد أبدت الولايات المتحدة قدراً من الاهتمام المبكر به في آسيا وأفريقيا، وانتشر منذ العام 1909م نوع من النفوذ الأميركي أدواته الهيئات الدبلوماسية وأصحاب المصالح التجارية والإرساليات التبشيرية والبعثات العسكرية والثقافية. غير أن المصالح الأميركية في الوطن العربي لم تكن بأهمية مصالح الدول الأوروبية الكبرى. وربما لهذا السبب لم تدخل الولايات المتحدة بنشاط في حلبة الصراع الدولي من أجل تقسيم الدولة العثمانية، بالإضافة لانشغالها بالتوسع في المحيط الهادي والبحر الكاريبي (قاسمية، 1982).

أي إنه برغم علاقة الولايات المتحدة غير القصيرة – نسبياً – بالوطن العربي، فلم يكن لها غير مصالح محدودة في المنطقة حتى قبل منتصف هذا القرن بقليل. فطوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريباً اقتصرت

المصالح الأميركية في الوطن العربي على تلك الناتجة عن وجود الإرساليات الدينية والمراكز الثقافية، وبعض المصالح التجارية المحدودة. حتى بدأت الاكتشافات النفطية تجتذب الشركات الأميركية للمشاركة في اقتسام الكعكة. ومردود تلك المصالح يعود إلى البعد الجغرافي بين أميركا والوطن العربي في وقت كانت فيه وسائل المواصلات في مرحلة أقل تطوراً، بالإضافة إلى وقوع المنطقة فعلاً تحت النفوذ الأوروبي– البريطاني والفرنسي خاصة– (مصطفى، 1987) وأيضاً لانشغال الولايات المتحدة بالنشاط الاستعماري في المناطق القريبة منها في أميركا اللاتينية والمحيط الهادي وشرق آسيا.

وكانت البدايات الأولى لاهتمام الولايات المتحدة الامريكية بقضايا المنطقة منذ عام 1918م كما تمثلت بارسال لجنة التحقيق الامريكية كينغ – كراين (King Crane) عام 1919م إلى فلسطين وسوريا ولبنان للتحقيق في مطالب شعوب هذه البلدان، وبدأت ملامح النفوذ الامريكي تظهر في المنطقة من خلال لبنان حيث طالب فريق من اللبنانيين بالاستقلال تحت الحماية الامريكية كما اظهرت نتائج لجنة بيل (الحكيم، 178:177:1966)، وجاء الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية متاخراً، وهذا يعود إلى قيام سياستها الخارجية على مبدأ العزلة الذي سنه الرئيس مونرو (الهزايمة، 140:2011) وازداد اهتمامها بالمنطقة العربية مع بداية عقد الخمسينات، لاعتبارات فرضها نمط النسق الدولي المشكل، وسمات الإستراتيجية الأمريكية التي اختارت توجها كونيا، وانسحاب الحليف البريطاني من المنطقة، ومتطلبات الصراع الأيديولوجي المتنامي، وأهمية المنطقة لثرواتها النفطية الضخمة وموقعها الاستراتيجي، وضرورة حماية الكيان الصهيوني ورعايته ودعمه إكمالا للدور البريطاني الذي كان له الفضل في ميلاده وتأسيسه وإيجاد جبهة عربية موالية للغرب ومعادية للشيوعية والاتحاد السوفييتي(شلبي، 180:2008).

وتُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أهم قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية فـــي العالم، فهي تملك سياسة خارجية فذَّة تهدف إلى زيادة رقعة مناطق النفوذ التابعة لها، وإضعاف المنافسين من كل صوب . ونهجت الولايات المتحدة الأمريكيـــة سياســـات خارجية متعددة تتناسب متطلبات الحدث الدولي، وهذا حتَّم عليهم إنشاء العديد مـــن

الأجهزة المتخصصة ولجان تخطيط ومراكز البحوث والدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية والشؤون العسكرية والإستراتيجية.

ويركز (جاسور، 2011) على صعوبة أقامة صداقة حقيقية مع الولايات المتحدة، لأن تلك فرصة أفلتت منذ زمن طويل ونظريا فأن هذه الفرصة تبدت لها احتمالات ممكنة سنة (1945)، لكن هذه الاحتمالات تبددت عمليا وبالتحديد بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى سنة (1948). أما (علوي، 2003) فيشير إلى خطورة الدخول في عداء مطلق مع الولايات المتحدة، لأن هذه الدرجة من العداءٍ تصل بحركة الأشياء الى الصدام العنيف وذلك تحدٍ لا تستطيع الأمة احتماله، فهو في هذه اللحظة والزمن المرئي يفوق طاقتها أو يتعدى مواردها. كما يركز (غلبن، 2002) على استحالة الصبر إذا توهم العرب أن بإمكانهم تجاهل الولايات المتحدة وتركها لعوامل الزمن تعريها وتكسر شوكتها كما حدث لإمبراطوريات سبقتها لأن وزن الحقائق لا يسمح بمثل هذا التجاهل، فالواقع الراهن له أحكامه وانتظار الظنون فرض يصعب اعتماده للتصرف الآني مع وجود الولايات المتحدة بسطوتها وبأسها في قلب العالم العربي بطلبه مرة أو بطلبها مرات. وعدم استقامة العلاقات العربية - الأمريكية يحصره البعض من المفكرين في انحياز أمريكا المطلق للسياسة الإسرائيلية ضد العرب منذ احتلالها للأراضي العربية والى يومنا هذا، وهذا التفسير يحمل في طياته بعض وجوه المشكلة سيّما إذا استعرضنا التبني الأمريكي لوجهة النظر الإسرائيلية على امتداد الفترة الطويلة المنصرمة، لكنّ هذا لم يكن السبب الرئيسي الذي يحصر تذبذب العلاقة بين الطرفين (الاشقر، 1994). والسبب الرئيسي الذي يكمن في طبيعة التعامل بين الطرفين وخصوصية هذا التعامل من كلّ طرف، فالدول العربية تذهب إلى البيت الأبيض راغبة في وجود أحد يسمع صوتها، وأمريكا لا تريد أن تسمع، بل تريد أن يسمع العرب ما تملي عليهم، وعلى الأنظمة العربية أن تطيع وتنفّذ وتدفع لأمريكا ما تريد كأجور حماية لهم .

وعندما نشبت نيران الحرب العالمية الثانية عام 1939 كانت سياسة الولايات المتحدة تقوم على عدم التدخل بشكل فعلي فيها، واكتفت بتقديم المساعدات المالية والخدمات العسكرية لبريطانيا بموجب قانون الإعارة والتأجير، وعلى هذا الأساس

اعتمدت الولايات المتحدة أسلوب الحياد الذي لم يطل، فالهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر (Pearl Harber) في كانون الأول (ديسمبر) 1941، أسفر عن دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء . هذا الأمر، أكسب المنطقة العربية أهمية إستراتيجية، إذ أصبح من أيسر سبل الاتصال بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية عبر إيران، ونجم عن ذلك أن وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة تدريجياً في الشؤون العسكرية للخليج، وأصبح هذا واضحاً من خلال الاتفاق الأميركي البريطاني حول تقسيم العالم إلى مناطق عسكرية، ففي 9 آذار (مارس) 1942كتب الرئيس الأمريكي روزفلت رسالة إلى رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل (Winston Churchill) اقترح فيها جعل الولايات المتحدة مسؤولة عسكرياً عن منطقة المحيط الهادي، وفي ضمنها قارتا أمريكا الشمالية والجنوبية والصين وأستراليا ونيوزيلندة واليابان، وجعل بريطانيا مسؤولة عسكرياً عن المنطقة الممتدة من سنغافورة باتجاه الغرب، ومن ضمنها الهند والمحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر وليبيا والبحر المتوسط، وقد أجاب تشرشل على رسالة روزفلت في 18 آذار (مارس) 1942 موافقاً على الاقتراح(توفيق، 2003).

وبموجب هذا التفاهم الأمريكي / البريطاني، أصبح الجنرال كونللي (Konilly) مشرفاً على مصالح الحلفاء في المنطقة العربية، كما أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت أن جيش الولايات المتحدة سيرفع عن كاهل بريطانيا بعد الإعلان عبء مسؤولية نقل المعدات إلى الاتحاد السوفياتي (بنوميشان، 2006) بطريق إيران في الوقت نفسه استمرت الولايات المتحدة تحترم مركز بريطانيا في المنطقة العربية، فعندما طلبت السعودية قرضاً من الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية بسبب توقف عمليات ضخ النفط، أرسلت الولايات المتحدة الطلب إلى الحكومة البريطانية لكي تخصص نسبة من معونات الإعارة والتأجير التي كانت بريطانيا تتسلمها من الولايات المتحدة لمواجهة متطلبات السعودية (Marlowe, 1982).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تبنت الحكومة الأمريكية سياسة جديدة نحو المنطقة العربية، بسبب إدراكها الأهمية المستقبلية للمواد الأولية بصورة خاصة ولقرب المنطقة من الاتحاد السوفيتي وقد بدأ التخطيط الأمريكي عقب الحرب

العالمية الثانية يتجه نحو تأمين المنطقة وضمان التعاون مع حكوماتها . وبناء عليه، أعدت وزارة الخارجية الأمريكية في 15 آذار (مارس) 1946مـــذكرة بعنـــوان : السيّاسة الأمريكية الحالية نحو إمارات الخليج العربي بصورة عامة وسلطنة مسقط وعُمان بصورة خاصة "، جاء فيها "أنه في الوقت الذي تعترف فيه الولايات المتحدة بالوضع الخاص لبريطانيا العظمى في إمارات الكويت والبحرين وقطـــر والـــساحل العُماني، فإن سياستنا نحو هذه المنطقة تعتمد على أن الوضع البريطاني الخاص في هذه الإمارات لن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية أو مصالح الـــسكان المحليين والحكومات القائمة.

يوعد حلف شمال الأطلسي المنعقد سنة 1952 أهم حدث في هذه الفتـــرة فـــي العلاقات العربية الأمريكية، والذي تأسس على ضوئه حلف بغداد 1955، فقد خطط الأمريكيون لإقامة هذا الحلف بـ مساعدة إنجلترا، في ذروة الحرب الباردة، وتوخـــوا منه غايتين متكاملتين : أولاهما التصدي للدول العربية التقدميـــة، ولاســـيما مـــصر وسوريا، والالتفاف على منابع النفط، وثانيهما إحكام الطوق حول الاتحاد الـــسوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية(الكيلاني، 1996، ص25).

وانتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية سياسة انعكست في مسار استمراري مع بعض الانقطاعات المفـــصلية أو المؤقتـــة، تبعـــا لـــضرورة مصالحها القومية، ولموازين القوى والتغيرات الطارئة على الـــصراع . أن عمليـــة المفاوضات والتسوية السياسية السلمية للصراع "الإسرائيلي ــ الفلسطيني"، بإشراف أمريكا طيلة العقدين الماضيين، قد مهدت لوجود سياق مميـــز مـــن اجـــل تحليـــل ومحاكمة السلوك السياسي الأمريكي، وخاصة في ظل إدارة الرئيس جورج بـــوش الابن خلال الفترة (2000 ــ 2009)، الذي احدث على ضوء الخـــروج النهـــائي للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من مسرح الصراع ، انقلابا حـــادا فـــي ديناميكيـــة الصراع، وتغيرا مرئيا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، من خلال تدخل الإدارة في مسرح الصراع، بصفتها لاعبـــا رئيـــسيا مباشـــرا ، وتلجـــأ الإدارات الأمريكية، كلما كان ذلك ضروريا، إلى استخدام بعض الأنظمة العربيـــة للضغط على القيادة الفلسطينية بأشكال مختلفة.

وتسعى الولايات المتحدة في قيادتها للعالم أن تقيم "النظام العالمي" بناء على رؤيتها ووفقاً لمعاييرها وقيمها الخاصة . فنجد الإدارة الأمريكية تتحدث عن الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بينما تساند نظم غير ديمقراطية ولا تحترم هذه الحقوق (سليمان، 1998).

وتتمثل الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي في ثلاثة محددات أساسية هي (النفط، إسرائيل، مكافحة الإرهاب)، وتوضح تحركات الولايات المتحدة في المنطقة خلال فترة التسعينات مدى أهمية هذه المحددات بالنسبة لها خاصة بعد زوال الخصم السوفيتي الذي كان يضفي على المنطقة العربية أهمية إستراتيجية خاصة في الصراع بين الشرق والغرب، ولكن بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وزوال هذا الخصم أصبحت أهمية المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية إنما تقوم على هذه المحددات (وحيد، 1991).

وقد أثرت قيا دة الولايات المتحدة الأمريكية للأوضاع العالمية – متبعة في ذلك إستراتيجية تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية على مستوى العالم ومصلحة إسرائيل في المنطقة العربية – بشكل أو بآخر على مواقف الدول العربية بل إنه أدى إلى تحول في بعض مواقف هذه الدول. ومن هذه التحولات ما يلي:

أ. ففي فترة الحرب الباردة كان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان يوفر للنظام العربي هامشاً لحرية الحركة استفادت منه أحياناً الحركة القومية العربية ذلك لما كانت تلقاه من تأييد من الاتحاد السوفيتي وذلك في احد أبعاده، ليس لكونه متحمساً لمشروع ا لوحدة العربية وإنما لكون الحركة في التحليل الأخير ه ي موجهه ناحية الغرب – أما الآن فإن حسم المعركة السياسية ولو مؤقتاً لصالح الولايات المتحدة لم يترك مثل هذا الهامش متاحاً (أحمد، 1996).

ب. أدرك صانع القرار بعد عقد مؤتمر مدريد 1991 أنه لم يعد هناك من يساند الحق العربية في مواجهة الضغط الأ مريكي لصالح إسرائيل، حيث أصبحت التسوية قضية عربية عامة، وبدأت السياسات العربية تقبل فكرة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة وتختلف فيما بينها على مسارات التسوية التي يجب

إتباعها مع هذا العدو، ومن ذلك الخلاف بين سوريا – الأردن، سوريا – فلسطين، الأردن – فلسطين. ذلك بالإضافة إلى تقسيم الدول العربية إلى دول الطوق وهي مصر، الأردن، سوريا، لبنان " والدول الغير معنية بالنزاع. وهذا التقسيم خطير لأنه ينهى الموقف العربي الموحد تجاه القضية الفلسطينية . وقد أتضح ذلك في مواقف الدول العربية غير المعنية بالنزاع والتي سارعت إلى خطوات التطبيع مع إسرائيل وتأثير ذلك على مواقف الدول العربية التي مازالت تتفاوض مع إسرائيل والتي رأت أن في ذلك إضرارا لا مبرر له بالحقوق العربية المتضمنة في المفاوضات(الصمدي، 2010).

ج. إن عملية التسوية التي انطلقت مع مؤتمر مدريد 1991، والتي أولتها الولايات المتحدة أولوية على أجندتها تجاه المنطقة العربية، إنما تفسر رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على منابع النفط في الخليج وحماية امن إسرائيل، وفي ذلك قامت الولايات المتحدة بحشد جبهة من الدول الغربية واليابان لتقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية للأراضي المحتلة وللدول التي تحقق تقدماً في مسار التسوية مع إسرائيل، ويعد ذلك احد الأسباب التي دفعت الدول العربية للتحول نحو تحسين علاقاتها بإسرائيل، وذلك كرغبة في جني ثمار هذا التطبيع أو التقارب مع السياسة الأمريكية وهو ما يعنى تقدم البعد الاقتصادي في أولويات أجندة السياسة الخارجية للدول العربية على البعد العروبي والقومي. وفي ذلك نجد قيام الأردن بعقد اتفاقية كاملة مع إسرائيل على حساب المسارات الأخرى، أيضا يأتي في إطار ذلك تحول الموقف المصري من دوره كأحد الأطراف المدافعة عن الحقوق العربية تماماً إلى دوره كوسيط بين طرفي النزاع وهو ما يتضمن إيجاد حلول وسط بين الطرفين.

د. إن الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية وحتى الآن من انتهاك لسيادته وإسقاط النظام العراقي الحاكم، إنما توضح النهج التي سوف تتعامل به الولايات المتحدة مع أي نظام يسعى لمواجهتها والخروج عن الشرعية الدولية بالتعارض مع المصالح الأمريكية.

وبالتالي فان أبرز ما تحمله التغيرات الراهنة في النظام الدولي هو التدهور الواضح في مكانة العرب في هذا النظام، وتضييق هامش المناورة أمامهم في الساحة الدولية. وخاصة وان العلاقات العربية مع الغرب اتسمت تاريخياً بغلبة عوامل الصراع والتنافر. وتجسد ذلك في تدعيم الغرب للمشروع التوسعي الصهيوني على الأراضي العربية(مصطفي، 1997). بالإضافة إلى الهجوم الأمريكي الغربي على العرب بصدد بعض القضايا، أبرزها الآتي:

1. القضاء على ما يعتبره الغرب نشاطاً إرهابيا بتعقب مصادره في الوطن العربي وتصفية
2. مرتكزاته وهياكله السياسية والتنظيمية وتجفيف موارده المالية. وقد يتطلب هذا الهدف معاودة توجيه ضربات عسكرية لدول عربية معينة مثل ليبيا والعراق وربما سوريا واليمن.
3. تصفية أسس ومرتكزات صعود التيار الإسلامي الراديكالي في العالم العربي عموماً، وربما تكون هذه المهمة هي احد المهام الكبرى لتنظيمات إقليمية جديدة.
4. فرض تحول جذري في التوجهات الاقتصادية والإستراتيجية لعدة دول عربية نحو تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى.

وفي الحقيقة تمارس الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ضغوطاً لأقلمة النظم العربية لتوجهاتها ومصالحها. ويترتب على ذلك أن تبقى هذه القضايا والمطالب المتبادلة بين النظم العربية وهذه المراكز مصدراً لتحركات وتوترات عنيفة في المجتمعات السياسية العربية ومن مؤشرات ذلك طرح مفهوم العربية كبديل للوطن العربي وكأساس لنظام إقليمي جديد.

3. 1 محددات تطور العلاقات الأمريكية السورية:

منذ التأريخ لاستقلال سورية في عام 1946 خضعت العلاقات السورية الأمريكية لشدٍ وجذب؛ فقد انقطعت هذه العلاقات الدبلوماسية تماماً بعد حرب حزيران/ يونيو 1967 خاصة مع حضور خطابٍ بعثي متشدد يقوده "الأطباء الثلاثة"

الذين كانوا على رأس الحكم في سورية وهم نور الدين الأتاسي رئيس الدولة ويوسف زعين رئيس الوزراء وإبراهيم ماخوس وزير الخارجية، ومن ورائهم صلاح جديد الذي كان حاكماً لكن دون منصب سوى عضويته في القيادة القطرية لحزب البعث، وقد انتهج جديد مبدأ" الحرب الشعبية" في تحرير فلسطين مع فتح الحدود للفدائيين الفلسطينيين وتمجيدهم، كل ذلك جعل سورية بنظر الولايات المتحدة آنذاك دولة عدائية، وزاد من ذلك الرغبة السورية غير المحدودة في تعزيز الارتباط مع الاتحاد السوفيتي. (نورهان، 2011)

لكن مع استلام الرئيس حافظ الأسد السلطة في سورية بعد "الحركة التصحيحية"في 16 تشرين الثاني 1970 تبنى منهجاً مغايراً لمذهب جديد في دعم الفدائيين الفلسطينيين، إذ شعر أن عملياتهم يجب أن تخضع لضوابط إقليمية تضبط حركتها، ولاسيما بعد حرب حزيران/يونيو واتخاذ الإسرائيليين هذه العمليات حجة من أجل توسيع عدوانهم، غير أن العلاقات السورية الأمريكية بقيت على ما هي عليه، خاصة وأن الأسد ابتدأ حكمه بزيارة لموسكو، الغاية الرئيسية منها هي الدعم العسكري، إلا أن حرب تشرين أول /أكتوبر 1973 وما تلاها من مفاوضات مكوكية قام بها كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بين دمشق وتل أبيب استمرت ثلاثاً وثلاثين يوماً وانتهت بتوقيع اتفاقية فصل القوات في عام 1974 أشعرت الأسد حينها أن أوراق الشرق الأوسط غدت ملك واشنطن وأن دور الاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة هامشي ولا يتعدى دور الدعم المعنوي (عبدالحليم، 2011)، لذلك دخلت العلاقات السورية الأمريكية مرحلة جديدة مع استئناف العلاقات الدبلوماسية في عام 1974 دشنتها زيارة نيكسون إلى دمشق في العام نفسه، لكن هذه العلاقات خضعت للتجاذب فيما بعد خاصة بعد التدخل السوري في لبنان الذي كرس دوراً إقليمياً لسوريا في المنطقة، انتهى بواشنطن إلى إقراره نهائياً بعد حرب الخليج الثانية التي شهدت عودة الجولات المكوكية الدبلوماسية بين واشنطن ودمشق، لكن عرابها هذه المرة ليس كيسنجر ولكن جيمس بيكر الذي استطاع إقناع الأسد في المشاركة في التحالف الدولي الذي رعته الولايات المتحدة لإخراج صدام حسين من الكويت ولكن فقط للدفاع عن السعودية وليس لدخول

الكويت، ثم ألحقها بجولات أخرى بغية إقناعه في المشاركة فـي مـؤتمر مدريـد للسلام(محي الدين، 2006)

لقد حافظت العلاقات السورية الأمريكية بعدها على نوع من التفاهم غير المعلن بين دور كلٍ من الطرفين في المنطقة، وشهد هذا التفاهم أوجه مع كلينتون الذي اجتمع مع الأسد لمرتين في جنيف وأشار إلى إعجابه بالأسد وطول صبره في التفاوض خاصة بعد قمة جنيف التي جمعتهما في نيسان/أبريل من عام 2000 والتي توفي بعدها الأسد بشهرين تقريباً . وكان منهج الأسد الاستفادة من المفاوضات السورية الإسرائيلية بشكل يساعد في تحسين العلاقات مع أمريكا دون الاصطدام معها، ومع وفاة الأسد واستلام الرئيس بشار الأسد السلطة في سورية سارعت واشنطن إلى تأييده، خاصة مع زيارة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية له بعد استلامه السلطة مباشرة، حيث وجدت واشنطن في بشار الأسد امتداداً لنهج أبيه، خاصة فيما يتعلق برغبته في السلام واستمرار المفاوضات السورية الإسرائيلية . (Hadar, 2007)

لكن التوتر في العلاقات السورية الأمريكية أتى تحديداً بعد 11 أيلول/ سبتمبر وما سبقها من استلام إدارة أمريكية جديدة على رأسها جورج بوش الابن وطاقمه من أمثال (بول ولفوتيس) الذي يعتبر المهندس الأول لحرب العراق و المؤيد لضرب العراق بشدة وهو كان يشغل منصب نائب وزير الدفاع رامسفيلد الذي لا يقل عنه تشدداً .

يضاف إلى هؤلاء ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية الأمريكية الذي أعلن أن الولايات المتحدة قد تقوم بعمل عسكري ضد دول مثل سورية إذا لـم تـستجب للمطالب الأمريكية والغربية، وقد أثارت تصريحاته تلك ردود فعـلٍ واحتجاجـات شديدة اللهجة من قبل الحكومة السورية حيث استدعت حينها وزارة الخارجية السفير الأمريكي لدى دمشق تيودور قطوف لإبلاغه احتجاجها الـشديد علـى تـصريحات أرميتاج ثم تكررت تصريحاته خاصة بالنسبة لحـزب الله، ثـم أتـت بعـد ذلـك تصريحات مساعد وزير الخارجية بولتون الذي أضاف سورية ضمن دول محـور الشر (شينكر، 2008).

هذه الأجواء المحمومة التي أعقبت 11 أيلول أدخلت العلاقات السورية الأمريكية مرحلة من التوتر لم تمر بها من قبل، ويكفي أن نلحظ أن الحوار السوري الأمريكي الذي رعاه جيرجان السفير الأمريكي السابق في واشنطن ثم في دمشق كان حواراً غير رسمي، وأن الإدارة الأمريكية بدأت تنأى تماماً عن دمشق ربما لمعاقبتها عن دورها في إيواء المنظمات الفلسطينية التي تتهمها واشنطن بالإرهاب، كما لم يأت الرئيس بوش في خطابه على ذكر مرتفعات الجولان السورية المحتلة، بل طالبها بعدد من الشروط دون ذكر لحفظ مصالحها الحيوية (العاني، 2012).

وبمقابل خفوت الدبلوماسية السورية أصبح الدور الأردني في المنطقة أكثر وضوحاً، خاصة بعد أن تحدد إطار العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد 11 أيلول بحسب القرب أو البعد عن واشنطن، وزاد من تهميش الدور السوري المبادرة السعودية التي "ورطت" السعودية في تعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي وجعلها تلعب دوراً كانت سورية تقوم به باستمرار. كل ذلك ساهم في توتر العلاقات التي كانت توصف دائماً بأنها علاقات الممكن، إذ لا تبدو سوريا راغبة في الدخول إلى حوار مع الولايات المتحدة لا تعرف أين ينتهي بها، ولا الولايات المتحدة قادرة على الاقتناع بأنها تستطيع تغيير الموقف السوري أو تليينه، لذلك اقتصرت الاتصالات السورية الأمريكية على مستوى محدود جداً، اقتصرت على المكالمات الهاتفية أو زيارات قصيرة غير مخطط لها لوزير الخارجية الأمريكي، ولم تدخل سورية مع الولايات المتحدة في مفاوضات من أجل حثها على الدخول في الحلف الذي كانت ترغب واشنطن في تشكيله من أجل القضاء على الإرهاب كما حصل أثناء حرب الخليج الثانية التي ساهمت فيها دمشق جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة في حربها ضد العراق (كيلاني، 2004).

بالرغم من حالة القطيعة شبه الكاملة، التي ميزت العلاقات السورية الأمريكية خاصة خلال الفترة الرئاسة الثانية لبوش، وما واكبها من أزمات كثيرة عرفتها المنطقة خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، فان الطرفين السوري والأمريكي حاولا التعبير عن رغبتهما في فتح صفحة جديدة من العلاقات الثنائية بشكل يخدم مصالحهما المتبادلة، فالجانب السوري لا يقبل أن يدخل في

مفاوضات غير مباشرة بشأن الجولان من دون ضمانات جدية من الجانب الأمريكي، وأمريكا لا يمكنها أن تنجز أية تسوية في المنطقة من دون توظيف جزء من الأوراق السياسية التي يمتلكها الطرف السوري، وقد سبق للقيادة السورية أن أكدت في أكثر من مناسبة أنها ليست على عجلة من أمرها، وإن الأوراق التي تمتلكها تعتبر باهظة الثمن ولا يمكن مقايضتها بأنصاف الحلول أو بالوعود الافتراضية التي أثبتت التجارب السابقة عدم جديتها، بل واستحالة ترجمتها إلى تطبيقات عملية ترضي كل الأطراف الفاعلة بالمنطقة (قدري، وسعيد، 2002).

وهكذا بدأت إدارة أوباما تنفذ ما هو متوقع منها وقررت بموجب ذلك إرسال سفيرها الجديد إلى دمشق، وهذا ينسجم مع مبدأ الحوار، ومن هذه الناحية أظن أن زيارة المبعوث الأمريكي الخاص إلى منطقة الشرق الأوسط جورج ميتشل وتعيين السفير الآن سيمهدان لحوارات أكثر جدوى، خاصة وأننا نأمل أن يكون سفير واشنطن الجديد في دمشق أقرب إلى تمثيل إدارة أوباما من الموفدين الأمريكيين الذين زاروا العاصمة السورية من قبل. كما أن وجود السفير الأمريكي في دمشق سيزيل المعوقات أمام تطور العلاقات بين دمشق وواشنطن وكذلك سيساهم في تمتين الاتصالات بين البلدين والتحاور بشأن المسائل المختلفة عليها أو التي لم تبلور الولايات المتحدة الأمريكية موقفا منها (فرسون، 2010).

حيث تكتسب العلاقات الأمريكية _السورية أهمية خاصة وهذا يرجع إلى ثلاثة أسباب ومن أهمها:

1. طبيعة الظروف الدولية التي أفرزتها أحداث دراماتيكية شهدها المجتمع الدولي أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وبداية تشكل نظام عالمي جديد، وأحداث 11 سبتمبر 2001 وما عكسته من تغير حاسم في مسار العلاقات الدولية عامة والعلاقات الأمريكية السورية خاصة، والتي تبقي الباب مفتوحا أمام جميع احتمالات تطور هذه العلاقة(رفعت، 2006).
2. محورية الدور الذي لعبته الدولتان في مختلف القضايا الإقليمية والدولية والتي تمس منطقة الشرق الأوسط(راشد، 2005).

خصوصية هذه العلاقات التي وضعت على الدوام بأنها علاقات الممكـــن ، إذ لا تبدو سورية راغبة في الدخول في حوار مع الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة لا تعرف أين ينتهي بها، وبذلك بقيت سورية الرقم الأصعب في معادلات السياسة الأمريكية الشرق أ وسطية الأمر الذي كان يدفع هذه العلاقـــات باتجـــاه التـــوتر باستثناء بعض الحالات التي كانت فيها نوع من التوافق حـــول بعـــض قـــضايا معينة(العايد، 2005) .

إن عودة المبعوث الأمريكي إلى دمشق بعد فترة قصيرة من زيارته لها خلال 14 حزيران 2010 ليؤكد من خلال زيارته الثانية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه سوريا في المنطقة .بعدما تمكنت من كسر طوق العزلة الذي حاولت القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضه على القيادة السورية، بعدما سقط التصنيف العشوائي وغير الأخلاقي الذي أقامه بوش ببلاغة بذيئة بين محوري الخير والشر .واتضح بذلك للجميع وباعتراف وسائل الإعلام الغربية نفسها، إن الرئيس السوري الشاب تمكن وخلال فترة وجيزة أن يعيد إلى بلاده الحيوية الدبلوماسية التي ميزت سنوات حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد . لتعود بذلك سوريا لتشكل من جديد رقما صعبا في معادلة المنطقة، يصعب على صناع القرار في العالم تجاوزه (نورهان، 2011).

لم تكتف القيادة السورية، بإصدار ردود الأفعال السريعة والمحسوبة بل سعت، إلى ممارسة الفعل الناضج في أكثر من مناسبة من اجل اختراق جدار الصمد العربي، وقد مثل حضور الرئيس السوري في اللقاء التأسيسي للاتحاد من اجل المتوسط ابرز محطات المشاركة السورية في النشاط الدبلوماسي الدولي، واستقبلت دمشق بعد ذلك العديد من اللقاءات الدولية والإقليمية وأفضت بعضها إلى استعادة الوئام بين سوريا وبعض البلدان العربية، خاصة مع المملكة العربية السعودية والأمر الذي سيجعل سوريا تتفرغ للملفات الحساسة في المنطقة حتى تصل إلى توظيف أوراقها بكل ثقة، بعيدا عن الصراعات الهامسية التي تضر بالمصالح العربية الكبرى، وقد جاءت الدعوة التي وجهها الرئيس السوري بشار الأسد لنظيره الأمريكي من اجل زيارة سوريا لتؤكد للملاحظين الثقة الكبيرة بالنفس التي تميز

القيادة السورية التي تنظر إلى الأخر بمنظار الندبة، بعيدا عن كل ألفاظ التعظيم والتضخم والتهويل التي تؤدي في العادة إلى التفريط في الحقوق من دون الحصول على مكاسب حقيقية. وبالتالي كان الرئيس السوري واضحا في تحديد مراميه من تطوير علاقات بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية(عبدالحليم، 2011)، انه يريد من الأخيرة أن تكون الوسيط الرئيسي في عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، فدورها حاسم إذا ما أريد إحراز تقدم في عملية السلام في المنطقة، وفي هذا الخصوص أوضح الأسد انه حان الوقت لاقتراب يستند إلى مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، انطلاقا من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والذي تجسد في مؤتمر مدريد، مؤكدا أن صيغة مدريد جيدة ولا تزال صالحة .كما إن تطور العلاقات مع سوريا سيخدم أهدافا أمريكية متعددة في المنطقة، ولا سيما ما يتعلق منها بالعراق ولبنان والتسوية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي وتتطابق هذه الرؤية تقريبا مع تصور سورية لدورها الإقليمي(McCain, 2012).

ويشير (عبدالحليم، 2011) الولايات المتحدة الأمريكية تريد إبعاد سورية عن إيران بالأساس وهذا يقودنا إلى ملف العلاقة الإستراتيجية بين الأخيرتين، وكيفية استهدافها من قبل الإدارات الأمريكية وكذلك مطالبة سورية بإنهاء مساعدتها في إمداد حزب الله بالأسلحة متطورة ومن ثم التدخل في لبنان، وفضلا عن ذلك تريد الولايات المتحدة الأمريكية تعاونا سوريا من اجل تحقيق انتقال سلس في العراق ولا سيما بعد إعلان الرئيس الأمريكي اوباما في 27 فبراير خطة لانسحاب معظم القوات الأمريكية من العراق.

ومع بداية الحرب على العراق تزايدت هذه المعارضة السورية للحرب واعتبرتها احتلالا وغير شرعي، حيث كانت إسرائيل ترتب الوضع مستغلة الشحنة الانفعالية لأحداث 11 سبتمبر إلى أقصى مدى حيث سعت بكل قوتها للزج باسم سورية ضمن اللائحة الأمريكية لمحاربة الإرهاب تارة من خلال الملف الفلسطيني وأخرى من خلال الملف العراقي، وكان من أبرز المحاولات الإسرائيلية الزعم بأن سورية تشتري أسلحة لصالح صدام حسين وتخرق الحظر الدولي المفروض عليه (نظام الدين، 2005) .

ومع احتلال بغداد عام 2003 زادت الولايات المتحدة الأمريكية من تصعيدها وقد حذرت الدول التي تتهمها بالسعي لامتلاك أسلحة غير تقليدية ومن بينها سورية وإيران وكوريا الشمالية بأن تأخذ العبرة من درس العراق، وهذا التصريح الصادر عن أحد أبرز المتشددين في الإدارة الأمريكية " جون بولتون " حيث كانت الخارجية السورية ترى البصمات الإسرائيلية خلفه فجاء ردها بأن " إسرائيل تنشر معلومات مضللة إلى واشنطن ضد سورية "(فريدمان، 2008).

ومن ضمن القضايا التي شكلت عوامل توتر في العلاقة بين الدولتين علاقة سورية بإيران حيث سورية القناة الرئيسية لتأثير إيران في الأراضي اللبنانية والفلسطينية، وكذلك علاقتها بالمنظمات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام الموجودة في دمشق ودعمها للمقاومة الوطنية اللبنانية التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية قوى إرهابية (عبد الوهاب، 2004) .

ومن وجهة نظر سورية في تقييم الدور الأمريكي في عملية السلام يغلب عليه عدم الرضا عن هذا الدور المتحيز إلى جانب إسرائيل، رغم أن سورية في خطابها المعلن كانت تظهر أحيانا نوعا من المواقف الإيجابية إلا أن ذلك لم يمنعها من مهاجمة الدور الأمريكي وسياستها ووصفتها بالعدائية للعرب وأنها أكثر قربا إلى إسرائيل. أن كل ما مارسته الولايات المتحدة الأمريكية من تهديدات ضد سورية كان جزءا من سياسة أوسع للولايات المتحدة تتمثل في إعادة ترتيب المنظومة السياسية والاقتصادية العالمية، بما ينسجم مع مصالح واشنطن وقد برز ذلك في الحديث الأمريكي عن " القرن الأمريكي الجديد "وهنا يأتي إلحاح عدد من المسئولين الأيكيين ضد التهديدات لسورية عن "محيط جديد أو " درس العراق " ولكن دمشق تدرك جيدا أن التعاون لا يقف عند العراق بل يتعلق بالملف الفلسطيني والإسرائيلي خصوصا من خلال التصريحات الإسرائيلية التي كانت تدفع بالأزمة من وراء الكواليس، فقد بدا واضحا لدمشق أن لائحة المطالب الإسرائيلية من سورية والتي تقدمها من خلال واشنطن كأنها تخوض حروب إسرائيل بالوكالة،وبذلك أندمج المخطط الإسرائيلي بالمخطط الأمريكي، وأصبح العراق الساحة الوحيدة التي تنطلق

منها المخططات الأمريكية والإسرائيلية تجاه المنطقة العربية وإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط(نورهان، 2011) .

3. 2 المحدد الجغرافي في العلاقة السورية الأمريكية

يعطي الموقع الجغرافي لسورية إمتيازا إستراتيجيا باعتبارها ملتقى لثلاث قارات هي أسيا وأوروبا وأفريقيا، كما أن هذا الموقع الذي أعطى الطبيعة السورية تنوع أثر بشكل كبير على الاقتصاد السوري، وخاصة في المجالين الزراعي والسياحي، وبالنسبة للخريطة البشرية فهي امتداد لحضارات قديمة منذ ألاف السنين. الجمهورية العربية السورية هي دولة عربية تقع في جنوب غرب آسيا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، يحدها من الشمال تركيا ومن الشرق العراق ومن الغرب لبنان والبحر المتوسط ومن الجنوب الأردن وفلسطين المحتلة، تقع سورية بين خطي العرض 32- 37 شمالا وخطي الطول 35-42 شرقا وقد منح هذا الموقع الجغرافي سورية امتيازا استراتيجيا عبر التاريخ ومن كافة النواحي، فهي ملتقى القارات الثلاثة (آسيا- أوروبا- أفريقيا)، وتتوسط المراكز الصناعية والتجارية الرئيسية في أوروبا ومراكز إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي(بشور، 1994، ص37).

وتتميز سورية بتنوع الطبيعة من السهل والبادية إلى الجبل إلى النهر والوادي والساحل، فهي طبيعة متباينة تؤثر على الزراعة والصناعة بأنواعها، والاقتصاد السوري قائم على الثلاثي الاقتصادي: الصناعة، والزراعة، والتجارة بالإضافة إلى صناعات النفط والغاز والصناعات بأنواعها والصناعة السياحية.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في سورية التي يقوم عليها الاقتصاد السوري؛ وذلك لتميز سورية باتساع وتنوع الأراضي بين السهول الخصبة وضفاف الأنهار والجبال(موقع وزارة الزراعة السورية، 1\9\2010)، لذلك نجد فيها التنوع الزراعي بشكل كبي، ومن أهم المزروعات أشجار الفاكهة المختلفة والحبوب وأهمها القمح، التي تنتشر زراعته في منطقة الجزيرة في الشمال الشرقي (الحسكة والقامشلي) حيث تعتبر بالمرتبة الأولى كماً ونوعاً في سورية، وكذلك منطقة الفرات ومناطق جنوب سورية، حيث أن سورية هي الدولة العربية الوحيدة المصدرة للقمح

لدول عربية وأجنبية، إضافة إلى محصول القطن؛ ويعتبر القطن السوري من أجود أنواع القطن في العالم وتحتل الجمهورية العربية السورية مركزا عالميا متقدما (المركز العاشر) في زراعة وإنتاج القطن، وتعد البلد السادس عالميا في صادرات القطن الخام(سليم، 2010\11\22). وتعتبر سورية موطنا لشجرة الزيتون، وهي من أوائل الدول (المركز الخامس) في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون عالميا، ويصدر إلى الكثير من دول العالم، كما تنتشر زراعة الأشجار المثمرة كالمشمش والتفاح والكرز والتين والعنب والخوخ واللوز والجوز البلدي والفستق الحلبي وغيرها من أشجار الفاكهة وشتى أنواع الخضروات التي تقوم على العديد منها صناعات غذائية. وتشتهر القامشلي بنوع (العجور) وتعتبر الجزيرة هي الفريدة بإنتاج هذا النوع من الخضار، إضافة إلى إغراق أسواق الخضار والفاكهة الخليجية، والشوندر السكري التي تقوم عليه صناعة السكر. وتزرع الخضراوات بأنواعها في مختلف مناطق سورية.

يعتمد الاقتصاد السوري على النفط، فالإنتاج النفطي يعادل 3 مليارات يورو أو ما يعادل 30 مليون طن سنويا ينقل بأنابيب النفط إلى حمص لتكرير 5.5 مليون طن، وتصدر الباقي عن طريق الموانئ السورية على البحر الأبيض المتوسط، وتتميز سورية بنوعية النفط الخفيف وكذلك استخراج الفوسفات، ومن الصناعات المتوقع لها مستقبلا كبيرا، الغاز الطبيعي الذي تبين في الفترة الأخيرة توفره بكثرة لا سيما بالقرب من مدينة دير الزور على نهر الفرات، والذي يعد بمعدلات إنتاج مستقبلية عالية مما سيفيد في دعم الاقتصاد السوري، كما أن هناك توقعات واعدة بوجود نفط من النوع الخفيف في مدينة اللاذقية (خوري، 2008\9\15).

تشكل الصناعة رافدا مهما للاقتصاد السوري وخاصة الصناعات العريقة والشهيرة في سورية منذ زمن بعيد، مثل الصناعات النسيجية، وصناعات غزل وحلج الخيوط (القطن والصوف وغيرها)، والصناعات الغذائية بأنواعها، والحلويات، وتعد سورية في طليعة الدول العربية الصناعية، حيث تتصاعد وتتطور مختلف الصناعات الحديثة في كافة مدن سورية الرئيسية، مثل الصناعات التحويلية

والصناعات الهندسية وصناعات الأجهزة الكهربائية (الثلاجات المنزليـــة، وأفـــران الغاز، والغسالات، والمكانس الكهربائية، والأفران الكهرومغناطيـــسية، والأجهـــزة الكهربائية المنزلية كافة والصناعات الإلكترونية مثل صناعة أجهـــزة التلفزيـــون، وأجهزة الصوت، والهواتـــف، والرســـيفرات وغيرهـــا . والـــصناعات الكيماويـــة والمنظفات والأسمدة وصناعات الك ابلات الكهربائية. وصناعة السيارات، وصـــناعة الجرارات، وصناعة الآلاتالزراعية، والصناعات المعدنيـــة، وصـــناعة هياكـــ ل السيارات، وصناعة الورق، وصناعة الملابس الجاهزة بأنواعها، وصناعات الأثاث . وصناعة الآلات والمعدات الصناعية وغيرها(ويكيبيديا، سوريا، 2010\9\4).

كما تعتبر السياحة من الروافد المهمة للاقتصاد السوري؛ حيث تتمتع ســـورية بطبيعتها الجميلة المتنوعة ما بين السهول والجبال والأنهار والـــصحراء والغابـــات الجميلةومناخها المعتدل مما جعل منها بلدا هاما على الخارطة السياحية، حيث أن في سورية مقومات السياحة بكل أنواعها عبر مئـــات المواقـــع والمـــدن الأثريـــة ، وعشرات المصايف(جان، 2010\9\7)، مثل وادي العيون وبلودان والزبداني وبقين وجبل الأربعين وسلمى والدريكيش ومشتى الحلـــو وصـــلنفة والكفـــرون وكـــسب والقدموس والمشتاية، صافيتا ورأس البسيط ومصياف ووادي بـــردى وادي قنـــديل والكثير من المدن والمواقع الأثرية مثل مدينة تـــدمر وأفاميـــا وبـــصرى ورواميتـــا والرصافة وقنوات وإيبلا وماري وأغاريت وســـرجيلا وغيرهـــا وكـــذلك القـــ لاع التاريخية مثل قلعة الحصن وقلعة المرقب وقلعة شيزر وقلعة الكهف وقلعة الخوابي وقلعة حلب وقلعة جعبر وقلعة صلاح الدين، وقلعة صلخد.

كما تشتهر ســـوريا بالـــسياحة الدينيـــة (موقـــع وزارة الـــسياحة الـــسورية ، 2010\9\8)حيث أن سوريا موطن للمرجعيات الأولى للمسيحية وكذلك البلـــ دات الهامة في التاريخ المسيحي : مثل معلولا وجبعدين وبخعة صيدنايا تلعرن، وكـــذلك المقدسات الإسلامية مثل: الجوامع والمساجد التاريخية والمقامات والمزارات الدينية الهامة للصحابة ورجال التاريخ الإسلامي كالجامع الأموي ومقام وجـــامع الـــسيدة زينب وغيرها والسيدة رقية وعشرات المقامات والمزارت الإسلامية. وتتميز سورية بالأسواق الشرقية العريقة والتاريخية في اغلب المدن السورية مثل سوق الحميديـــة

وسوق مدحت باشا وسوق البزورية في دمشق ، وأسواق حلب التي تعد مجتمعة أطول أسواق أثرية مسقوفة في العالم وأسواقحمص وحماة وغيرها (موقع وزارة السياحة السورية، 8\9\2010) .

3. 3 المحدد الديمغرافي:

تشير التنقيبات الأثرية إلى إن المنطقة التي يشار إليها حالياً بسورية، كانت مأهولة بالبشر منذ ألاف السنين، وفق مكتشفات بالقرب من بحيرة طبرية لبقايا إنسان من فصيلة أسترالوبيثكس تمت عام 1959كما عثر في مناط ق مختلفة من سوريا وشمال العراق على بقايا عظمية لإنسان نياندرتال تعود لحوالي 65 ألف عام، ويوجد أيضاً مكتشفات أخرى للإنسان العاقل تعود لحوالي 150 ألف عام أي العصر الحجري القديم (بشور، 1994 ص ص66-67).

يعتبر علماء الآثار سورية مركزا لإحدى أقدم الحضارات على وجه الأرض، وشهدت سورية بداية الاستيطان البشري والتخطيط الأولي للمدن، واكتشاف الزراعة وتدجين الحيوانات، ومعرفة وتطور الأبجدية. وفيها قامت المدن الأولى في التاريخ مثل: المملكة الأثرية إيبلا في شمال سورية حيث بنت إمبراطورية امتدت من البحر الأحمر جنوبا حتى تركيا شمالا وحتى الفرات شرقا مستمرة من عام 2500 إلى 2400 قبل الميلاد (Robert,2006,pp.284–287)، وتضم سورية إضافة لذلك العديد من الحضارات والمدن والممالك مثل: مملكة ماري وقد اكتشفت خرائب مدينة ماري إلى الجنوب الشرقي من دير الزور على يد بعثة فرنسية عام1933م، وأوغاريت، ورامبتا، والبارة، ودورا أوربوس، وسرجيلا، وكرك بيزة، وجرارة، وقاطرة، وعين دارة، وشمس، وباصوفان، والنبي هوري، وأرواد، وقطنا، وشهبا/ فيليبولس، وقنوات، وصلخد، وأفاميا، وحمو كار، وبعودة، والمنارة، وتوتال، ودير سنبل، وإيمار، والدانا، وسرمدا وغيرها العشرات من المدن. إن كثرة الحضارات التي قامت وتقاطعت فوق الأرض السورية، والغنى الكبير للمواقع التاريخية التي تعود لكافة العصور والحضارات، تجعل سورية مدخل وبوابة للتاريخ، فقد قامت على أرض سورية حضارات كثيرة وسكنها شعوب شتى يمكن تعدادها على الترتيب:

السومريون، الأكاديون، الكلدان، الكنعانيون، الآراميون، الحيثيون، البابليون، الفرس، الإغريق، الرومان، النبطيون، البيزنطيون، العرب، وجزئيا الصليبيون، وأخيرا كانت تحت سيطرة الأتراك العثمانيين، كما أنها خضعت للانتداب الفرنسي بين عامي 1920و1946(بشور،1994، ص ص78-79)، وقد أثبتت التنقيبات أن سكان الممالك السورية القديمة قد أقاموا أحلافاً مع بعضهم البعض، وسيروا القوافل التجارية التي وصلت إلى مصر وبلاد فارس، مما أدى إلى تفاعلات حضارية عديدة بحكم العلاقات التجارية، وابتدعوا أسساً هندسية في البناء والإنارة إلى جانب صناعة المركبات والنسيج، كذلك فقد وضعوا تقويما خاصاً، وأسسوا المدارس والمكتبات، إلى جانب صك النقد وتنظيم الفائدة مقابل الإقراض والنخاسة ومجاري الصرف الصحي (عياش، 1996 ، ص ص 49-52).

آلية صنع القرار في سوريا ومحددات واتجاهات ومبادئ السياسة الخارجية السورية:

يتمتع الرئيس السوري بـ صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات وتحديد السياسات الخارجية والداخلية،وتتميز السياسة السورية بالطابع الشخصي للرئيس ، وتتأثر بعوامل ناتجة من البيئة الإقليمية والدولية ، خاصة بإعتبارها من دول الجوار لإسرائيل واحتلال إسرائيل للجولان السورية.

دور رئيس الجمهورية في صنع القرار:

منذ عام 1963يحكمالجمهورية العربية السورية حزب البعث العربي الاشتراكي، بعد ثورة الثامن من آذار شكل حزب البعث والأحزاب الموالية له تآلفاً يسمى الجبهة الوطنية التقدمية، وتملك الجبهة ما يقارب من ثلثي المقاعد في البرلمان السوري وهو مجلس له تاريخ عريق في السياسة السورية والذي يضم 250 عضواً، وبقية المقاعد (83 مقعداً)مخصصة لنواب مستقلين (موقع مجلس الشعب السوري ، 7\10\2010). ويمنح الدستور لعام1973م الحزب الحاكم دور الحزب القائد للدولة والمجتمع، ويضمن له أغلبية طفيفة في مجلس الشعب، ويمنح رئيس البلاد صلاحيات واسعة.

يرشح رئيس الجمهورية من قبل مجلس الشعب بناء على اقتراح من القيادة القطرية لحزب البعث، ثم يجري استفتاء عام لولاية مدتها سبع سنوات، ويجمع رئيس الجمهورية بين مناصب الأمين العام لحزب البعث ورئيس الجبهة الوطنية التقدمية، وله الحق في تسمية رئيس الوزراء وإعلان الحرب وحالة الطوارئ، وإصدار المراسيم في حال عدم انعقاد البرلمان وتتكون الجبهة الوطنية التقدمية من سبعة أحزاب بقيادة حزب البعث الذي يشكل 51% من مقاعد الجبهة. تعيش سورية في ظل حالة الطوارئ منذ عام 1963. وبعد وفاة الرئيس حافظ الأسد انتخب ابنه الرئيس بشار الأسد، وينتمي رئيس الدولة الحالي كما والده للطائفة العلوية. (موقع مجلس الشعب السوري، 7\10\2010)

السياسة الخارجية السورية:

لقد تميزت سياسة سورية الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، بكونها نتاج عوامل موضوعية تكمن في اوضاعها التاريخية والجغرافية والثقافية، من دون ان يعني ذلك استبعاد الطابع والتأثير الشخصي لقادتها في صوغ سياستها الخارجية في شكل خاص خلال تاريخها المعاصر، وشكلت السياسة الخارجية السورية، على مدار عقود، احد اهم مصادر الشرعية للنظام السياسي الذي ارتكز، في هذا المجال، إلى ما يسمى الشرعية الثورية، نتيجة سيادة نمط الانقلابات العسكرية. وقد احتلت السياسة الخارجية السورية مكانة هامة وكبيرة منذ مراحل تاريخية بعيدة، وكذلك لعبت دورا مهما في إطار العلاقات الدولية.

3. 4 محددات السياسة الخارجية السورية:

إن السياسة الخارجية السورية كغيرها من السياسات لا يمكن أن تعمل في فراغ وإنما تتأثر بعوامل داخلية و خارجية، تشكل بمجملها الإطار المحدد لهذه السياسة التي تعمل ضمنه وهي:

أ. البيئة الداخلية للسياسة الخارجية السورية و تضم:

1. الكتلة الحيوية: حيث تشمل الموقع و السكان، بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي لسورية كونها إحدى الدول المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي، فالسكان

يتمتعون بالإنسجام والتماسك الإجتماعي والوعي الثقافي والقومي ، مما أدى إلى توفير الاستقرار الداخلي والأمن رغم تعرض سورية لضغوط كبيرة من الـدول الغربية وحصار إقتصادي منذ عام 1986(خليل، 1986، ص44). كما أن عامل الإمكانيات الإقتصادية والعسكرية لسورية يؤثر في صياغة القـرار الـسياسي السوري بعدة أوجه . فالإقتصاد المعرض لتأثيرات خارجية يؤثر في حرية اتخاذ القرار السياسي،خصوصا فيما يتعلق بالمساعدات الأجنبية ، فالعلاقة عكـسية بين التبعية الإقتصادية وحرية اتخاذ القرا ر الذي يتلاءم مع المـصلحة القوميـة ويوفر الإستقلال السياسي.وقد انتهجت سورية سياسة الإ كتفاء الذاتي وخطـت بذلك خطوة متميزة ، كما حاولت أن تبني جيشا قويا على الـرغم مـن الفـارق الكبير بين إمكانياتها العسكرية والإمكانيات العسكرية الإسرائيلية .

2. الخصائص القومية :حيث تشمل هذه الخصائص الأساس القومي الذي جعل من لصراع العربي الإسرائيلي قضية العرب المركزية بالنسبة للسياسة الخارجيـة السورية، وما يترتب على ذلك من السعي لتحقيق التـضامن العربـي وربـط المصلحة الوطنية بالمصلحة القومية(عبد الجواد ،أ، 2002، ص320).

3. ديناميه الحياة السياسية وهيكل النظام السياسي "وتشمل هذه الديناميه ا لأحـزاب السياسية وجماعات المصالح ؛ حيث توجد في سورية جبهة من الأحزاب والقوى السياسية التقدمية "الجبهة الوطنية التقدمية " والتي تأسست عام 1972 ويقودهـا حزب البعث العربي الاشتراكي ، أما بالنسبة لجماعات المصالح فلا يوجـد فـي سورية قانونيا ما يسمى بجماعات المصالح ، ولكنيمكن أن يدرج تحـت هـذا العنوان الإتحادات والنقابات المهنية وغرف الـصناعة والتجـارة والجمعيـات الأهلية (نحال، 1999، ص52).

ب. البيئة الخارجية للسياسة الخارجية السورية: وتتضمن جملة من الأهداف وهي:

1. إعادة صياغة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يعد من مصلحة سورية الإستمرار في مواجهة السياسة الأمريكية في الوقت الذي بدأت فيه

الولايات المتحدة الأمريكية بالإنفراد في قيادة النظام الدولي، وإعادة ترتيب أوضاعه بما تمليه مصالحها.

2. تبني مبدأ السلام كخيار إستراتيجي؛ حيث دفعت المتغيرات الدولية سورية إلى تبني مبدأ السلام خيارا إستراتيجيا، بهدف إستعادة الأراضي العربية المحتلة بالوسائل السلمية، وذلك على أساس التمسك بالسلام العادل والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة 242_ 388 ومبدأ الأرض مقابل السلام(القدور، 2002، ص74).
3. دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية ؛ حيث قدمت سورية الدعم المادي والمعنوي والسياسي لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان (شدود، 1998، ص14) .

الإتجاهات الرئيسية العامة للسياسة الخارجية السورية:

تتركز السياسة الخارجية السورية على الحيز الإقليمي للشرق الأوسط والمنطقة العربية(عبد النبي، 2006، 52)و تطلب ذلك تنازلا معينا للشؤون الدولية، إذ ابتدأت بسياسة نهج عدم الانحياز عرفت بالحياد الايجابي "(عزالدين، 1992، ص179)إلا أنها مالت تدريجياً من حيث السلوك إلى مواقف الحركة الإشتراكية وقوى اليسار العالمي وقد اكسبها ذلك مع عوامل أخرى طابعا راديكاليا وخاصة فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل ، وقد شهدت ملامح السياسة الخارجية السورية تغيرات هامة خلال العقد الأخير ، وذلك لان سورية أعادت تشكيلها بكيفية أكثر براغماتية و دينامية بما يوافق متطلبات العمل السياسي في المرحلة الدولية الراهنة، ويمكن تحديد اتجاهات أو دوائر السياسة الخارجية كما يلي:

أ. الدائرة العربية:-

تتركز جهود السياسة الخارجية السورية على المجال العربي انطلاقا من العقيدة القومية للدولة، وقد عملت سورية على وضع خطط و تصورات للسياسة العربية بما ينسجم مع تصوراتها فيما يتعلق بالتضامن الإقليمي والدولي . ويتجلى ذلك في منحنيين: الأول يخص بلاد الشام أو ما عرف "بالهلال الخصيب" كمجال حيوي واستراتيجي لها ، فقد كان تركيزها على العراق والأردن والقضية اللبنانية والعراقية، أما المنحى الثاني فيخص المجال العربي الآخر باعتباره الحيز الأساسي

للسياسة السورية والمعول عليه في صنع سياسات أكثر فعالية لها وللإقليم العربي ككل (سلامة، 1987، ص95) .

ب. **الدائرة الإقليمية:-**

يدرك السوريون أهمية وحساسية الدور الفعلي لدول الجوار وتأثيره على السياسات العربية ومجمل قضايا المنطقة ،وقد أبت سورية اهتماما بدو لتي الجوار تركيا وإيران، فعلى الرغم من الحساسية الإيديولوجية بين العرب والإيرانيين إلا أن هذه السياسة سلكت مسلكا متباينا إذ بنت علاقات وثيقة وإستراتيجية بـ ينها وبين إيران،وكذلك فإن العلاقات السورية التركية شهدت انفراجا غير مسبوق تحول إلى نوع من الشراكة بين سورية و تركيا(القدور،2002، ص76).

ج. **الدائرة الدولية:**

تعتبر هذه الدائرة خارج الدائرتين السابقتين ولكن في الواقع هي مرتبطة بهما و تنطوي على أربع مفردات هي:-

1.الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى وقطب أوحد يدير السياسة الدولية ، وتعمل سورية على حوار نقدي هادئ معها ومراجعة للتصورات الرائجة حولها والتي تؤثر على العلاقات بين الطرفين .

2.أوروبا وهي التكوين الأقرب والمعول عل يها سياسيا وإقتصاديا بالرغم من تلكؤ سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية (جوردن، 1999، ص76) .

3. آسيا:حيث أبدت سورية اهتماما نسبيا بتطوير العلاقات الاقتصادية مع كل من اليابان والصين والهند ، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا وإمدادات السلاح والدعم السياسي .

4. روسيا، حيث ما زالت روسيا تتبوأ مكانة متميزة لدى السوريين على الرغم من ضعف وزنها السياسي وتلكؤها في تلبية متطلباتهم الأمنية واستجابتها لـ ضغوط الدول الغربية بهذا الصدد ، كما أن الرئيس السوري قام بزيارة روسيا أكثر من مرة لإحياء علاقات التعاون والشراكة بين كل من سورية وروسيا.

مبادئ السياسة الخارجية السورية:

تقوم السياسة الخارجية السورية من خلال مجموعة من المبادئ أهمها :-

أ- احترام الشرعية الدولية وتأكيد أهمية وتعزيز دور الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن وتعزيز دور الجمعية العامة.

ب- دعم جامعة الدول العربية في الظروف الراهنة لتحقيق العمل العربي المشترك والتعاون الاقتصادي العربي.

ج- اعتماد السلام كخيار استراتيجي في هذه المرحلة ، والقائم على مبادئ الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد.

د- العمل على إقامة وتشجيع نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على أساس التوازن بدل من هيمنة دولة واحدة.

ه- السعي لتطوير وبناء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية مع الاخذ بعين الاعتبار في المقام الأول مصالح سورية و الدول العربية.

و- العمل على إحياء علاقات التعاون مع روسيا وإحياء طابعها التعاوني والإستراتيجي.

ز- تعزيز العلاقات السورية الأوروبية وتفعيل الدور الأوروبي في المنطقة بما يخدم مصالح الجانبين.

ح- تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول المجاورة ودول العالم وفقا لمواقفها من القضايا العربية . (الزعبي، 2005، ص73)

الفصل الرابع

المتغيرات الإقليمية في العلاقات الأمريكية السورية

تنطوي مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، على عناصر وأبعاد مركبة، فهناك أولا: البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية التي استثمرت، وما تزال تنفق أموالا ضخمة في مجالات استكشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط العَرَبِيّ، وتحقيق من ورائها أموال ضخمة. وهناك ثانيا: البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العَرَبِيّ إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة.

وهناك ثالثا: البعد الإسْتراتِيْجِي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدّولِيّ، والذي قد يغزى في ظروف معينة، بمحاولة السيطرة عليه أو الاقتراب منه. ولم تواجه الولايات المتحدة حتى عام 1973م، عقبات تذكر دون تحقيقها لمصالحها النفطية على كافة المستويات، غير إن هذا الوضع تغير جذريا بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973م، بعد إن تمكنت الدول العَرَبِيّة ولأول مرة، من استخدام النفط كورقة ضغط سياسي في صراعها مع إسرائيل بتخفيض معدلات تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل، كما نجحت في الوقت نفسه، في مضاعفة أسعار محققة فوائض مالية هائلة، وهذا التطور الخطير لعب دورا محوريا في إعادة تشكيل رؤية الولايات المتحدة للمنطقة.(إسماعيل، د.ت)

والتحولات الأَمْرِيكيّة الراهنة لا تعيد فقط صياغة العلاقات العَرَبِيّة/الأَمْرِيكيّة، بل ونظيراتها الإقليميَّة، وذلك من منظور مختلف تماما عما قامت به إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش، وذلك من خلال التحولات التي طرأت في السياسة الأَمْرِيكيّة للإدارة الجديدة في ما يلي: **أولا:** انتقلت إدارة اوباما من سياسة التصعيد والمواجهة مع إيران إلى محاولات الاحتواء من خلال فتح حوار مباشر مع طهران، ومع إرسال إشارات كثيرة ترسخ جميعها قطيعة كبرى مع سياسات الإدارات الأَمْرِيكيّة السابقة التي استمرت لنحو ثلاث عقود، وقد أربك هذا التوجه الأَمْرِيكيّ الإيرَانيّ، وما قد يوفر لها من قناعة إقليميَّة قد تحول دون تزايد النفوذ الإيرَانيّ. في حين بنى البعض حساباته على قدرة الولايات المتحدة على ردع طهران وعدم

السماح بالتحول إلى قوة إقليميَّة مؤثرة، وقد كان على واشنطن سرعة إرسال رسائل تطمينية للأطراف العَرَبِيّة مفادها عدم التضحية بأمنها واستقرارها في أي صفقة يجري عقدها مع طهران.

ثانيا: تبدو الولايات المتحدة مستفيدة من إعادة صوغ العلاقات التحالفية في المنطقة سواء بين الخصوم القدامى مثل سوريا والعراق، أو بين المتنافسين الجدد مثل تركيا وإيران، وهو ما يضع ضغوطا هائلة على الحلفاء القدامى مثل مصر والسُّعودِيَّة والأردن، ويفرض عليهم إعادة تقويمهم علاقاتهم الإقليميَّة بالابتعاد عن دائرة الاستقطاب والاحتقان إلى الواقعية والشراكة الإسْتراتِيْجِيّة

وإزاء كل ذلك لابد للمرتكزات الاساسية للإستراتيجية الامريكية ان تاخذ دوراً في توجهات الادارة الجديدة من خلال المرتكزات الآتية:

4. 1الوضع السوري الفلسطيني وعملية السلام مع اسرائيل:

لقد حاولت سوريا الإمساك بالورقة الفلسطينية، فعمت الفصائل الفلسطينية المعارضة والمناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن مصر استطاعت إنتزاع الورقة الفلسطينية من يدها تمهيداً لمفاوضات سلام بين العرب وإسرائيل ، وإن كانت العلاقة بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية قد توترت على خلفية وقوف ياسر عرفات بجانب صدام حسين في غزوه للكويت، فإن سوريا اتجهت لمساعدة الشعب الفلسطيني مباشرة، خصوصاً مع بروز تنظيمات فلسطينية إسلامية أصولية كحماس والجهاد الإسلامي. وقد لعبت مصر دوراً في مؤتمر مدريد عام 1991م حيث اضطلعت بدور مهم وبارز في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقتها، وما نتج عنها من اتفاقيات، واعتبرتها آلية مهمة يمكن الإستفادة منها في تأمين الحقوق العربية والفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

فشاركت في لقاء مدريد، وفي جميع فرق العمل المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف: اللاجئين، المياه، الرقابة على التسلح والأمن الإقليمي، البيئة، التنمية الإقتصادية، وأضعفت الموقف السوري التفاوضي بعد أن أفقدته ورقة الضغط

الفلسطينية؛ وذلك بعد توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13 أيلول عام 1993على اتفاق أوسلو (صايغ، 1995، ص75)، مع أنها خلال أزمة احتلال الكويت وافقت على عقد مؤتمر للسلام تخللته محادثات مباشرة مع إسرائيل، ولعبت مصر دور المنسق ، وقدوقعت المفاوضات السورية الإسرائيلية في مأزق حقيقي بسبب الخلاف حول الإجراءات الأمنية لجهة إقامة محطات إنذار إسرائيلية في الجولان وعمق الشيط الحدودي السوري المنزوع من السلاح ، لكن مصر تدخلت لإعادة تنشيط المفاوضات المجمدة متجنبة إظهار نفسها كوسيط ، وسرعان ما توقفت هذه المفاوضات مجدداً بعد إغتيال رابين والهجمات التي نفذتها حركة حماس ضد إسرائيل، وعندما فاز اليمين الإسرائيلي في ربيع 1996على أساس برنامج إنتخابي معارض لمقررات مؤتمر مدريد ولمبدأ الأرض مقابل السلام، حيث شعر حافظ الأسد بأن المفاوضات مع إسرائيل باتت مهددة بعد طروحات الأمن مقابل السلام التي بدأت بالحلول مكان مقولة الأرض مقابل السلام ، وبقي التقارب بين وجهتي النظر المصرية من عملية السلام متمايزاً، ولعبت الدبلوماسية المصرية دور قناة الإتصال بين السوريين والأميركيين أثناء التوترات، وعملت على إبقاء الجسور مفتوحة بين واشنطن ودمشق حتى بعد إخفاق المحادثات بين سوريا وإسرائيل.

وترفض سورية التسوية على الطريقة الأمريكية الإسرائيلية، وهي تصر على التسوية النابعة من الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية، وهذا ما جعلها تحتضن على أرضها جزءا مهما من فصائل المقاومة الفلسطينية ذات الثقل الشعبي والعسكري . (Paule, 2001, p48)

إن التقييم العربي للدور الإيراني في قضايا عربية مختلفة يشهد انقساماً مهماً بين إتجاهين أساسيين: الأولوعلى رأسه سوريا يعتبر إيران حليفا رئيسيا للقضايا العربية لا يمكن الإ ستغناء عنه، وأن إدخال إيران في معادلات الصراع مع إسرائيل من شأنه أن يسد كثيراً من فجوة القوة القائمة بين العرب وإسرائيل، وأنه لا يمكن عتبار إيران تهديداً للأمن العربي، وأن سي اساتها وإن انطوت على بعض المآخذ لا تعادل أبداً التهديد الوجودي الإسرائيلي للعالم العربي برمته، وأن الحوار مع طهران هو السبيل الوحيد لمعالجة تلك المآخذ(مسعد، 2001، ص245).

وتعتبر علاقات طهران بدمشق هي العلاقات العربية الوحيدة التي انتقلت منذ انتصار الثورة من تفاهم مصالح وتبادل منافع سياسية إلى تحالف إستراتيجي التزمت من خلاله سوريا بالوقوف إلى جانب إيران ضد العراق خلال سنين الحرب 1980 – 1988، وإن تخللها خلال فترة حكم الرئيس حافظ الأسد بعض التضارب في المصالح والصراع على النفوذ ووصلت الذروة خلال ما سميت حرب الأشقاء في لبنان والتي تقاتل فيها الفصيلان الشيعيان حركة أمل المدعومة من سوريا وحزب الله المدعوم من إيران، ولكن بعد سقوط بغداد في عهد الرئيس بشار الأسد بدأت هذه العلاقة تأخذ منحى مختلفا عبر عنها عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السوري بشار الأسد وذلك بعد أن قطع الصلة مع النظام القائم ودعا للانقلاب عليه- بقوله:

"في الماضي كان هناك تحالف إستراتيجي وكان لسوريا مصالح ولإيران مصالح وكانت نقطة الإ لتقاء الأساسية لهذا التحالف صدام حسين، لكن الأمور تحولت بعد ذلك نتيجة غياب نقطة الإ لتقاء الأساسية وضعف سوريا التي لم يعد لديها أي إستراتيجية(حمود، 8\2\2007، ص1)، وقد ظهرت بعض التحليلات الغربية التي تحدثت عن إمكانية استقطاب سوريا إلى الدائرة الغربية بعد أن استنفدت علاقتها مع إيران غرضها بانتهاء نظام صدام حسين ، خاصة وأن الشأن العراقي أصبح مصدر اختلاف ما بين الطرفين حيث وقفت سوريا بقوة ضد الغزو الأميركي لبغداد، وهي متهمة بتسريب السلاح لمجموعات عسكرية تستهدف القوات الأميركية، كما أنها تستقبل قوى معارضة للحكومة العراقية الحالية المدعومة أميركياً.

فيما أن إيران التزمت ما سمي بالحياد الإيجابي، وسهلت الوجود الأميركي في العراق؛ حيث انخرطت القوى العراقية الشيعية المؤيدة لها في العملية السياسية التي نشأت في ظل الوجود العسكري الأميركي.

ولكن المراجعة التي تحصل من البلدين للعلاقة بينهما تشير إلى إعادة بناء العلاقات على أسس مختلفة تأخذ بعين الاعتبار قضايا قد تكون أكثر أهمية وإلحاحا ، فسورية تتحالف مع إيران على أساس حماية أمنها المهدد، سواء من العراق الذي ترابط فيه القوات الأميركية أو من لبنان الذي أجبرت على إخراج جيشها منه في آذار 2005(راشد، 2006،ص134)، وتتخوف أن يتحول إلى بلد معاد لها بعد أن

كان درعا لخاصرتها الرخوة، خاصة أن هناك أطرافا لـ بنانية قد أعلنت الحرب علناً على النظام السوري القائم على خلفية اتهامه بقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وعدد من الشخصيات اللبنانية الأخرى.

بالإضافة الى ذلك فإن إيران الطامحة نوويا والمهددة أكثر من أي وقت مضى لإمكانية تعرضها لضربة إسرائيلية خاطفة لبنيتها النووية أو من أميركا، تحتاج إلى الحفاظ على النظام السوري الحالي المتحالف معها، والذي أعلن التزامه الإيجابي اتجاه حزب الله اللبناني وحقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وحقه في تعزيز دوره في الشأن السياسي اللبناني الداخلي.

وتطور العلاقات السورية الإيرانية عموما شمل كل الجوانب الاقتصادية والثقافية وتوجمت من خلال مجموعة من الاتفاقيات التجارية والثقافية بين البلدين ، وبسبب اتساع هذه العلاقات تكاثرت الاتهامات لهذا التحالف من بعض المعارضين السوريين بأنه قائم على أسس مذهبية، وهو ما عبر عنه بعض الساسة العرب بالهلال الشيعي الممتد من إيران إلى دمشق ولبنان، في حين أن البلدين يريان فيه تحالفاً بين قوى التصدي والممانعة للإختراق الأميركي والإسرائيلي للمنطقة.

4. 2 المتغير اللبناني:

بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 ومشاركة سوريا فيها الى جانب التحالف الدولي، بقيادة الأميركيين وبتفويض من هيئة الأمم المتحدة ، حازت دمشق على تفويض أميركي ومباركة عربية، بإدارة الوضع السياسي في لبنان وتحقيق الإستقرار فيه، وكانت سوريا قد دخلت لبنان عام 1976 لإنهاء الحرب بين القوى المتنازعة بين الفصائل الفلسطينية والميليشيات اللبنانية (adeal, 1980, p185)، وكانت علاقة رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري قد بدأت مع سوريا تدريجيا منذ عام 1983 وتطورت تدريجيا الى حين شروع المملكة العربية السعودية بالتحضير لإتفاق الطائف في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ، وهو إتفاق ساهمت فيه سوريا ورعته السعودية ووافقت عليه الولايات المتحدة الأميركية (راشد، 2006، ص120-128).

بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وتسلم بشار الأسد مقاليد السلطة عام 2000 (سويلمان، 2004، ص65)، كان الوضع في لبنان له أثر واضح على طبيعة العلاقات السعودية السورية، وكان بشار الأسد قد لعب قبيل تسلمه السلطة، دوراً محوريا في ايصال اميل لحود الى رئاسة الجمهورية والتي كان لها الأثر في استقالة رفيق الحريري عام 1998، اثر صراع على السلطة مع الرئيس إميل لحود المدعوم من سوريا ولكنه عاد بعد فوزه في الإنتخابات عام 2000م، والذي تصادف مع انهاء اسرائيل 22 عاما من احتلالها للجنوب اللبناني(سويلمان، 2004، ص 62)، مما زاد الضغوط على سوريا لسحب قواتها، وقد غادرت القوات السورية معظم مناطق بيروت في حزيران عام 2001 تمهيداً لإنهاء عقود من الوجود العسكري السوري المثير للجدل، وكانت تلك أول اشارة سلبية للمرحلة الجديدة من العلاقات بين دمشق ورفيق الحريري.

وفي العام 2004 أيضاً ظهر عامل جديد زاد الموقف توتراً وتصعيداً من الجانب السوري على الأقل؛ فقد تصاعدت المعارضة في لبنان ضد التمديد للرئيس لحود، وكانت سوريا قد لعبت دورا فاعلا في تعديل الدستور اللبناني وذلك من أجل التمديد للرئيس اللبناني ايميل لحود لولاية ثانية(الكردي، 2005، ص107)، وبدا للمرة الأولى أن الوصاية السورية على لبنان ما عادت مقبولةً من بعض الدول العربية، ومن الفرقاء الدوليين. وهكذا صدر القرار الرقم 1559(ملحق أ) بعد التمديد للحود بيومٍ واحد، وهو ينص بالإضافة الى الدعوة لانتخابات دستورية وحرة لرئيس الجمهورية، على الخروج السوري من لبنان، وعلى إزالة السلاح الفلسطيني، وسلاح الميليشيات والتي فهم أن المقصود بها سلاح حزب الله، واعتبر النظام السوري رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ضالعاً في اصدار ذلك القرار بخلفياته الفرنسية، وفي الشهور القليلة الفاصلة بين صدور القرار وإغتيال الحريري جرى تبادل العتاب واللوم والشكوى بين الطرفين في شأن لبنان.

لقد أطلق إغتيال الحريري في 14 شباط 2005، مسارا انحداريا في العلاقات الأمريكية السورية، حيث أشارت عائلة الحريري ومن ورائها قوى 14 آذار والتي تتكون من تحالف سياسي من كبار الاحزاب و الحركات السياسيه التي ثارت على

الوجود السوري بعد اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري إلى سوريا بأصابع الإتهام فيما خص اغتيال الحريري، إن لم يكن قضائياً فسياسياً، وإن لم يكن للإتهام بالقتل فبالتسبب به(كاين، 2006، ص 107) ووجدت واشنطن في اغتيال الحريري فرصة لإنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان، تمهيدا للقضاء على حزب الله وإسقاط نظام بشار الأسد لخلق شرق أوسط جديد(حسن، 3\7\2007)، واضطرت سوريا لسحب جيشها من لبنان وتأزمت العلاقات السورية اللبنانية، ودخل لبنان خلالها في أتون دوامة اغتيالات استهدفت رموزا من قوى 14 آذار، وكان من أبرزها النائب المعارض للوجود السوري جبران تويني(كاين، 2006، ص 68)، ومن ثم نجحت قوى 14 آذار في إطلاق تحقيق دولي ومحكمة دولية خاصة لمحاكمة قتلة الحريري، وأصدر مجلس الأمن بتاريخ 29\3\2006م القرار رقم 1664 (ملحق ب) بالموافقة على إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين بإغتيال رفيق الحريري (الحموري، 2007، ص6) ثم صدر القرار رقم 1757 (ملحق ج) بتاريخ 30\5\2007الذي أنشأ المحكمة الخاصة بإغتيال الحريري.

اعتبرت سورية المحكمة بإنها ذات طابع سياسي، وتؤيد سورية مسعى حزب الله لإسقاط القرار الإتهامي الظني المتوقع صدوره بحق بعض عناصره، ولو تطلب ذلك إسقاط المحكمة نفسها دولياً أو معنوياً، بما يفقدها قيمتها لبنانياً وعربياً وهو ما تحشد الجهود باتجاهه. وساهم من ناحية أخرى العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006 والموقف العربي منه في دفع العلاقات إلى المزيد من الانهيار، وخاصة عندما خرج وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، ليصف قيام حزب الله بـــإختطاف الجنديين الإسرائيليين بأنه "مغامرة غير محسوبة"(حسيب، 2006، ص13).

ولينتقد الدول العربية التي تعطي أولوية لعلاقاتها مع دول من خارج العالم العربي على حساب العلاقات بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية، في إشارة إلى العلاقة التي تربط سوريا بإيران، فكان الرد المباشر الذي جاء من الرئيس بشار الأسد، الذي تحدث بعد الحرب عن "أنصاف المواقف وأنصاف الرجال" في إشارة إلى مواقف بعض الدول العربية من الحرب الإسرائيلية على لبنان.

4. 3 المتغير الأردني:

يلعب الجوار الجغرافي دوره في تقرير سلوك الأردن الخاجي تجاه سوريا (شلبي، 166:2008)، حيث يبلغ طول الحدود المشتركة بين سوريا و الأردن (455 كم[2])، اي ما نسبته (26,39%) من مجموع طول الحدود الأردنية، وتشكل مساحة سوريا ضعفي مساحة الأردن، ويشكل السكان ثلاثة أضعاف سكان الأردن (البحيري، 23:1991).

ويجمع القطرين السوري و الأردني جغرافيا اصطلاح سوريا الطبيعية وهذا أيضا له مدلوله الخاص والخاص جدا، إذ تبدوا هذه التسمية مرشحة لصهر الأردن وسوريا في بوتقة واحدة، كما كانت قبل اتفاقية سايكس – بيكو عام 1916م (الهزايمة،أ، 110:2011)، وتتمتع سوريا بقوة اقتصادية وعسكرية كبيرتين إضافة إلى ميول نظامها السياسي أبان الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى الكتلة الاشتراكية، وكان النظام السياسي في سوريا ملكي هاشمي لمدة لم تتجاوز "22 " شهراً (الموسى، 483:1996) قبل ان يستولي الفرنسيون على الشق الغربي منها، ويؤسس البريطانيون إمارة شرق الأردن وتوضع تحت حكم الهاشميين (شلبي، 166:2008)، وظل السلوك السياسي السوري محل ارتياب القيادة الأردنية، فعندما قامت الوحدة السورية المصرية، حاولت الأردن الرد عليها بوحدة مماثلة مع العراق، إلا أن سقوط الملكية في العراق، خيبت آمال القيادة الأردنية (الهزايمة، 108:2004)، وكانت العلاقات السورية الأردنية من أكثر العلاقات تأرجحا بين التنافس والعداء، ووصفت علاقاتهما الثنائية خلال الفترة الممتدة من نهاية الأربعينات وحتى منتصف الثمانينات بالشد والجذب والعدائية الشديدة خاصة في ظل كثرة الانقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا وانعكست على تغير و تبدل سياستها الخارجية مع الأردن مع كل حكومة عسكرية جديدة (العزام، 130:1998)، ووصلت الخلافات السورية الأردنية في الستينات إلى درجة كبيرة من التوتر بين الدولتين جعلت سوريا تحشد قواتها العسكرية على الحدود الأردنية ودخلت مع القوات الأردنية في اشتباكات ومرجع ذلك هو الصراع الإيديولوجي، ودعم سورية الفصائل الفلسطينية المسلحة المناوئة للحكم الهاشمي في الأردن (الهزايمة، 108:2004)،

وازدادت العلاقات سوءاً بين البلدين بفعل احتضان الأردن اللاجئين من الإخوان المسلمين السوريين الذين فروا من بطش النظام السوري وتنكيله، وعلى الرغم من الخلافات السياسية بين البلدين، إلا أن العلاقات الاقتصادية لم تتأثر بتلك الخلافات، وشهدت فترة الثمانينات مزيد من التبادل التجاري بين البلدين، حيث ارتفعت الصادرات السورية إلى الأردن بنسبة (75%) خلال الفترة (1986 – 1987)، وزادت الصادرات الأردنية إلى سوريا في هذه الفترة بنسبة (20%) وازدادت أهمية سوريا للأردن كشريك تجاري بعد حرب الخليج الثانية، حيث أصبح المستوردون الأردنيون يستخدمون الموانئ السورية، كما تعتبر سوريا ممرا للبضائع الأردنية المتجهة إلى لبنان وتركيا (شلبي، 2008:167،168).

إن ما سبق لا يدع مجالا للشك أن سوريا تعتبر محدداً من محددات السياسة الخارجية الأردنية، ويتمركز هذا التحديد بما يلي:

1- نمو القوة العسكرية السورية.
2- نمو التأثير السوري على الدول النفطية الحليف الطبيعي للأردن.
3- إعطاءسوريا تسهيلات للمنظمات الفلسطينية الرافضة، واستخدام هذه التسهيلات كعنصر ضغط أساسي على هذه المنظمات، ومن ثم استخدامها كواحدة من الأدوات السياسية السورية ضد الأردن وغير الأردن، وبسبب الجوار الجغرافي بين الأردن وسوريا يصبح هذا العامل هاماً يحسب له حساب في السياسة الأردنية الإقليمية.
4- اعتماد جزء كبير من التجارة الخارجية الأردنية على الممر السوري.
5- الضعف النفسي تجاه سوريا في اطار الدعوة لتوحيد بلاد الشام أو الوحدة العربية، أو وحدة سوريا الكبرى على خلفية الانتماء الوطني الأردني (الهزايمة، أ، 2011:115).

4 .4 المتغير الإيراني:

يبدو إن سقوط الشاه في كانون الثاني عام 1979 قد مهد الطريق بين سورية وإيران ومنظمة التحرير الفلسطينية وإطرافا "راديكالية " أخرى في المنطقة مثل ليبيا

واليمن الجنوبي، وبالنسبة للسوريين فقد كان توقيت الثورة الإيرانية الأكثر ملائمة .فقد تفاقم إحساس سورية بالعزلة وكونها عرضة للخطر الاستراتيجي بشكل متزايد نتيجة لتخلي مصر عن الصراع ضد إسرائيل وتوقيعها على اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979، كما إن فشل أي تحرك حقيقي باتجاه تقارب سوري –عراقي وتصاعد التوتر مع العراق بعد محاولة الانقلاب المدعوم من سورية في العراق في شهر تموز من ذاك العام، قد وضع حد للتفكير بأي تجمع عربي جديد من شأنه أن يقوم الاحتلال القائم في ميزان القوى لصالح إسرائيل، كانت سورية قلقة أيضا لكون مصر – قد أصبحت في المعسكر المؤيد للغرب بثبات إنها سوف تجر في إعقابها إطرافا عربية أساسية أخرى بما في ذلك الأردن، مما يؤدي إلى زيادة عزلتها وإضعاف موقفها إزاء إسرائيل .(اغا، 1997، ص 21-22)

وبالنسبة لإيران، فقد تحولت مع الثورة الإسلامية من حليف لإسرائيل إلى مناصرة للقضية العربية، الأمر الذي فتح المجال إمام تحالف قوي – وان كان شاذا –بينها وبين سوريا، بعبارة أخرى، انه تحالف بين النظام الثوري العربي في سوريا والنخبة الحاكمة في إيران، ومن هذا المنطلق ساندت سوريا إيران في حربها ضد العراق وذلك بإيقاف ضخ البترول العراقي عبر الأراضي السورية، وبالتالي إضعاف قدرة العراق على تحويل الحرب .كما شكلت تهديدا لحدود العراق الغربية ومدت إيران الأكراد العراقيين بالسلاح باختصار، أضحت سوريا مصدر تهديد عسكري للعراق، كما حالت من الناحية الدبلوماسية دون تعبئة العالم العربي مع العراق في مواجهة إيران، بالإضافة إلى عداء سوريا التقليدي للنظام العراقي، فقد أدت سياستها الموالية لإيران إلى تزايد الاستياء من تحويل العراق للطاقات العربية من الصراع العربي –الإسرائيلي والعمل على تحييد هذا الأخير على الساحة العربية، ونجحت طهران في استغلال المحور العسكري السوري –الإيراني في الضغط على السعودية ودول الخليج الأخرى بغية احترام المصالح السورية. (القرني، 1994 ص 619)

وتنطلق رؤية إيران لعلاقاتها مع سوريا من أمرين، أولهما: قناعة إيران بأن الرؤية الأمريكية للمنطقة لا يمكن أن تجد طريقها إلى الواقع ما دامت هناك مناوأة

إيرانية –سورية .من ناحية أخرى تدرك إيران أن تحالفها مع سوريا بالإضافة إلى الجماعات الفلسطينية وحزب الله يشكل جبهة موحدة ضد السياسات الإسرائيلية في المنطقة التي تدعمها بالطبع الولايات المتحدة، وهذا الإدراك له ما يؤيده في الواقع إذا ما أخذنا في الاعتبار القدرات العسكرية الإيرانية، مضاف إليها التسلح السوري ،أما المنطلق الثاني للتقارب بين الدولتين، فهو وجود ما يشبه إجماعا دوليا على عزلهما، حيث تضاء ول الدور الأوروبي لكل منهما، ويؤكد ذلك الدعم الأوروبي الكامل للقرارات الخاصة بسوريا ولبنان، وذلك ضمن توجه جديد للسياسات الأوروبية يقضي بدعم السياسة الأمريكية في المنطقة عموما مقابل سماح الولايات المتحدة للدول الأوروبية بالعودة إلى مناطق النفوذ التقليدية، فضلا عن تطابق وجهات النظر بين الولايات المتحدة واوروبا بشأن الملف النووي الإيراني، والي بلغ ذروته بتقديم الدول الأوروبية مشروع قرار للوكالة الدولية بإحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وهو ما تحقق بالفعل .(كشك، 2006 ص 116 – 117)

وان رؤية سورية وإيران لأهمية الدور الأمريكي في المنطقة قد يكون مقررا هاما لعلاقاتهما التالية لتسوية العربية الإسرائيلية :إذا إن علاقات سورية مع إيران قد تزيد الشكوك الغربية بسورية، لكن هذه العلاقات تفيد أيضا في رفع الاهتمام الأميركي والغربي بدور سورية كملطف ممكن للسياسة الخارجية الإيرانية وكقناة غير مباشرة محتملة مع إيران، وتتشكل هذه الرؤية جزئيا، عن طريق الدور الذي لعبته سورية تماما إثناء أزمات الرهائن المختلفة في لبنان وهو مشابه لنوع الدور الذي لعبته سورية لبعض الوقت بين إيران والأقطار العربية الأخرى، وخصوصا دول الخليج. وعلى نحو مشابه، فأن مصلحة إيران بالصلة السورية يمكن رؤيتها كعامل لمصلحتها في الحفاظ على الاقنية الرسمية للاتصال مع الولايات المتحدة وما يتمتع به السوريون من إمكانية التعويل عليهم نسبيا في هذا الخصوص بالمقارنة مع الاقنية الممكنة الأخرى من وجهة النظر الإيرانية (اغا، 1997، ص 163).

وعلى مستوى العلاقة مع إيران ترى سوريا إن الانقسام الذي بدأ عربيا قد دفعها إلى المزيد من الارتباط بإيران، فتحولات العلاقة الا وثيقة التي قامت بين الدولتين منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية إلى علاقة خاصة جدا، غادرت

سوريا في ظلها موقعها من منظمة النظام العربي، وكرست التباعد الذي فصلها عن شريكيها في هذه المنطقة مصر والسعودية، وعلى الـرغم مـن حـدوث تـوترات عرضية في العلاقات السورية - الإيرانية، خاصة نتيجة دعـم سـوريا لحكومـة مركزية قوية في العراق، علاوة على مشاركتها في مؤتمر الـسلام الـذي رعتـه الولايات المتحدة الأمريكية في "انا بوليس "عام 2007، إلا أن كـلا مـن دمـشق وطهران قللتا خلافاتهما العلانية ومن ثم أكد المسئولون السوريون – علـى غيـر العادة أن القطيعة بين البلدين ليست موضوع نقاش غير مباشر مع إسرائيل، وان حبل المودة لن ينقطع، فطهران حليف يعتمد عليه وعلى درجة كبيرة من الأهميـة لدمشق، ولا يمكن المتاجرة بالعلاقة بين البلدين بين عشية وضحاها للوفاء بالمطالب الأمريكية أو الإسرائيلية (الزعبي، 2009ص 169).

وان إدراك إيران الأهمية الإستراتيجية البالغة لتعزيز تعاونها مع سوريا ويتبن ذلك من خلال اتفاق الطرفيين على اتفاقية دفاع مشترك بين طهران ودمشق وعلى الرغم من إن هذا التحالف بدأ تكتيكيا وليس ميثاقا استراتيجيا والأخر هو البعد التجاري، حيث وقعت إيران وسوريا في فبراير 2006 اتفاقية اقتصادية وتجارية كبيرة من بينها اتفاقية تعاون في مجال الغاز والنفط واتفاقات أخرى في مجال الطرق والربط الكهربائي بين سوريا وإيران عبر العراق. (كشك، 2006 ص 117)

وتتجه العلاقات الإيرانية – السورية إلى مزيد من التطور حيث تبدو الدولتان حريصتين على توجيه إشارات إلى الخارج بأن تحالفهما الاستراتيجي لن يطرأ عليه أي تغيير في ظل التطورات المتصارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وقد تأكد ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران في 19 أغسطس 2009 لتهنئة الرئيس احمدي نجاد بفوزه بفترة رئاسية ثانية، حيث شدد الرئيسان على علاقات العدالة المتينة "التي تجمع البلدين في سوريا وإيران واليات توطيد العلاقات فيما بينهما (السعود 2009 ص 121).

4. 5 المتغير العراقي:

شكل العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ضربة شديدة لما تبقى من نظام عربي، حيث فشلت مؤسسات الجامعة العربية في منع حدوث العدوان، وفشلت في التصدي له وقامت الكثير من الدول العربية بتوفير الأرض والمياه والأجواء والممرات العربية لانطلاق العدوان، ولولا هذا الدور لما استطاعت الولايات المتحدة القيام بهذا العدوان الغاشم أو على الأقل تعثرت في التسريع بتحقيق أهدافها من العدوان على العراق البلد العربي الرمز والأقدر على مواجهة مثل هذا العدوان.

هذا الفشل الذريع للنظام العربي في منع العدوان أو التصدي له، في جوهره يعني فقدان هذا النظام لمبررات وجوده وأنه سيكون أضعف في التعاطي مع تداعيات احتلال العراق أو في حالة استهداف دول عربية أخرى في مقبل الأيام أو الشهور القادمة، فمن الواضح أن الإدارة الأمريكية لا تضع في حسبانها إشراك الدول العربية في ترتيبات ما بعد صدام، بل وستعمل على تحويل العراق إلى خصم لقضايا الأمة الحيوية وتهديده لأنظمة معينة للإدارة الأمريكية أجندتها الخاصة إزاءها.

ساهمت الهجمات في إعادة صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، 2003)، لتوسع من نطاق تفسير مفهوم الدفاع عن النفس ضد الأخطار المحتملة وصولاً إلى صياغة ما عرف لاحقاً بـ "مبدأ بوش" الرامي إلى منح الولايات المتحدة حق شن الحروب الاستباقية، على ما يمكن اعتباره خطراً قادماً محتملاً وإن لم يكن وشيكاً أو فعلياً، ووفق ذلك ، يكفي أن تتهم أية دولة تؤثر على مصالح الولايات المتحدة بأنها تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل لتكون عرضة للغزو العسكري ولتدمير وتغيير النظام ، وانتشرت مقولات "من ليس معنا فهو ضدنا ، ولن ننتظر حتى نهاجم داخل أراضي الولايات المتحدة حتى نتحرك بل يجب نقل المعركة إلى أراضي الخصم "، ولم تكشف الوقائع اللاحقة لغزو العراق زيف وبطلان كل الادعاءات حول تطوير العراق أو امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل فقط، بل تبين أن نائب الرئيس تشيني قد ناقش في اجتماع خاص مع مسؤولي

شركات النفطية أمريكية خرائط ومخططات ذات صلة بالسيطرة على احتياطي النفط العراقي قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 (واشنطن بوست، 2005).

ساهمت الهجمات في إعادة صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، 2003)، لتوسع من نطاق تفسير مفهوم الدفاع عن النفس ضد الأخطار المحتملة وصولاً إلى صياغة ما عرف لاحقاً بـــ "مبدأ بوش" الرامي إلى منح الولايات المتحدة حق شن الحروب الاستباقية، على ما يمكن اعتباره خطراً قادماً محتملاً وإن لم يكن وشيكاً أو فعلياً، ووفق ذلك، يكفي أن تتهم أية دولة تؤثر على مصالح الولايات المتحدة بأنها تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل لتكون عرضة للغزو العسكري والتدمير وتغيير النظام، وانتشرت مقولات "من ليس معنا فهو ضدنا ولن ننتظر حتى نهاجم داخل أراضي الولايات المتحدة حتى نتحرك بل يجب نقل المعركة إلى أراضي الخصم"، ولم تكشف الوقائع اللاحقة لغزو العراق زيف وبطلان كل الادعاءات حول تطوير العراق أو امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل فقط، بل تبين أن نائب الرئيس تشيني قد ناقش في اجتماع خـــاص مـــع مـــسؤولي شركات النفطية أمريكية خرائط ومخططات ذات صلة بالسيطرة على احتياطي النفط العراقي قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 (واشنطن بوست، 2005).

ورغم أنه من غير المتوقع أن تسعى الولايات المتحدة في القريب العاجل إلى حرب على سوريا، فإن هذا الخيار لم يستبعد من قبل أمراء الحرب في واشنطن، حيث هدد كل من ريتشارد بيرل وبول وولفويتش باستخدام كافة الوسائل المتاحة لدى أمريكا للضغط على سوريا دون استثناء أي من تلك الوسائل، وذلك تحت ذرائع شتى، ورغم أن خيار الحرب عليها سيبقى مؤجلاً لحين ترتيب أوضاع العراق ما بعد الاحتلال، فإن الولايات المتحدة بدأت تصعد الضغوط على سوريا بدءاً بتصريحات المستشارين وصولاً إلى الرئيس الأمريكي، ومن المتوقع أن تتواصل هذه الضغوط بمختلف الوسائل وعلى مختلف الأصعدة (راي،2003).

ويبدو أن الغاية الأساسية من هذه الاتهامات الضغوط الأمريكية على سوريا هي إخبارها على تخفيض سقف مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي الصهيوني،

ومحاولة إدماجها في عملية التسوية السياسية القادمة ومنعها من تقديم دعم وتسهيلات للمقاومة اللبنانية والفلسطينية.

في هذه الأثناء فإن الشارع العربي لا يزال يعيش هول الصدمة التي سببها سقوط بغداد بهذه الطريقة التي تثير الكثير من التساؤلات والشكوك، والتي أعادت الأذهان هزيمة حزيران 1967، وهي صدمة أدت إلى حالة من الإحباط العام إزاء ما يجري، بعد أن عول الشارع العربي كثيرا على المقاومة العراقية، بل وقدم الشهداء من مختلف الجنسيات على ثرى العراق ،وسيحتاج هذا الشارع إلى مزيد من الوقت لاستيعاب ما جرى والشروع في التصدي لآثارها.

بلا شك فإن أي ضعف على صعيد الواقع العربي ينعكس بصورة تلقائية على معادلة الصراع العربي الصهيوني، حيث إن افدح خسارة تتلقاها الأمة وقضيتها المركزية في فلسطين، هو إخراج العراق بقوته وموارده من دائرة الصراع، وربما تحويله إلى خصم للأمة وقضاياها، ومن ثم فإن ذلك يعني زوال أحد المهددات الرئيسة للكيان الصهيوني، وتكريس التفوق الصهيوني العسكري والاقتصادي في المنطقة.

ومن هنا فإن الكيان الصهيوني واللوبي الداعم له في واشنطن كان يعتبر الحرب على العراق، حرباًبالوكالة عن الكيان الصهيوني، و أحد أهدافه الرئيسة إزالة التهديد المحتمل للعراق على الكيان الصهيوني، وتثبيت وجود هذا الكيان، وضمان استمرارية التفوق العسكري المادي لهذا الكيان في المنطقة وذلك عبر فرض صيغ من التسوية والتطبيع بين العراق والعدو، تتضمن مشاريع اقتصادية منها إعادة تشغيل خط المو صل حيفا لنقل البترول أو مشاركة شركات صهيونية في إعادة إعمار العراق، بما يهدد اقتصاديات بعض الدول العربية والإسلامية كسوريا وتركيا المستفيدة من نقل البترول العراقي. (طالب،2006).

وعلى صعيد آخر و بناء علىحالة ا لضعف والإحباط العربي الناجم عن الهزيمة في العراق ، ستسعى الإدارة الأمريكية والعدو الصهيوني لترجمتها في فلسطين، وذلك عبر فرض تسوية مجحفة بحق شعبنا ومن منطلق شرعية القوة والإرهاب والتفوق الصهيوني الأمريكي، ومن هنا جاءت تصريحات العدو، بان

انعطافة تاريخية حدثت في المنطقة ولا بد أن تستغل لترجمتها بصورة إنجازات جوهرية صهيونية في فلسطين والمنطقة، وأن هذه الفرصة لن تتكرر مرة أخرى خلال عقود قادمة.

إن ما حدث في العراق يرسل رسالة أمريكية إلى الساحة العربية والفلسطينية مفادها: أن من يقف في وجه السياسة والإرادة الأمريكية سيتم شطبه من الساحة السياسية سواء كان ذلك نظاماً أم حزباً أو قيادات سياسية، وأن سقوط صدام ونظامه ما هو سوى مقدمة لسقوط غيره ومنهم رئيس السلطة ياسر عرفات، هي رسالة في المقابل لحركات المقاومة أن لا فائدة من استمرار المقاومة والتصدي للمشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة وفلسطين، وأنه لم يعد هناك من سند حقيقي لها، وهذه الرسائل يتلقاها كل طرف بطريقته الخاصة، ويهيئ نفسه للتعامل معها انطلاقاً من برنامجه ورؤيته السياسية والعقائدية. (رامبستون و ستوبر، 2003).

6.1 المتغير التركي:

حكمت العلاقات التركية السورية مجموعة من الأسس والمرتكزات، والتي أفضت إلى الاتفاق فيما يتعلق بعده قضايا أساسيه كان لها دور واضح في مسيره العلاقات بين البلدين، هذا أضافه إلى الإرث التاريخي والمناخ العام الذي ساد منطقه الشرق الأوسط لمده ليست قصيرة، والذي شكل محددا هاما للعلاقات التركية السورية .

وحقيقة الأمر، أن العلاقات التركية السد ورية شهدت توترا متزايد بسبب مشاكل قديمة متجددة فرضها الثابت الجغرافي، والحدود المشتركة، و الاتفاقات الدولية التي رسمت الحدود بين الدولتين بعد الحرب العالمية الأولى (العلي، 1997).

وتتمثل هذه المشاكل بلواء الاسكندرونة، وقضية حزب العمال الكردستاني، وقضية المياه، ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركية ساعد على تحقيق تحول جذري في العلاقات التركية السورية، وفي توثيق علاقة شعبي البلدين ببعضهما البعض . في دمشق، كانت سورية تعيد قراءة وضعها الإقليمي، وعلاقاتها الدولية وسط تغيرات وانقلابات كبرى في أوضاع المشرق العربي.

وفي أنقرة كان حزب العدالة والتنمية يبدأ مراجعه غير مسبقة في تاريخ الجمهورية لموقع تركية، ودورها في كل جوارها العثماني القديم وقد وجد البلدان نفسيهما أمام تحديات لم تكن في الأغلب من صنعهما، سواء بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق، أو ارتفاع درجات حرارة التوتر الإقليمي الذي ولدتها سياسات الهجوم العالمي لإدارة المحافظين الجدد، والتنكر الإسرائيلي للحد الأدنى من المطالب الفلسطينية كل ذلك أدى إلى تشكيل مرتكزات ومحددات للعلاقات التركية السورية خلال فتره (2002 – 2010م)، سنتحدث عنها بإيجاز كما يلي (ديمتري، 2003):

أولاً: الأيديولوجية وخلفية حزب العدالة والتنمية، حيث تبنى حزب العدالة والتنمية عدة سياسات والتي شكلت مرتكز رئيس في العلاقات التركية السورية منذ عام 2002م، فقد حدد المفكر الاستراتيجي وزير الخارجية التركي داوود أوغلو مهندس السياسة الخارجية التركية، ملامح هذالسياسة الجديدة والتي تعتمد على : سياسة تعدد البعد التي أنتهجها الحزب في سياسته الخارجية، حيث كان لها نتائج طيبه على علاقات تركية مع جميع الدول العربية والإسلامية من دون استثناء وخاصة سورية. كما اتبع الحزب سياسة خارجية جديدة تقوم على تصفير المشكلات مع الدول المحيطة بتركية، وإنزال درجه الخلاف إلى الصفر أن أمكن وتهدف تركية من تبني هذه السياسة بأن تخرج من كونها بلدا طرفا، إلى أن تكون بلداً مركزاً ، أي الوقوف مسافة واحدة من كل الأطراف، وتحولها إلى نقطه جذب، لا نفور، وهنا الأهمية على العمق الجغرافي والتاريخي لتركية، والمقصود هنا تحديدا – العلاقات مع العالم العربي وإيران (راشد، 2008).

ثانياً: تعرضت سوريه إلى عزلة وضغوطات متزايدة منذ أحداث (11/ سبتمبر/ 2001م)، ووجهت بسلسلة اتهامات أمريكية، تراوحت من ممارسة ورعاية الإرهاب إلى التقصير في التعاون مع العالم لمكافحته، وذلك على خلفيه التعاون السوري – الإيراني، وتأييد دمشق ودعمها لحركة المقاومة للاحتلال في فلسطين والعراق واعتراضها العلني تارة، والعملي تارة أخرى على احتلال العراق، واتسعت دائرة الضغط الدولي على دمشق لتمتد إلى مختلف مجالات الحركات السورية وساحات نفوذها بعد النقلة النوعية التي شهدتها السياسة الأمريكية في المنطقة باحتلال

العراق، وبذلت واشنطن وباريس جهدا مكثفا ومتواصل لضرب النفوذ السوري في لبنان لكونها مصدر قوه الرئيس لدمشق وتجسيد بليغا لمعارضه سورية سياسات ومصالح القوى العالمية الكبرى في الشرق الأوسط وتعددت خطوط الضغط الأمريكية والفرنسية على دمشق، فجمعت بين الاقتصادي و السياسي و القانوني وأصبحت سورية تعاني من عزلة دولية وإقليمية شبه كاملة (أبو الحسن، 2009).

وقد وجدت دمشق فرصة ذهبية لكسر الدائرة المغلقة أمامها، وفرتها رغبه تركية حثيثة في لعب دور فاعل وجديد في ساحة الشرق الأوسط لتعوض إخفاقها المتكرر في مساعيها للانضمام الكامل للاتحاد الأوروبي، ولتوازن الخسائر الإستراتيجية التي تكبدتها بفعل احتلال العراق وتزايد قوه أكراد شمال العراق، أضافه إلى الاحتمالات المتزايدة بالاتجاه نحو التقسيم لذا، كانت تركية بمثابة طوق النجاة لسورية من الحصار العالمي المفروض عليها(جريدة السياسة، 2010).

ثالثا: من أهم مرتكزات العلاقات التركية السورية التعاون في المجال العسكري والأمني ففي يونيو لعام 2002م، وقع الجانبان التركي والسوري اتفاقية التعاون العسكري وعلى الرغم من أن نصوص هذه الاتفاقية لم تنشر علنا فأن تصريحات مسؤولي الجانبين تشير إلى أن هذه الاتفاقية تمثل في إطار للتعاون في المجال العسكري، وبالذات في مجال التدريبات العسكرية بين الجانبين وقد نظرت سورية إلى اتفاقية التعاون العسكري مع تركية بوصفها خطوة هامه لتحييد علاقات التعاون العسكري بين تركية وإسرائيل عام 1996م، مما يعني أن اتفاق التعاون العسكري التركي – السوري يلغي أو يقلل من فاعليه علاقات التحالف العسكري بين تركية وإسرائيل.

وحقيقة الأمر، كان الخلاف العميق بين تركية وسورية حول المياه وحزب العمال الكردستاني، خلال التسعينات من القرن الماضي من ابرز العوامل التي أدت إلى التقارب العسكري بين تركية وإسرائيل (شرعان، 2010).

حيث أتاح الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في (23 / 2 /1996م)، لإسرائيل جمع المعلومات الاستخبارية عن المنشئات العسكرية و الاقتصادية في سورية من خلال الوجود العسكري الإسرائيلي المكثف في الأراضي التركية إلا أن

حكومة حزب العدالة والتنمية بدأت في التخلي عن سلسله المعاهدات السرية التي تكبلت بها تركية منذ بداية الاتفاق العسكري لعام 1996م بين البلدين، ففي يوليو 2003م قررت الحكومة التركية في أول اجتماع تولى فيه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان رئاسة الهيئة العليا للصناعات العسكرية، قرر إلغاء كل الإتفاقات العسكرية الموقعة أو قيد التوقيع مع الشركات الإسرائيلية، وقدرت قيمتها بحوالي 20مليار دولار ؛ وذلك بحجه أن مشروعات التصنيع العسكري المشتركة لم تحقق نقل التكنولوجيا التي تسعى تركية إليها بالاضافه إلى ارتفاع تكلفتها(نور الدين ، 2009).

كما سارعت كل من تركية وسورية في توثيق تعاونهما الدفاعي إلى حد إجراء مناوراتهما الأخيرة بالتزامن مع إلغاء المناورات الدولية التي كأن من المقرر اشتراك إسرائيل فيها، وهو ما تعتبره الاخيره تعزيزا لمكانة سورية وتقوية لموقفها التفاوضي .

من ناحية أخرى، أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 م، إلى نشوء فدراليه كردية متنامية في شمال العراق حركت النشاط الكردي في الدول المجاورة، وزودته بالحافز المناسب والدعم الملموس والملاذ الآمن، بالاضافه إلى انتخاب زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالبان رئيسا للعراق وتوقيع قانون الإدارة الانتقالية الذي أثار أكراد سورية وأدى إلى انتفاضه خطيرة في سورية خلفت 45 قتيلا، وارتفعت معدل عمليات حزب العمال الكردستاني في تركية مما شكل تهديداً جديداً للاستقرار الداخلي في تركية وقد حفز هذا التحدي إلى التعاون والتنسيق الاستخباراتي والعمليات بين أنقرة ودمشق(بكرو، 2009).

وفي (17/ سبتمبر/ 2009م) اتفقت سورية وتركية على إبرام اتفاقيات عده في مجالات أمنية وعسكرية، وذلك في ختام أعمال مجلس التعاون الاستراتيجي التركي السوري وتم التحضير خلال المجلس لـ عقد ما يزيد عن 30 إتفاقية و 10 برتوكولات ومذكرة تفاهم، تشتمل مجالات الدفاع والأمن والاقتصاد والصحة.

كما تم التوقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين حول مسائل تبادل المعلومات وضبط الحدود والهجرة غير المشروعة وتجاره المخدرات ومكافحة الإرهاب حيث

وصل عدد الإرهابيين الذين سلمتهم سورية لتركية 122 بينهم 77 من حزب العمال الكردستاني (ديمتري، 2003).

وقد طرأ ملفا جديد على جدول أعمال البلدين الثنائي، وهو ما يتعلق لما يوصف تركية بخطة "الانفتاح على الأكراد " أو خطة الانفتاح الديمقراطي . ومن عناصر هذه الخطة، كيفيه إيجاد حل لمسألة تواجد أكثر من 5 آلاف مقاتل من حزب العمال الكردستاني المعادي لتركية في منطقه قنديل في شمال العراق، وتقوم الخطة التركية كما يطلق عليها " أنزال المقاتلين من الجبال"، أي تسليم مقاتلين حزب العمال الكردستاني أسلحتهم والاندماج بالمجتمع وهذا يتطلب عفوا عاما أو شبه عام، يطال أولئك الفريق الذين يوجدون في الداخل التركي و الذين يتحصنون في جبال قنديل وربما أنه يوجد بين هؤلاء أكثر من 1500 مقاتل من أهل سورية، فأن أنقرة تريد لسورية أن تكون شريكاً مساعداً في الحل فهؤلاء في حال صدور عفو عام لن يعودوا إلى تركية، بل إلى موطنهم الأصلي سورية .

ولقد كان واضحا أن سورية مستعدة لاستقبال هؤلاء في حال أعلنوا تخليهم عن الإرهاب، لأن "الدولة لا تنتقم من مواطنيها بل تحتضنهم "، كما صرح الرئيس الأسد إلى الإعلام التركي برسالة واضحة وتشجيعية إلى الرأي العام التركي، تفيد بأن سورية تريد استقرار تركية من خلال مساهمتها (سورية) في حل المشاكل الكردية(نور الدين، 2009).

رابعاً: لم يقتصر تطور العلاقات التركية السورية على المجال السياسي فقط، بل تجاوز ذلك وتناول المجلسين الاقتصادي والثقافي، فمن الناحية الإقتصادية فقد تطورت العلاقات بين البلدين تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 1.7مليار دولار العام 2008م، و ملياري دولار في عام 2009م ومتوقع منه أن يتجاوز الـ 5 مليارات خلال الأعوام القليلة القادمة بما يحول تركية إلى الشريك التجاري والاقتصادي الأول لسورية.

وبلغ حجم الصادرات التركية إلى سورية عام 2008 1.1مليار دولار بنسبة زيادة 40% عن 2007م، بينما بلغت قيمة الواردات التركية من سورية 239 مليون دولار بنسبة زيادة 70% عن 2007، ذلك أن حجم الاستثمارات التركية المشمولة

وفق قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي فاقت 500 مليون دولار في 2008م(بكرو، 2009).

وذلك أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في تطوير مضطرد منذ دخول الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارية حرة بين البلدين حيز التنفيذ في مطلع العام 2007م الذي يسمح بتدفق البضائع في الاتجاهين وأقامه مشاريع مشتركة في مختلف المجالات الصناعية والبنى التحتية والخدماتية.

أما في المجال السياحي فقد جاء اتفاق إلغاء التأشيرات، الذي يسمح بدخول الأتراك والسوريين دون الحاجة إلى الإجراءات القنصلية والذي ينعكس بشكل ايجابي على السياحة فيهما، وذلك من خلال ازدياد عدد السياح الأتراك القادمين إلى سورية أو ا لعكس، حيث زاد عدد السياح الأتراك الوافدين إلى سورية عام 2009م بنسبه 18%، مقارنه بالعام 2008م.

وقد أنفق البلدان على البرنامج التنفيذي للتعاون السياحي للأعوام (2009م – 2011م) من خلال المشاورات المشتركة، ووفق القوانين والأنظمة النافذة في كلا البلدين، ويشمل تن شيط الحركة السياحية، والتعاون في مجال الدعاية والترويج السياحي، والتعاون في مجال التدريب والتأهيل والاستثمار السياحي (نضال، 2009).

أما بالنسبة للتعاون الثقافي حيث شرع بتدريس اللغة التركية في دمشق وحلب، واللغة العربية في أنقرة واسطنبول، وتأسست جمعيات ثقافية مثل الجمعية العربية للعلوم، والثقافة والفنون في أنقرة، وقامت شركات سورية بدبلجة المسلسلات التركية وعرضها للمشاهدين العرب(محفوظ، 2009).

4. 7 تأثير مقتل الحريري على العلاقات السورية الأمريكية:

لقد جاء الانسحاب الإسرائيلي في مايو 2000م ليطرح من جديد مستقبل العلاقات السورية اللبنانية على ضوء الوجود السوري في لبنان، والذي كان مقروناً بالوجود الإسرائيلي في الجنوب اللبناني . وقد كانت هناك ردود أفعال مختلفة على الساحة اللبنانية انقسمت بين مؤيد ومعارض للانسحاب السوري . وقد عدَّ الرئيس

اللبناني (إميل لحُّود) أن الوجود السوري في لبنان شرعي ومؤقت، وأنه جعل قضية الانسحاب السوري هي شأن سيادي يتعلق أمره بالدولتين السورية واللبنانيـــة، وأن الانسحاب السوري لن يكون قابلاً للتطبيق الفوري، فهو أمر مستبعد بسبب التهديـد الإسرائيلي المستمر للجنوب اللبناني (بشير، 2001). وفي أيلول2000م أعلنت نتائج الانتخابات البرلمانية في لبنان، والتي أدَّت إلى هزيمة رئيس الوزراء (سليم الحُصّ) الذي استلم منصبه في أواخر عام (1998م). وفي نهاية تـشرين الأول (2000م)، أدت الحكومة الجديدة القَسَمَ برئاسة رفيق الحريري، وقد رأى أغلب المــراقبين أن حكومة الحريري تختلف عن الحكومة السابقة، حيث كان الحُصُّ مؤيــداً لــسورية بشكل لافت للنظر، وكان يدعم المقاومة بشكل علني وصريح، كما إنه منح حــزب الله مساندة كبيرة لم يسبق لها مثيل، وإلى جانبه الرئيس إميل لحُّود الذي تسلَّم منصبه في أواخر عام 1998م، بعد أن خدم كقائد للجيش اللبناني، وكان على علاقة وثيقــة بدمشق. أما رئيس الوزراء رفيق الحريري فقد كانت علاقتــه وثيقــة بكــلٍّ مــن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهو أكثر شخص معروف باهتمامه بالإصلاح الوطني، وبجهوده لإعادة لبنان إلى الوضع الذي كان عليــه ، مــن خــلال إجــراء التحسينات الاقتصادية(دانييل، 2004).

لقد حدث على الساحة الدولية مستجداتٌ جديدةٌ، كان لها دورٌ كبيرٌ في زيــادة الضغوطات على سوريا؛ منذ أحداث 11 سبتمبر، ومجيء إدارة أمريكيــة جديــدة مهتمة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، وعلى رأسهم المحافظون الجدد، حيــث أجــاز الكونغرس الأمريكي بإجماع "قانون محاسبة سوريا "، وقانون "إعادة السيادة اللبنانية " لعام 2003م؛ إذ تطالب نصوص قانون المحاسبة الأمريكي حكومة دمشق بــالتوقف عن دعم الإرهاب، ووقف برامج أسلحة الدمار الشامل، وإنهاء احتلال لبنان، فضلاً عن السيطرة على عمليات تهريب النفط والأسلحة عبــر الحــدود العراقيــة، وإلا واجهت عقوبات اقتصادية قاسية (محمد، 2006). وزادت هذه الضغوطات، وذلــك عندما تم استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1559) الخاص بلبنان وعلاقتــه مع سوريا، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا، والذي جاء في أعقاب التمديد للرئيس اللبناني إميل لحُّود لفترة رئاسية ثانيــة

ما سبقه من إجراء تعديلات في الدستور اللبناني . وقد تضمن القرار تدويل العلاقات السورية اللبنانية ، وذلك بنقلها من طابع العلاقات الثنائية، وجعلها تحت يد مجلس الأمن الدولي . ودعا هذا القرار إلى التأكيد على الاحترام التام لسيادة لبنان ، وسلامته الإقليمية، ووحدته، واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها، دون منازع على كامل أراضي لبنان، و"أعلن عن تأييده لعملية انتخابية حُرَّة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، تجري وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي. "وكما هو واضح في محتوى القرار (1559) فإنه موجه ضد الوجود السوري في لبنان، وأن هدفه تقليص وجود سوريا وفاعليتها، وأنصارها في لبنان، بل إنه فتح الباب أمام ضغوطات سياسية، وربما عسكرية، ضد سوريا من خلال آلية المتابعة التي نص عليها القرار، والمتضمنة تقريراً يرفعه الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن خلال ثلاثين يوماً، ومن خلال إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي"(فايز، 2005).

ويعد هذا القرار بمنزلة ضربة قاسية لدمشق من قبل واشنطن وباريس بعد دعمها للتمديد للرئيس لحُّود بعد تعديل دستوري، مما أدى إلى الكثير من النقاش والاحتجاج ضده داخل لبنان . وكانت سوريا قد أعادت انتشار قواتها العسكرية من لبنان أربع مرات قبل صدور القرار الدولي . ولكن الجديد هذه المرة هو التشدد الفرنسي إزاءها، ولذلك وجدت سوريا نفسها في مأزق صعب في لبنان، وتمثلت الخسارة السورية الكبرى من هذه الخطوة في توتر العلاقات الإستراتيجية مع فرنسا، بعدما وصلت هذه العلاقة إلى مستوىً متقدم جداً من التنسيق والتوحُّد في المواقف(رضوان، 2006).

ويطرح القرار، بمحتوياته وأهدافه، حقيقة الدور الذي لعبته فرنسا في إصدار القرار، وهو دور مركزي وحاسم، بدرجة يمكن القول معها إنَّه لم يكن بمقدور الولايات المتحدة أن تعمل على صدوره لولا الموقف الفرنسي الذي لاحت معالمه منذ أشهر، ثم اتخذ له مساراً عملياً في خطوات فرنسية، كان من بينها قيام الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) باستمزاج رأي الرئيس الأمريكي جورج بوش إبَّان قمة الثمانية، حول الإجراءات هدفها الحد من نفوذ ووجود سوريا في لبنان ؛ وهو أمر

كان من الطبيعي أن يرحب به الرئيس الأمريكي ، في سياق متابعة واشنطن الضغط على سوريا، لتبديل بعض مواقفها وسياساتها الإقليمية ، من خلال موجات متتالية من الاتهامات والتهديدات التي تعاظمت بعد عملية اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري. لقد تمت عملية الاغتيال (14/ فبراير/2005م)، في انفجار سيارة ملغومة عند مرور موكبه في منطقة راقية على البحر في بيروت، ورغم ما يشار من شكوك حول هَويَّة المؤولين عن اغتيال الحريري ، إلا إنَّ منتقدي سوريا في لبنان وخارجه، استغلوا الحادث للمطالبة بالتنفيذ الفوري للقرار رقم (1559) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، والذي يطالب سوريا بسحب قواتها من لبنان.

باغتيال الحريريّ وتوجه أصابع الاتهام إلى سوريا، بدت دمشق محاصرة من قبل المجتمع الدولي ،وجرى توافق أمريكي - أوروبي فيما يتعلق بالملف السوري اللبناني،بوز الموقف الفرنسي الذي طلب بفتح تحقيق دولي ، واستنكر، بشدة، ما يجري، وهو الأمر الذي يعني عدم ثقتها بالأجهزة الأمنية والقضائية اللبنانية. فيما قامت أمريكا على الفور بالمطالبة بتنفيذ القرار رقم (1559)، والذي ينص على انسحاب القوات السورية من لبنان(باكير، 2005). أما موقف سوريا فقد أدانت جريمة مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، كما استغلت إسرائيل هذه الحادثة، واتهمت سوريا بارتكاب عملية الاغتيال، ورفضت سوريا الاتهامات التي وجهت إليها بخصوص تورطها في مقتل رئيس الوزراء رفيق الحريري (عبد الصمد، 2005). كما دعت روسيا والصين القيادة السورية إلى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية، وقد وضعت هذه القضية روسيا في موقف حساس لتوازن بين مصالحها وضرورة الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة ، فقد اعترضت كل من روسيا والصين على مضمون القرار الفرنسي قرار مجلس الأمن 1663م، إذْ أفضت المشاورات إلى تسوية في مجلس الأمن انتهت إلى صيغة أنه لا يزال يتعين على الحكومة السورية التعاون مع اللجنة الدولية بدل من القول إنها لم توفر ذلك التعاون وعلى كل حال فقد صوتت كل من روسيا والصين على جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه القضية ، أما القرارات التي لم يكونوا يريدون التصويت عليها فلم يستخدموا فيها حق "الفيتو"

(مطاوع، 2006). وقد أعربت إيران عن تضامنها مع سوريا حليفها الإقليمي الأساسي، بعد التقرير الأول الذي أ صدرته لجنة التحقيق الدولية ، والذي يشير إلى ضلوع سوريا . ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفي قوله إنه : لا يجب تسييس التقرير "، وأضاف: لا يجوز إصدار الأحكام المتسرعة حول مسألة من هذا النوع ، وإن بلاده، أيضاً، تريد معرفة الحقيقة، متهماً بعض الدول باستخدام التحقيق لتحقيق أهداف خاصة بها على حساب الحقيقة (عبد الصمد، 2005)، وكان قد اتخذ مجلس الأمن الدولي (7، إبريل، نيسان/2005م) القرار رقم (1559) القاضي بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة مقرها لبنان، لمساعدة الـ سلطات اللبنانية في تحقيقها، بشأن التحقيق في جميع جوانب الحادث الإرهابي الذي حدث في (14، شباط/2005م) في بيروت، وقتل فيه رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريريّ وغيره، وتتضمن مهامها المساعدة في معرفة المنفِّذين، والمشرفين، والمنظِّمين، والشركاء، في الهجوم (محمد، 2005). فتشكلت لجنة دولية؛ ففي الثاني والعشرين من أكتوبر (2005م)، قدم (ديتلف ميليس) رئيس اللجنة الدولية تقريره الأول للأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان)، وكان مجمل ما أورده التقرير أنَّ سوريا لم تتعاون بالقدر الكافي مع لجنة التحقيق الدولية من أجل كشف الجناة، والتعرف على مخطِّطي عمليَّة اغتيال الحريريّ، وأنَّ سوريا لم تتعاون في تطبيق القرار رقم (1559). وأشار التقرير إلى أن التحقيق لن يكتمل ما لم تسمح سوريا بحرية التحقيق مع بعض الشخصيّات السوريَّة، والسماح بالتحقيق معهم خارج سوريا، في حين لم يوجه التقرير أيَّة اتّهامات رسميَّة لأشخاص بعينهم بالتورط في اغتيال الحريريّ. وبناءً على هذا التقرير، صدر قرار مجلس الأمن رقم (1636) بموافقة جميع الأعضاء، يطالب سوريا بالتعاون مع لجنة (ميليس) في التحقيق في قضية اغتيال الحريريّ(جاد، 2006). وتبرز خطورة القرار (1636) بأنه ضُرب طوقٌ من العزلة الدولية، وبدعم أمريكي، حول سوريا، وأملى عليها شروط التعاون، و يتضح ذلك من خلال النواحي الآتية:

1. تبني القرار في البند (2) منه استنتاجات (ديتلف ميليس) الاتهاميَّة، والتي تشير إلى تورُّط مسؤولين سوريين في جريمة اغتيال الحريريّ.
2. أدان القرار المذكور في البند (5) منه سوريا لعدم تعاونها الجِدّي مع لجنة التحقيق الدوليَّة: وذلك إنّ استمرار سورية في عدم التعاون في التحقيق يشكل انتهاكاً خطيراً لالتزاماتها، بموجب القرارات ذات الصلة.
3. تضمّن القرار بما يشبه الإنذار، وذلك من خلال البند (12) الذي حُدِّدَ فيه مهلة حدها الأقصى (15، ديسمبر/2005م) لتقييم التعاون السوري مع لجنة التحقيق، على أنه يحق لمجلس الأمن، في أيِّ وقت قبل هذا التاريخ، إجراء مراجعة وتقييم متى دعت الحاجة. فإذا جاء التقييم سلبيّاً عمد مجلس الأمن الدولي إلى تصعيد إجراءاته ضدَّ سوريّا.

والأخطر من ذلك، أن القرار المذكور جعل من سلطة لجنة التحقيق أعلى من سلطة الدولة السوريَّة، وهذا ما نصت علية الفقرة (ج) من البند (10) ويكون للجنة سلطة تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين الذين ترى اللجنة أن لهم صلةً بالتحقيق، وهذا يعني السماح للجنة المذكورة حق التنقل والحركة بِحُرِيَّة داخل الأراضي السوريَّة، للوصول إلى كامل المعلومات التي ترى اللجنة أنها ذات صلة بالتحقيق (شماس، 2005). وفي الثالث عشر من ديسمبر 2005م، قدم الألماني (ديتليف ميليس) تقريره الثاني للأمين العام للأمم المتحدة، وقد اتَّهم هذا التقرير سوريا بالبطء والتلكؤ في التعاون مع لجنة التحقيق الدوليَّة، وذلك إنَّ سوريا تردَّدت كثيراً قبل الموافقة على استجواب خمسة من مسؤوليها في فيينا، واتَّهم التقرير السلطات السورية بمحاولة عرقلة التحقيق، وذلك بمطالبتها بمراجعة ما قامت به، وذلك عندما تراجع شاهدٌ رئيسٌ عن شهادته؛ وقد أفاد التقرير بأنه تراجع عن شهادته تحت ضغط من السلطات السورية. وبناءً على هذا التقرير صدر قرار مجلس- الأمن رقم (1644)(العاني، 2006).

وبناءً على هذا القرار، فقد مُدِّدت فترة اللجنة ستة أشهر أُخرى وحتى (15، يونيو/2006م) وأعرب القرار عن قلق مجلس الأمن لعدم تعاون سوريا بشكل كامل مع اللجنة، كما حضَّها على التعاون الكامل والفوري وغير المشروط مع

التحقيق، وطالبها بتقديم أجوبة فورية لا لَبْسَ فيها على المسائل التي تقول اللجنة إنها لم تقدِّم رأيها بوضوح فيها.

وأخذ مجلس الأمن بـ ذلك القرار، علماً بأنَّ لبنان طالبت بإنشاء محكمة دولية لمحكمة المتهمين باغتيال الحريريّ، وكلَّف الأمين العام لـ لأمم المتحدة (كوفي عنان) مساعدة لبنان فنياً في التحقيق حول الاعتداءات الإرهابية الأخيرة والمتعلقة بمقتل بعض الشخصيات اللبنا نية المهمَّة، وتوسيع تفويض لجنة التحقيق ليشمل هذه الاعتداءات. ونصَّ القرار الجديد على أنْ تقدم اللجنة تقريراً إلى مجلس الأمن كل ثلاثة أشهر حول تقدم التحقيق "بما في ذلك مستو ى التعاون الذي تقدمه سوريا " (محمد، 2005). وبعد استقالة المحقِّق الألماني (ميليس) تم تعين المحقق البلجيكي (سيرج براميرتز) في (11، يناير/2006م) خلفاً لميليس، حيث أكدَّ في أوَّل تقرير له بالتعاون السوري الكامل معه. ومما يلفت النظر في التقرير الجديد تأكيده على ظهور دلائل تدفعه إلى الاتجاه في مسارب جديدة وهجر مسارب سابقة، و إبرازه لأهمية ما زوَّده بهقاضي التحقيق اللبناني ، من أقوال لعدد من الأشخاص الذين تم اعتقالهم مؤخراً في هذا المجال، وأخذت الأخبار تتساءل عن الجهات المحترفة وصاحبة التجربة والدراية، التي أشار التقرير إلى أنها كانت وراء عملية الاغتيال، وإن عملية تمويل الاغتيال يمكن أن تكون قد تمَّت بأموال بنك المدينة، وعلاقة السيدة "رنا قليلات"، التي ألقت السلطات البرازيلية القبض عليها في موضوع الاغتيال، بوصفها المسؤولة عن البنك. فأصبحت الاحتمالات الجديدة ، كطريقة للسير فيه للكشف عمن كان وراء اغتيال الحريري ، تبعد الشبهات عن سوريا بشكل تدريجي، وتحديداً داخل لبنان، وخاصة بعد أن عدَّت الكثير من القوى اللبنانية أنه برزت الكثير من الدلائل التي تشير إلى أن تيار وليد جنبلاط، وسمير جعجع يستثمران اغتيال الحريريّ لصالحهما، ويختلقان الشهود ضد سوريا، وبإدراك سعد الحريريّ لذلك على ما يبدو (الحموري، 2006).

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1680) الذي دعا سوريا إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع بيروت ، وترسيم الحدود بين البلدين. وجاء هذا القرار بناءً على اقتراح فرنسي أمريكي بريطاني ، يشجع، بقوة، الحكومة السورية على

التجا مع طلب الحكومة اللبنانية بترسيم الحدود المشتركة، خصوصاً في المناطق المتنازع عليها، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وفتح السفارات بين البلدين . وقد عدَّت دمشق هذا القرار استفزازاً وتدخلاً في الشؤون السيادية والعلاقات الثنائية للدول، وأنَّه يشكل أداة ضغط غير مسوَّغة، واستفزازاً يعقِّد الأمور بدل حلِّها(شماس، 2005).

بدا جلياً أنه من الصعوبة بمكان أنْ يخرج التحقيق في اغتيال رفيق الحريري من دائرة التسييس، وكما إن الاغتيال كان سياسياً بالأساس، فإن التحقيق فيه لابدَّ أن يأخذ بُعداً سياسياً يخفي مزيداً من السخونة على إجراء التحقيقات، ويتعلَّق البعد السياسي هنا بتعدد الملفات العالقة بين سوريا والولايات المتحدة ؛ فبالنسبة للولايات المتحدة، فإنها تنظر للتحقيق بوصفه أفضل طريقة يمكن استخدامها في وجه سوريا ، وليس يخفى على أحد أن هناك رغبةً أمريكية جامحة لزيادة الضغط على سوريا؛ بهدف إسقاط النظام. وتنتظر الإدارة الأمريكية أي فرصة للخلخلة أركان هذا النظام ، بوصفه عقبة أمام المخططات الأمريكية في المنطقة، خصوصاً أن هناك تعارضاً بين واشنطن ودمشق في ثلاثة ملفات مهمة، هي: العراق، ولبنان، وفلسطين.

وهناك من يرى أن التحقيق في اغتيال رفيق الحريريّ يعدُّ مدخلاً مثالياً بالنسبة لأمريكا للضغط على سوريا؛ حيث إن دخول نظام الحكم في سوريا في دائرة الاستهداف الأمريكي أخذ يتسع نتيجة لعدة عوامل؛ أبرزها معارضة الاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على المنطقة ، وأسلوب التعاطي السوري غير المرضي لأمريكا معه (محسن، 2005). حيث راحت دمشق تعارض، بشدة، السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتوتَّرت العلاقات بشكل ملموس خلال وجود سوريا في مجلس الأمن الدولي، بصفته عضواً غير دائم في مجلس الأمن، ووقوفها بشدة إلى جانب الذي توجيه ضربة عسكرية ضد العراق (الشوقي، 2003). ولكن بعد احتلال العراق ، ومع تصاعد أعمال المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي دخلت الضغوط والتهديدات الأمريكية مرحلة جديدة أكثر خطورة؛ وقد مر ذلك التحول بمرحلتين: المرحلة الأولى، مرحلة استقطاب سوريا ،

وذلك من خلال زيارة (كولن باول) إلى دمشق إذْ قدَّم ما أسماه مطالب، على دمشق أن تنفذّها، وقد تضمَّنت تلك المطالب خمسة مجالات، وهي:

1. وَقْف التعامل مع الفصائل الفلسطينية الموجودة في دمشق ،وإغلاق مكاتبها في دمشق، وإنهاء الدعم السياسي والمادي لحزبِ الله اللبناني، وعدم عرقلة أي تطور يحدث على المسار الفلسطينيّ الإسرائيليّ في ضوء تطبيق خريطة الطريق.
2. الانسحاب العسكري الكامل من لبنان، ووقف التدخل في شؤون لبنان الداخلية.
3. التخلص من مخزون أسلحة الدمار الشاملة الكيماوية والبيولوجية، ووقف المساعي لامتلاك أسلحة نووية.
4. السيطرة الكاملة على الحدود السورية العراقية ، ووقف أيَّة أنشطة تعدّها واشنطن عدائية ضد القوات الأمريكية في العراق تنطلق من الأراضي السورية، سواء تمثَّلت على هيئة أفراد، أو شحنات أسلحة لمجموعات المقاومة العراقيَّة.
5. اتخاذ مجموعة إجراءات سياسية داخلية كإلغاء قانون الطوارئ، وتوسيع الحريات السياسية والاقتصادية، وتقليص هيمنة الحزب والدولة على المجتمع.

أما المرحلة الثانية فقد بدت ملامحها عندما أكد الرئيس (بوش) أن سوريا لم تتجاوب مع المطالب التي حملها (كولن باول) وأن سوريا مصرّة على عدم استيعاب التغيرات الاستراتيجية الكبرى التي حدثت في المنطقة ، وبالتالي، فإنَّ تنشيط قانون محاسبة سوريا وتوقيع عقوبات عليها، يبدو أمراً منطقياً(أبو طالب ، 2003). وحقيقة الأمر أنَّ سوريا لا تستطيع أن توافق على هذه المطالب؛ لأنَّ موافقتها على هذه المطالب يعني التخلي عن دورها الإقليمي في المنطقة ، والعودة إلى كونها دولة ذات دور وظيفي تطبق السياسات ولا ترسمها ، وهي محاولة إرغام سورية على نهج الخط الليبيّ(خالد، 2005).

ونظراً لإدراك الولايات المتحدة لضآلة تأثير الضغوط الواردة وفقاً للقانون محاسبة سوريا في ظل محدودية علاقتها بسوريا، فقد بدأت واشنطن بالتحرك باتجاه الاتحاد الأوروبي، وطالبت بتأجيل توقيع اتفاق الشراكة مع سوريا، وضرورة إجراء

سوريا تغييرات على توقيع الاتفاق، وهو الأمر الذي قاد سابقاً إلى تضمين قضية أسلحة الدمار الشامل السورية ضمن نطاق المباحثات، وإضافة نص جديد بهذا المعنى لاتفاقية الشراكة، ورغم أنَّ هذا الموقف يعدُّ من مؤشرات تدويل الأزمة السورية الأمريكية (عبير، 2006). وبالفعل فقد حث الاتحاد الأوروبي الحكومة السورية على الإفراج عن جميع سجناء الرأي، بعد اعتقالها عشرات المعارضين، بينهم نشطاء كانوا يطالبون بإصلاح العلاقات مع لبنان. وبالضغط الأمريكي، وبعد مقتل الحريريّ أوقف الاتحاد الأوروبي المفاوضات مع سوريا، بشأن اتفاق يشمل تحرير التجارة، والمساعدة في إصلاح الاقتصاد الذي تم تأميمه قبل أربعة عقود(أمين، 2005). فالأخطاء السورية في لبنان، والإصرار على التدخل في تفاصيل الحياة اللبنانية، قد منحت الفرصة في الإدارة الأمريكية لتيار المحافظين الجدد لاستغلال أي أزمة لتصعيد الوضع ضد سوريا، كما قادت إلى توفير دعم غربي بدءاً بالموافقة الفرنسية على تدويل مسألة الوجود السوري في لبنان، كقضية مهددة لأمنه واستقراره وتطوره الديمقراطي. أما أهم الأسباب الدولية للتحول الفرنسي، فتجسدت مجموعة مواقف شركاء فرنسا في الاتحاد الأوروبي إزاء سوريا وسياستها، فقد طرحت بريطانيا موضوع أسلحة الدمار الشامل السورية على موضوع الشراكة الأوروبية مع سوريا، وأشارت هولندا إلى موضوع حقوق الإنسان والمجتمع المدني في سوريا(العاني، 2006).

وتقوم الولايات المتحدة بتطبيق جزء من النموذج العراقي، القائم على ممارسة ضغوط من خلال دعم قوى المعارضة، بهدف تأكيد مساوئ النظام السوري، وتجميع أكبر قدر من التأييد الدولي، ولذلك تزايدت اللقاءات الأمريكية مع المعارضة السورية، والحديث عن تنظيم مؤتمرات لتلك المعارضة؛ فاستضافت في (10، ديسمبر/2005م) مؤتمرات"المعارضة السورية في الخارج" الذي ركز على دور المعارضة السورية في تشكيل لوبي للضغط على النظام السوري، واتخاذ خطوات تشكيل برلمان سوري في المنفى، يضمُّ في عضويته بعض الشخصيات من الداخل السوري، إلى جانب التنسيق لعقد المؤتمر الثاني للمعارضة في العاصمة البلجيكية بروكسيل في بداية عام 2006م بهدف تشكيل برلمان سوري انتقالي

وحكومة مؤقتة(عبير، 2006). ورغم انسحاب الجيش السوري من لبنان في (26، إبريل/ 2005م) جاء اغتيال الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني السابق جورج حاوي في (21، يونيو/2005م) في حادث تفجيري، فعادت النغمة نفسها للتلويح بدور سوريا في ذلك، إذْ سارعت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بيروت إلى توجيه أصابع الاتهام إلى سوريا، وأصدرت الخارجية الأمريكية بياناً جاء فيه: "لقد كان السيد حاوي ضد الوجود السوري في لبنان، وكان من المطالبين بإنهاء التأثير السوري على الحياة السياسة في لبنان، وذلك في إشارة إلى تورُّط سوريا في اغتياله(سالم، 2005).

الفصل الخامس

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية

إن تطور وتسارع الأحداث على صعيد الأزمة السورية، قفز بها إلى أن تتبوأ مرتبة متقدمة على الأجندات الدولية والإقليمية، وذلك لما تحمله هذه الأزمة من تعقيدات ابتداءً من تشبث النظام السوري بالحكم وليس انتهاءً بالمآسي الإنسانية التي تشغل المحافل الدولية وتتصدر القضايا العربية والإقليمية.

ومع تصاعد حدة الأزمة، سرعان ما تحولت من قضية محلية إلى أزمة تحظى باهتمام إقليمي ودولي واسع، وأصبحت كثير من الدول العربية والغربية والمنظمات الدولية والإقليمية وحتى القوى الإقليمية غير العربية تتسابق في التصريحات وإبداء الحلول للخروج من الأزمة، والملفت للنظر أن أغلب تصريحات قادة دول العالم قد ركزت على الإصلاح وإدانة العنف والقمع.

في ظل هذه التصريحات والسياسات والمواقف الدولية المختلفة باختلاف المصالح، كان لا بد من وجود وجهة نظر عربية موحدة، تنظر إلى الأزمة بعين عربية، ولذلك ظهرت على الساحة جامعة الدول العربية، حيث استقبلت الأوساط السياسية والشعبية العربية مواقفها وقراراتها بقدر عال من التفاؤل بعودة الروح إلى بيت العرب الكبير، على نحو قد يجعلها تضطلع بدور حقيقي وفعال على صعيد حماية والدفاع عن حقوق الشعوب العربية وتلبية طموحاتها، والاستجابة لتطلعاتها المشروعة على مختلف المستويات.

ومن القرارات الهامة لجامعة الدول العربية هو قرار إرسال بعثة المراقبين العرب إلى سوريا، هذا القرار الذي جاء بناءً على عدة عوامل وجيهة تتمثل في : فداحة الخسائر البشرية التي يحصدها العنف الذي يمارسه النظام ضد الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاطه، وشعور الدول العربية بضرورة التدخل من أجل المساعدة لإنهاء الأزمة السياسية المكلفة التي تعصف بسوريا، وكذلك محاولة العرب تفادي القفز إلى تدويل الأزمة السورية وإبقاؤها ضمن البيت العربي الكبير.

أما الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة في سوريا التي ما زالت مستمرة إلى الآن، فإن الأسباب ليست آنية وإنما هي عبارة عن تراكمات كثيرة خلال فترات

متعددة من فترات تا ريخ الجمهورية العربية السورية، ونستطيع إجمال هذه المراحل التاريخية بثلاثة مراحل مهمة وهي :

1-ما قبل نظام الأسد ... هذه المرحلة شهدت الكثير من التناقضات، ففي بدايتها عاشت البلاد فترة من الحكم التعددي والديمقراطي والانفتاح الاقتصادي، وفي منتصفها عاشت الا نقلابات العسكرية وغياب الديمقراطية وتهميش السوريين، وفي نهايتها ومع استلام حزب البعث للسلطة تم تعطيل العمل بالدستور ومن ثم تحولت البلاد إلى الاشتراكية(بدري، 2012).

2-عهد حافظ الأسد ... في هذه المرحلة أسس حافظ الأسد نظاماً قوياً معتمداً على القبضة الأمنية وسلسلة من التحالفات التي ضمنت له أطول فترة في الحكم، ثم جاء دستور عام 1973 والذي كفل له صلاحيات واسعة خصوصاً المادة الثامنة التي نصت على كون حزب البعث هو " الحزب القائد للدولة والمجتمع "، بهذا تحولت أفكار وعقائد البعث إلى المؤسسات الرسمية والمناهج الدراسية واحتكر الحزب المناصب العليا في الدولة، أما بالنسبة للحريات فقد حُصرت بائتلاف " الجبهة الوطنية التقدمية " وهي ائتلاف أحزاب يسارية تحالفت مع البعث.

وما يميز هذه المرحلة هو علاقة البلاد المتوترة مع محيطها، حيث القطيعة الشاملة مع العراق وتركيا والحرب الأهلية اللبنانية والمعارك مع إسرائيل، وأيضاً المقاطعة مع منظمة التحرير لتحالفها مع النظام العراقي ما شكّل عداوة تلقائية لسوريا.(السمري، 2012) وفي هذه المرحلة شهد العام 1978 انطلاق " احتجاجات النقابات العمالية " التي طالبت برفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، فكان ردّ السلطة هو حل النقابات وتشكيل نقابات موالية واستطاعت السلطة بذلك قمع الاحتجاجات المرافقة لهذه المطالبات، ثم وجدت السلطة نفسها عام 1979 أمام تمرد شعبي – عماده الرئيسي الإخوان المسلمون – يطالب بدولة إسلامية، ثم انعطف نحو تمرد مسلح واسع تهدافات طائفية وتفجيرات في بعض المدن مثل دمشق واللاذقية، وصدر قانون عام 1981 يعاقب بالإعدام المنتمين إلى الإخوان المسلمين، وانتهى التمرد بدخول الجيش إلى حماة – معقل

الاحتجاج الرئيسي – في شباط 1982 مرتكباً مجزرة قادها رفعت الأسد كان ضحاياها بين 10,000 إلى 40,000 مدني.

3-عهد بشار الأسد ... بدأ بشار الأسد عهده – سياسياً – بمرحلة تساهل مع التيارات والقوى السياسية الغير " جبهوية " وعرفت المرحلة بإسم " ربيع دمشق "، ولكن سرعان ما انتهى هذا الربيع باعتقال أغلب رموزه وسفر الباقي إلى خارج البلاد، ثم شهدت البلاد حركات احتجاج ضد الأمن تولّى الجيش مهمة قمعها، وفي عام 2005 انعقد مؤتمر حزب البعث وتقرر فيه فتح المجال أمام التعددية السياسية ورفع حالة الطوارئ عن البلاد ولكن أياً منها لم يتحقق، ثم وفي نفس العام 2005 وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان قامت بعض الشخصيات السورية بإشهار " إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي " طالبت بتحويل البلاد إلى الطريق الديمقراطية، وفي نفس الفترة انشقّ نائب رئيس الجمهورية " عبد الحليم خدام " وانتحر وزير الداخلية " غازي كنعان " وتقاعد وزير الدفاع " مصطفى طلاس "، ما شكّل خروج ثلاثة أعمدة بارزين في النظام (الجزيرة.نت، 2012).

عموماً فإن السنوات التي قضاها بشار الأسد في السلطة – إلى الآن – حافظت على النظام كما هو من ناحية دور حزب البعث في " قيادة الدولة والمجتمع " وحالة الطوارئ واعتقال الناشطين وتسلط الأجهزة الأمنية ومنع التظاهر والقيود على إنشاء الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.(السعيد، 2012)

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فرغم أن البلاد خلال عهده أخذت تتحول من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الاقتصادي التعددي أو اقتصاد السوق، إلا أن الاقتصاد لا يزال يعاني من آفات جمّة، كما أن المجتمع يعاني من فجوة اقتصادية كبيرة للغاية بين الطبقة الوسطى والطبقة الغنية . وفي عام الأحداث وهو عام 2010 كان ما كُشف من حالات الفساد يكلّف الدولة 10 مليون ليرة يومياً، وهي بذلك تحتل المركز 127 عالمياً من حيث الشفافية وعدم انتشار الفساد.(الجزيرة.نت، 2012)

بعد هذا العرض المبسّط لأهمّ ثلاثة مراحل من تاريخ سوريا، نستطيع القول بأن الأسباب التي أدت إلى حركة الاحتجاجات التي فجّرت الأزمة في سوريا هي كما يلي :

1. غياب الديمقراطية والتعددية والاستعاضة عنها بالاشتراكية والحزب الواحد.
2. قوة القبضة الأمنية للنظام ودستور 1973 والذي أسّس لحزب البعث أن يقود الدولة والمجتمع.
3. احتكار الحزب للمناصب العليا وتحويل أفكاره إلى المؤسسات الرسمية والمناهج الدراسية.
4. قانون الطوارئ وغياب المعارضة السياسية وغياب حقوق الإنسان.
5. كبت الحريات ومنع التظاهر والقيود على إنشاء الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.
6. القمع واعتقال الناشطين وتسلّط الأجهزة الأمنية والاعتقال التعسفي دون إذن قضائي.
7. احتكار الإعلام السياسي والاقتصادي، والرقابة على الانترنت ومختلف دور النشر.
8. ارتفاع نسبة الفقر وارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفساد.

5. 1 دبلوماسية جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية.

من المعروف أن الأصل في الدبلوماسية هي العلاقة الثنائية بين دولتين، غير أن نشوء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى عام 1920 وازدياد عدد المؤتمرات والاجتماعات الدولية، أدّيا إلى ظهور نوع جديد من الدبلوماسية متعددة الأطراف تتميز بأسلوب عمل مغاير للدبلوماسية التقليدية يقوم على العلانية والمناورة والخطابة والدعاية في منابر موجّهة للرأي العام العالمي.

تعزّز هذا الاتجاه بإنشاء الأمم المتحدة عام 1945 ووكالاتها المتخصصة في شتى المجالات، وهي جميعها مكملة للعمل السياسي وضرورية لإقامة نظام دولي عادل ومستقر.

إن دبلوماسية المنظمات الدولية عموماً ذات طابع خاص يتمثل في كونها دبلوماسية مستقلة وتعكس شخصية المنظمة المستقلة بطبيعتها عن شخصية أعضائها، بمعنى أنها دبلوماسية فوق قومية ذات آفاق فوق قومية، وبهذا تتميز

حدودها عن حدود دبلوماسية الدولة القومية من حيث سعة الأهداف والاهتمامات.(كامل، 2000)

من الطبيعي أن يقوم إلى جوار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عدد من المنظمات الإقليمية التي تتلائم نشاطاتها مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، حيث أنه ليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين.(بركات، 1985)

وقامت جامعة الدول العربية بناءً على المبادئ التالية (جامعة الدول العربية، 2012):

1. قيام الجامعة من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون لها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة.
2. مهمة مجلس الجامعة هي مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء فيما بينها من اتفاقيات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها والتنسيق بين خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيما بينها وصيانة استقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية.
3. قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ الطرفان إلى المجلس لفض النزاع بينهما، ففي هذه الأحوال تكون القرارات ملزمة ونافذة.
4. لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، كما لا يجوز إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة أو أية دولة من دولها.
5. يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء بالجامعة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام وروحها.
6. الاعتراف بسيادة واستقلال الدول المنضمة إلى الجامعة بحدودها القائمة فعلاً.

أما عن دبلوماسية جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية، فقد جاء موقف الجامعة العربية غير مسبوق ويثير تطوره الدهشة والتساؤل في آن واحد، ذلك أن

موقف الجامعة العربية كان مختلفاً تماماً في البداية حيث اتسم بالبطء الشديد، حتى أن إحدى المسيرات المليونية التي انطلقت في بعض المدن السورية حملت شعار " صمتكم يقتلنا" للدلالة على التباطؤ في رد الفعل الرسمي العربي . حتى أن زيارة الأمين العام إلى سوريا في تموز 2011 قوبلت بانتقادات واسعة وغاضبة من قبل الثوار السوريين، خاصةً بعد تصريحاته التي أعرب فيها عن " سعادته " بما سمعه من الرئيس بشار الأسد من أن سوريا دخلت مرحلة جديدة من الإصلاح. (بدري، 2012)

لكن اعتباراً من تشرين الأول 2011 اتخذ موقف الجامعة منحى آخر غلب عليه لهجة التصعيد والإنتقاد الحاد لسلوك النظام السوري، وشكّل هذا المنحى نقطة الإنطلاق الفعلية لدبلوماسية الجامعة العربية تجاه الأزمة في سوريا والتي جاءت على النحو التالي:

1- المبادرة العربية : وهي المبادرة التي تمخضت عن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية في 28 آب 2011 (الأهرام الرقمي، 2012)، تكونت هذه المبادرة من ثلاثة عشر بنداً وانطلقت من محاور رئيسية للتسوية، حيث اقترحت المبادرة إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة للمرشحين كافة الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح عام 2014، وتنص المبادرة في بندها الرابع على إصدار إعلان مبادئ واضحة من قبل الرئيس يحدد فيه ما تضمنته خطاباته من خطوات إصلاحية . (الجزيرة.نت، 2012)

أما المحاور الرئيسية في هذه المبادرة فقد دعت المبادرة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن حقناً لدماء السوريين وتفادياً لسقوط المزيد من الضحايا، كذلك دعت المبادرة إلى الحوار المفتوح وبدء الاتصالات السياسية الجديدة بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة على قاعدة النديّة والتكافؤ والمساواة، كما دعت المبادرة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية برئاسة رئيس حكومة يكون مقبولاً من قوى المعارضة المنخرطة في عملية الحوار، وكذلك تدعو المبادرة إلى الإتفاق على برنامج زمني

محدد لتنفيذ هذه المبادرة وتشكيل آلية متابعة بما في ذلك وجود فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سوريا.(السمري، 2012)

2- اللجنة الوزارية : بعد رفض الطرف السوري للمبادرة قرر مجلس الجامعة العربية في 16 تشرين الأول تشكيل لجنة وزارية برئاسة دولة قطر، وبعد جهود ومباحثات توصلت اللجنة الوزارية برئاسة وزير خارجية قطر في اجتماعها مع الجانب السوري في الدوحة في 30 تشرين الأول إلى الإتفاق على وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين، والإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة وإخلاء المدن من جميع المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحريّة في جميع أنحاء سوريا للإطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث، وبالتوازي مع التزام الحكومة السورية بهذه الإجراءات تباشر اللجنة الوزارية العربية القيام بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الإعداد لعقد مؤتمر حوار وطني خلال فترة أسبوعين من هذا الاتفاق.(بدري، 2012)

3- العقوبات: لم يجد الطرف العربي بداً من اللجوء إلى العقوبات بعد رفض الحكومة السورية تنفيذ الخطة العربية، حيث جاء في اجتماع مجلس الجامعة غير العادي في 12 تشرين الثاني 2011 أنه ونظراً لعدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري لمبادرة جامعة الدول العربية فقد قرر المجلس: تعليق مشاركة وفد حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماع مجلس الجامعة العربية وجميع المنظمات التابعة لها اعتباراً من 16 تشرين الثاني إلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها، وتوفير الحماية للمدنيين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا

النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 2011/11/16، ودعوة الجيش السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين، وتوقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية، ودعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة، ودعوة جميع أطراف المعارضة السورية لاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحّدة للمرحلة الانتقالية في سوريا. (أنباء موسكو، 2012)

4-بعثة المراقبين العرب : بناءً على التزام الجامعة العربية بتوفير آلية لحماية المدنيين، قرر المجلس في دورته غير العادية المستأنفة في 2011/11/16 الموافقة على مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي الجامعة إلى سوريا للتحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية وتوفير الحماية للمدنيين ويتم توقيعه من الجا معة العربية والحكومة السورية في فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام، إلا أن سوريا رفضت التوقيع على البروتوكول وطلبت إجراء تعديلات رأت الجامعة أنها تمسّ جوهر وثيقة البروتوكول وتمثل تغييراً جذرياً في مهام البعثة.(الجزيرة.نت، 2012)

ثم تمددت المهلة حتى مساء 11/25 ومع إصرار سوريا على عدم التوقيع فرضت عليها عقوبات اقتصادية عربية في 11/27 وبما لا يؤثر على الشعب السوري.(سي إن إن بالعربية، 2012) بعد فشل اللجنة الوزارية على مدار شهر في إقناع الجانب السوري بالتوقيع على مشروع البروتوكول، تشكلت أغلبية داخل اللجنة رأت ضرو رة رفع الأمر إلى مجلس الأمن من أجل تبني وجهة النظر العربية وذلك بعد استنفاذ كل السبل لإقناع النظام السوري بالتعاون وأصبحت الأزمة السورية على وشك التدويل حيث يحتاج الأمر إلى موافقة الأغلبية في اجتماع مجلس الجامعة الذي كان مقرراً له الانعقاد يوم 2011/12/21. وتمددت مهل الجامعة العربية حتى يوم الأحد 12/5 ثم استمرت التمديدات لأسبوعين كاملين تاليين وفي 12/19 وافقت الحكومة السورية على توقيع البروتوكول ووصلت طلائع بعثة

المراقبين إلى سوريا يوم الخميس 12/22، فيما بلغ إجمالي عدد المراقبين الذين كان يفترض قدومهم ما بين 150 إلى 200 مراقب(السمري، 2012).

أما عن الجدول الزمني لبعثة المراقبين العرب فقد جاء كالتالي : يوم 12/26 وصل 67 مراقب عربي إلى سوريا، يوم 2012/1/22 المملكة العربية السعودية تسحب مراقبيها بسبب استمرار القتل في المدن، يوم 1/24 دول الخليج تعلن أنها بدأت بالانسحاب من بعثة المراقبين، يوم 1/28 الجامعة العربية تعلّق بعثة المراقبة بسبب استمرار القتل في المدن.(بدري، 2012)

5- قوات حفظ السلام العربية : قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري الذي ع قد في 2012/2/12 والذي ينص على "إنهاء مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار"، هذا القرار جاء ليمثل محاولة جديدة لطرق أبواب الأمم المتحدة بعد الفيتو الروسي والصيني ضد مشروع القرار العربي الذي يطالب دمشق بوقف العنف ضد المدنيين في جلسة مجلس الأمن أوائل شباط.

ولكن هذا المقترح يثير الكثير من الإشكاليات التي قد تشكّل حائلاً أو عائقاً وراء تنفيذه، ومن هذه الإش كاليات: الإشكالية القانونية وتتمثل في أن إرسال قوات لحفظ السلام يتطلب موافقة أطراف النزاع الرئيسية أي موافق ة الدولة المضيفة وهذا صعب بسبب رفض سوريا لقرار الجامعة العربية وعدم اعترافها بأية قرارات للجامعة في غير حضورها، وهناك أيضاً إشكالية عربية تتمثل في أولوية الحل الإقليمي العربي للأزمة والحيلولة دون تدويلها، وإشكاليات أخرى مثل الإشكالية اللوجستية والإشكالية المؤسسية والإشكالية السورية والإشكالية الدولية .(السعيد، 2012)

6- تأمين الخروج الآمن للرئيس السوري : قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2012/7/22 وبعد متابعة التطورات الخطيرة في سوريا قرر المجلس : الإدانة الشديدة لاستمرار أعمال القتل والعنف والجرائم البشعة التي ترتكبها

قوات الحكومة السورية، ومطالبة الحكومة السورية الالتزام بتعهداتها بالوقف الفوري لكل أشكال العنف، توجيه نداء إلى الرئيس السوري للتنحي عن السلطة والجامعة العربية ستساعد على توفير الخروج الآمن له ولعائلته حقناً لدماء السوريين وحفاظاً على مقومات ووحدة الدولة السورية، تكليف المجموعة العربية في نيويورك بالدعوة إلى عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت قرار " الاتحاد من أجل السلام " لإصدار توصيات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سوريا، ا لدعوة إلى تشكيل حكومة سورية انتقالية بالتوافق تتمتع بكافة الصلاحيات وذلك لتيسير الانتقال السلمي للسلطة . واعتبر مجلس الجامعة أن هذه المبادرة الجديدة تهدف في النهاية إلى تسهيل السبيل أمام رحيل النظام السوري "بشكل سلمي"، والجامعة ستبذل محاولة جديدة لإقناع موسكو وبكين بالتخلي عن تأييد نظام بشار الأسد .(أخبار سوريا، 2012)

بالنظر إلى سلسلة القرارات والمبادرات الصادرة عن جامعة الدول العربية، فإننا نرى أنها دبلوماسية تعاملت مع الأزمة السورية بشكل تدرجي وتصاعدي، حيث بدأت الجامعة العربية تدخلها في الأزمة ببطءٍ شديد تحوّل بعدها إلى منحى آخر غلب عليه لهجة التصعيد والانتقاد الحاد لسلوك النظام السوري، ثم أخذت الدبلوماسية منحى فرض العقوبات سواء عقوبات سياسية أو اقتصادية، بعد ذلك أخذت منحى التهديد بتحويل ملف الأزمة إلى مجلس الأمن . ولكن أهم ما يميز دبلوماسية الجامعة ال عربية هو رفض الجامعة للتدخل الخارجي في سوريا، وهو ما يعزى إلى التعقيدات المحيطة بالوضع في سوريا، فهي دولة لها دور عربي مهم.

2 .5 الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.

الموقف الأمريكي من الأزمة السورية يتحرّك ببطء ولكن بشكل تصاعدي في الضّغط على الأسد، فلدى واشنطن مخاوف مشروعة وتعتمد في الوقت نفسه على عددٍ من المعطيات الموضوعيّة في رسم مسار موقفها من الأزمة السوريّة، فحساباتها دقيقة جدا ومعقّدة، وهي تحاول أن توازن بين اعتبارات حسّاسة متعدّدة

في آنٍ واحد أثناء اتّخاذها لموقفها . وهي تعرف أنّ التغيير سيطال المنطقة برمّتها، لكنّها تخاف من سيناريو الفوضى الكارثي نظرًا لارتباط النظام السوري بملفات متفجّرة، وتأمل أن تدير هذا الموضوع من سورية بشكلٍ يحفظ الحقوق والمطالب الشعبية التي تساندها، ويؤدّي في الوقت نفسه إلى تجنيبها الخسائر الكارثية فيما لو انزلقت الأمور إلى الفوضى.

وفي وقت تتعالى الأصوات الأميركية المطالبة بموقف حازم من إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إزاء الأزمة السورية، ظهر صوت جديد يطالب أوباما باتخاذ موقف واضح. وتواجه إدارة باراك أوباما موجة انتقادات عاصفة في أروقة الكونغرس الأميركي حول كيفية تعاملها مع الصراع السوري، الذي طال أمده دون حلول ملموسة خاصة بعد فشل مفاوضات السلام في جنيف، واستحالة الحسم العسكري.

وأن أوباما لن يجد ما يبرر به حالة الصمت والترقب تجاه القصف اليومي بالبراميل المتفجرة على رؤوس المدنيين وتشريد الملايين من مدنهم وقراهم باتجاه دول الجوار. أن الإدارة الأميركية راهنت على الحل السياسي من بوابة جنيف 2 رغم أن أصدقاءها بالمنطقة، وخاصة السعودية، أكدوا لها أن بشار الأسد لن يقبل بحل سياسي إلا تحت الضغط، ما يستدعي تسليح المعارضة بأسلحة متطورة قادرة على إحداث التوازن العسكري على الأرض . ويشار إلى أن الولايات المتحدة لم تتحمس لتسليح المعارضة السورية خوفا من وصول تلك الأسلحة إلى مجموعات متشددة مقربة من تنظيم "القاعدة"، لكن النتيجة كانت أنها ساهمت في إضعاف المعارضة وتقوية الأسد على الأرض دون أن تحدّ من حصول المجموعات المتشددة على الأسلحة والتمويل (عبدالحليم، 2011).

ويشعر أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بخيبة أمل لفشل الإدارة في فعل المزيد بسوريا حيث قتل 140 ألف شخص وتحوّل الملايين إلى لاجئين إضافة إلى تدرّب آلاف المقاتلين المتشددين الأجانب على حمل السلاح للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد . وأن السياسة الأميركية فشلت بشكل كامل في عدد من المسائل مثل تغيير موازين القوى في سوريا، وتطوير الوضع الإنساني، أو حتى إزاحة

الأسد عن السلطة . وأن السياسة الفاشلة الغامضة للإدارة الأميركية، دعمت موقع الرئيس السوري بشار الأسد، وتسببت في تزايد عدد داعميه، وأضعفت المعارضة المعتدلة، مبينا أن الرئيس الأميركي باراك أوباما، يخشى من استفزاز روسيا وإيران بشأن سوريا (الشرق الأوسط، 2014).

أما وزير الخارجية الأميركي، وفي ردّه على موجة الانتقادات، فقد قال إن واشنطن تعمل حاليا على تقوية المعارضة السورية المعتدلة، مؤكدة أن الإدارة الأميركية لن تسمح بنشوء ملجإ آمن للمقاتلين المتشدّدين على غرار منطقة القبائل على الحدود الأفغانية الباكستانية . وأنّ موقف واشنطن بشأن الحل السياسي في سوريا أنه لن يأتي بعد تحقيق الانتصار العسكري . وأنّ السلام لن يحل على سوريا عبر الانتصار العسكري بل عبر التسوية السياسية التي يتمّ التفاوض حولها فقط ". ولفت إلى أنهم "يواصلون مراجعة الخيارات من أجل تغيير حسابات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "، موضحة أن روسيا لم تمارس أي ضغوطات على النظام السوري من أجل إنجاح جنيف2، وذكرت أنها زادت في دعم السلاح له (الجزيرة، نت، 2013).

ومحددات السياسة الأمريكية تجاه سوريا، والنابعة من عدة ارتباطات مصلحية يضعها هذا الصراع على المحك وتتمثل المصالح الأمريكية في سوريا في : منع انتشار الأسلحة الكيماوية السورية، سواء باستعمالها ضد الشعب السوري، أو بوصولها للجماعات المسلحة، ومنع انتقال الصراع إلى دول الجوار السوري، وكذلك الحد من جهود إيران لتأجيج الصراع في المنطقة مع تداعي حليفها نظام الأسد ونظامه التحالفي في منطقة الشام، ومنع جماعات القاعدة من العمل بحرية في سوريا، والتي تتوارد التقارير عن اتساع نشاطها، وبالطبع ضمان أمن إسرائيل الذي يواجه احتمالات وصول إسلاميين إلى الحكم في دمشق . وإلى جانب هذه المصالح الحيوية، يحدد سياسة واشنطن أيضًا دعمها للمعارضة السورية، مع حرصها الشديد على عدم الانخراط بشكل عسكري مباشر في هذا الصراع حامي الوطيس، ذلك أن مثل هذا التدخل يعني تورطها فى صراع طويل الأمد، وبلا أفق للحل (نورهان، 2011). وقد يؤدي هذا إلى زيادة نشاط جماعات القاعدة، كما قد يؤدي إلى نشوب

حرب بالوكالة بين حلفاء إيران وروسيا من ناحية، وحلفاء الولايات المتحدة والغرب من ناحية أخرى، وهو ما يعني بالضرورة تعقد مسارات الملف النووي الإيراني على مستوى دولي.وفي كل الأحوال، زيادة المخاطر على الأمن الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة.

وتتمثل السيناريوهات الخمس للعلاقات الامريكيه السورية بي:

أولا-الموت المفاجئ للأسد :وذلك عن طريق الاغتيال من المعارضة، ولن يؤدي هذا الاغتيال إلى انهيار النظام، بل ستبقى مؤسسات الدولة كما هي، وسيسعى أركان النظام إلى الحفاظ عليه . غير أن هذا الاغتيال سيزيد من آمال المعارضة السياسية والمسلحة، وربما ستتجه إلى إعلان انتصارها المبكر في الصراع، ومع ذلك قد يظهر شبح الحرب الأهلية طويلة الأمد التي قد تؤدي إلى انشقاق أركان النظام بالطبع، والذي سيجد صعوبة بالغة في فرض سيطرته الأمنية أو السياسية على الأرض . وستمثل التوترات الطائفية التي ولدها الصراع عائقاً أمام عناصر النظام الراغبة في التصالح مع المعارضة، وهو وضع قد لا يجد المجتمع الدولي أمامه متسعًا لتنفيذ استراتيجية لإنهاء الصراع.مع بقاء النظام، ستستمر إيران وروسيا في دعم بقائه وقمع المعارضة، وقد تمعن إيران في دعمها عقب الاغتيال المفاجئ للأسد بشن حرب بالوكالة واسعة النطاق لتأكيد قوتها وحلفائها (مجلة السياسة الدولية، 2014) .

ثانيا-الانتقال المنظم للسلطة :وفي هذا السيناريو، يُضطر الأسد ودائرته إلى الرحيل بانقلاب، أو بمفاوضات تسوية ترعاها أطراف خارجية كتركيا . وفي هذا السيناريو، ستبقى أجهزة الدولة كما هي، وسترحل الدائرة الممسكة بالسلطة لتتسع الفرصة أمام المعارضة السياسية التي ستقود عملية انتقال منظم وسلمي بالسلطة بالتعاون مع بقايا النظام. وبالطبع، سيكون على رأس أولويات المعارضة إعادة هيكلة أجهزة الأمن والجيش، وهي أدوات القمع الرئيسة لنظام الأسد، دون أن يعني هذا اتجاهها لحلها الذي قد يزيد من مخاطر تمردها، وستحجم سيطرة المعارضة من فرص ازدياد نشاط جماعات القاعدة، في

الوقت الذي قد تستغل فيه التشكيلات المسلحة، خا صة تلك غير المهتمة بالحل السلمي للصراع، فترة الانتقال لبناء ملاذات لها عبر سوريا، تستكمل منها حربها ضد بقايا النظام، أو تزعزع من خلالها أمن مناطق الجوار في العراق ولبنان. وسيشكل هذا السيناريو خسارة فادحة لإيران التي مع اتجاه الحكومة الانتقالية الجديدة لإعا دة بناء تحالفات لسوريا مع الدول العربية وواشنطن، غير أن هذا لا ينفي احتمالية عداء هذه الحكومة لإسرائيل، مع حفاظها على السلام النسبي على جبهة الجولان (بدري، 2012).

ثالثاًإطاحة المعارضة بالأسد وسيطرتها على سوريا: وفي هذا السيناريو، تتزايد المخاطر المحيطة با لمصالح الأمريكية، حيث تتصاعد الحرب الأهلية والتوترات الطائفية إلى درجة تجبر الأسد على الرحيل، أو يُغتال في غضونها. مع تصاعد حركة الانشقاقات عن النظام، وتزايد المساعدات الخارجية للمعارضة المسلحة، تقوى هذه المعارضة لدرجة هزيمة قوات الأسد، في الوقت الذي ستستم ر فيه إيران وروسيا في دعم النظام الذي سيفقد سيطرته على البلاد، وهو ما يعني انتهاء الحرب الأهلية لصالح المعارضة لتبدأ فترة انتقالية . ترى دالتون أن المجتمع الدولي والدول الداعمة فيها لن تقوى على تقديم المساعدات بالشكل الكافي لإعادة تأهيل سوريا، خاصة مع وجود فراغ سياسي قد تستغله إيران لإعادة تشكيل نفوذها في سوريا، وهو ما سيجعلها ساحة للصراع على النفوذ المستقبلي مع واشنطن، كما هو الحال في لبنان والعراق.ويحمل هذا السيناريو السيئ في طياته انفلات أعمال الانتقام الطائفي من الأقليات، وعلى رأسها الطائفة العلوية، الت ي قد تلجأ إلى الثأر بدورها، وستجد فيه جماعات القاعدة ملاذاً لنشاطها الذي سيتوسع . ومع تداعي الأسد والنظام، سيلوح في الأفق خطر استخدام الأسلحة الكيماوية كحل أخير للبقاء، وهو ما قد يدفع واشنطن أو تل أبيب للتدخل لمنع استخدام هذا السلاح، أو منع انتقاله إلى حزب الله (مجلة السياسة الدولية، 2014).

رابعاًبقاء الأسد في السلطة بعد حرب أهلية طويلة: وهو السيناريو السابق معكوسًا، حيث يفلح الدعم الروسي - الإيراني لنظام الأسد في إطاحته

بالمعارضة المسلحة، ومع هذا ستظل سيطرته ضعيفة على سوريا . وينتفي مع هذا السيناريو خطر استخدام الأسلحة الكيماوية السورية . بيد أن بقاء الأسد بعد هذا الصراع يحمل تداعيات خطيرة على مسار التطور الديمقراطي في بلدان الربيع العربي-مصر، وتونس، وليبيا، واليمن - كما أنه ينتقص من مصداقية واشنطن، ويقوي تحالف إيران وسوريا وحزب الله . ولن تكون سيطرة الأسد على سوريا، حتى بعد انتصاره، مطلقة، فسيوفر الإحباط والهزيمة الشعبية ملاذاً لجيوب مقاومة النظام المسلحة، وهو ما يعني استمرار الحرب على نطاق ضيق يؤثر فى إمكانية عودة اللاجئين السوريين، وحل أزمتهم (السمري، 2012).

خامسا-تفكك سوريا طائفيًّا ومناطقيًّا: وهو السيناريو الأسوأ على الإطلاق، وفيه تدخل البلاد في حرب أهلية مستعرة، تفكك المجتمع وتنهار فيه الدولة، ويبلغ الصراع الطائفي أشده، وتهيمن الفوضى، فيما ينتهي نظام الأسد دون انتصار للمعارضة، ويحمل هذا في طياته خطر استخدام الأسلحة الكيماوية من قبل النظام أو الجماعات المس لحة. وهو ما قد يدفع إسرائيل أو واشنطن للتدخل لمنع استخدام هذه الأسلحة أو تدميرها، وهو ما سيزيد من أمد الصراع وتكلفته. وسيؤدي مثل هذا الصراع إلى خلق حالة حرب بالوكالة، حيث ستسعى تركيا وإيران والدول العربية إلى دعم وكلاء لها في الاستيلاء على أكبر قدر من الأر ض. وستؤدي خسارة إيران للنظام الحليف لها إلى اتجاهها لزيادة نفوذها في لبنان، وزيادة دعمها لحزب الله(السعيد، 2012).

هذا الانقسام، تحت وطأة الحرب الأهلية الطائفية، سيدفع الأقليات من الدروز والمسيحيين والعلويين إلى التمركز في المناطق التي سيسطر عليها بقايا النظام، خوفاً من الأعمال الانتقامية التي قد تمارسها الميليشيات السنية. وفي هذه الظروف، قد يتجه أكراد سوريا إلى إعلان استقلالهم، أو توحدهم مع الحركة الكردية الانفصالية في تركيا، أو توحدهم مع أكراد العراق، وهو ما سيشكل إزعاجًا لتركيا، وتوترًا في علاقتها مع العراق. وفي هذا السيناريو، ستتفاقم أزمة اللاجئين، وستشكل عبئا على الجوار السوري، خاصة على الأردن.

والخطوات التي يجب أن تسير عليها واشنطن لتأمين مصالحها في استمرار الأزمة، فترى أن على واشنطن أن (عبدالحليم، 2011):

1. تتشارك مع القيادات السورية المعارضة الصاعدة، خاصة البراجماتي منها، شريطة ضمان مبادئ حماية الأقليات وأمن إسرائيل.
2. تعترف بالدور المستقبلي الذي قد تلعبه إيران في مرحلة ما بعد الأسد، مع الأخذ في الحسبان أن النخبة السورية الجديدة ستبتعد عن توجهات نظام الأسد، وستتجه أكثر للتعاون مع الدول العربية وواشنطن.
3. تتفادى التدخل المباشر من قبل إسرائيل وتركيا في سوريا.
4. زيادة التعاون المخابراتي والأمني المكافح للإرهاب وجماعات القاعدة مع دول الجوار السوري.
5. وضع خطط تأمين الأسلحة الكيماوية مع شركائها في تركيا، وإسرائيل، والأردن.
6. حشد دعم حلفائها للمعارضة السورية، خاصة في مرحلة إعادة إعمار سوريا، وستتركز الجهود الدولية في هذا الصدد على دول الخليج، وتحت مظلة الجامعة العربية، حتى تضمن واشنطن إجهاض أي صحوة قومية في سوريا تعادي مصالحها أو إسرائيل.
7. الاستمرار في تشجيع مسئولي النظام على الانشقاق، وسيكون تأثير الانشقاقات أكبر، إذا ضمت موظفين علويين كبارًا تحتضنهم خطط المعارضة.
8. العمل على ضمان عدم انتشار النزاع خارج سوريا.
9. حث المعارضة السورية على تبني خطط العدالة الانتقالية لضمان عدم انفلات الأعمال الانتقامية بعد إسقاط الأسد.
10. بذل الجهود لإقناع روسيا بالكف عن دعم نظام الأسد، وأن الوضع السوري قد ينتقل إلى المناطق المتمردة بداخلها.

على الرغم من الشكوك التي تحيط بالفرص أمام نجاح تدخل دولي في الأزمة السورية، فإن مجرد امتلاك الرغبة في القيام بجهد ما في سبيل إيقاف المذابح البشرية التي توقع عشرات بل مئات السوريين بشكل يومي ، مع مراعاة عدم التسرع

بإلقاء مصير أمن المنطقة بأسرها في متاهات المجهول في حالة التـدويل للأزمـة السورية، يعتبر من دون أدنى شك موقفاً مقدّراً للكيفية التي تتعامـل مـن خلالهـا الجامعة مع التغيير السياسي الذي تشهده الدولة السورية.

إضافةً إلى أن هذا الجهد والتحرك الدبلوماسي يتطلب جهداً ممتـداً لا يمكـن تحديده على الإطلاق بفترة معينة ، واتخاذ قرار التدخل في الأزمة السورية وفرض العقوبات على النظام السوري وإرسال بعثة المراقبين العرب شكلت تطوراً مهمـاً ، فينبغي الاستمرار في التحرك الدبلوماسي لتحقيق هدف إنقاذ الشعب السوري.

الخاتمة:

أضحت البيئة العالمية غير مواتية لتحقيق الولايات المتحدة لمصالحها الحيوية، نتيجة استياء الرأي العام العالمي من السياسات الأمريكية المتعارضة مع القيم الراسخة التي طالما روجت لها الولايات المتحدة كثوابت لسياستها على الصعيد الخارجي مثل الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والتعددية واحترام الآخر، ويستدل على ذلك ان أمريكا بدأت تشن حملة على الدول التي تدافع عن مصالحها وشعوبها وتصفها بالإرهاب، فجميع الثوار الوطنيين هم إرهابيون بنظر أمريكا، وجميع الشعوب التي تدافع عن نفسها إرهابية, أما احتلال العراق، وقتل الملايين بالطبع ليس إرهاباً إنما هو الديمقراطية على الطريقة الأمريكية.

ان مجالات الدور العربي في السياسة الأمريكية محدودة ومتواضعة جدا، فلقد فقدت موقعها في المعادلة الإقليمية بالمنطقة، ولم تعد قادرة على منافسة الأدوار الإقليمية غير العربية صاحبة النفوذ والتأثير على ساحتها، وقد انحصرت أمالها فيما تتفضل الولايات المتحدة بمنحه لها من ادوار "افتراضية "لا تمثل اعترافا بثقل خاص على ساحتها، وليس لها تأثير فعلي على التطورات أو التوازنات في المنطقة، خصوصا في ظل تقاطع المصالح العربية –العربية في المنطقة، واستفادة الولايات المتحدة من هذا التقاطع العربي في المصالح واستثماره في اتجاه يخدم المصالح الأمريكية في ظل تجاهل السياسات العربية لطبيعة التطورات المستجدة في المنطقة، حيث بقيت المنطقة العربية مجرد ساحة للتفاعلات الإقليمية السياسية دون قدرة السياسات العربية نتيجة لافتقادها عوامل القوة الذاتية واعتمادها على مساندة الحلفاء الخارجيين ان تحقق أدنى دور لها ممكن يعزز من وجودها في المنطقة، بل على العكس من ذلك وصل الأمر في الحالة العربية إلى التوجس والقلق من حدوث تقارب بين الولايات المتحدة وإيران يؤدي إلى حدوث صفقة على حسابه، مما يظهر عجز السياسات العربية عن التأثير في مجريات الأمور بقدراتها الذاتية ،وافتقادها لأدوات السيطرة على مقدرتها السياسية.

في إطار هذا الجدل داخل دوائر صنع القرار الأمريكي، تبدو تداعيات الثورة الداخلية السورية وتأثيرها على توازنات القوة في المنطقة وما أفرزته من عوامل

مثيرة لقلق الولايات المتحدة ومهددة لاستقرار مصالحها في المنطقة، أكثر عمقا وتأثيرا علي تبني سياسة واضحة تجاه الأزمة، من عوامل أخري تبدو بارزة علي الساحة كحالة الصراع الدولي علي سوريا والذي يتجسد في الموقف الصلب لكلا من الصين وروسيا اللتين استخدمتا حق النقض الفيتو ثلاث مرات لمنع تحرك دولي ايجابي تجاه الأزمة ووضع حد لتدهور الأوضاع في سوريا ومحيطها الإقليمي، لكن كانت هناك ملاحظات أن الموقف الأمريكي كان باهتا ولا يتسم بالقوة المعتادة مما يمكن إيعازه إلي تخوفات الولايات المتحدة من تطورات الوضع الداخلي في سوريا وتأثيره علي الإقليم ككل وعلي مصالحها بالأساس ويعزز من موقف فريق عدم التدخل في دوائر صنع القرار الأمريكي.

لكن في الحقيقة تطورات الوضع علي الأرض وحول الأزمة السورية حتما سيخلق مزيدا من الضغوط علي الإدارة الأمريكية لاتخاذ موقف أكثر وضوحا أول هذه الضغوط تحلل الرئيس اوباما من ضغوط الاستحقاق الانتخابي الرئاسي بعد حسمه وحزبه بنجاح لرئاسته الثانية كرئيس للولايات المتحدة خلال السنوات الأربع القادمة، وذلك في ضوء تهديد الوضع في سوريا لمصالح الولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة مع مزيد من الضغوط الأخلاقية نتيجة استفحال الأزمة الإنسانية، وكذلك في ضوء الصراع بين القوي الرئيسية علي الساحة الدولية، وثان هذه الضغوط هو أن الألوية الجهادية أصبحت أفضل تسليحا ومدعومة بشكل أفضل عن ألوية المعارضة الأخرى لأنهم حصلوا علي معظم السلاح الذي قدمه الداعمون في قطر والسعودية. وهؤلاء ليسوا الأشخاص الذين تريد واشنطن أن يكونوا مسلحين بشكل جيد، هذا في الوقت نفسه الذي تمكنت المعارضة الثورية والمسلحة من توحيد صفها في إطار تحالف جديد هو "الائتلاف الوطني لقوي المعارضة والثورة السورية" بما ينفي الحجج المستمرة حول اعتبار تشرذم المعارضة وخلافاتها عائقا للتعاون أو التدخل أو تقديم الدعم، وثالث هذه الضغوط تأتي من حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين والدوليين الذين يضغطون عليها لموقف يحسم الأزمة السورية ويضمن الاستقرار في الإقليم. وهنا يبدو أن مجمل هذه الضغوط قد يحسم الموقف الأمريكي بالتدخل العسكري، لكن في الواقع انخراط وزارة الخارجية الأمريكية

بشكل كبير في صياغة وبناء معارضة أكثر حيوية وتوحدا يوحي بأن إدارة أوباما تعد العدة لحل سياسي دولي وعملية انتقال سلمي للسلطة في سوريا بعيدا عن التدخل العسكري في الأزمة وإن لم يستبعد مد فصائل من المعارضة انتقائيا بالسلاح والمساعدات.

النتائج:

1. تباينت المواقف الأمريكية والسورية من الإحتلال الأمريكي للعراق في 9 نيسان 2003 في الوقت الذي وصفته الولايات المتحدة الأمريكية بالواقعي , رفضته سورية واعتبرته مقدمة لمشروع يستهدف قوى أخرى في المنطقة , ومن جهة أخرى أيدت دمشق حق العراقيين في المقاومة.
2. تأثرت العلاقات الأمريكية السورية بشكل واضح بعد إغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري في 14 شباط 2005, عندما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية أصابع الإتهام لسورية بوقوفها وراء عملية الإغتيال , ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء محكمة خاصة للتحقيق في إغتيال الحريري والتي رفضتها سورية واعتبرتها مسيسة . وقد ساهم من ناحية أخرى العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006 والموقف الأمريكي منه في دفع العلاقات إلى المزيد من الانهيار , ووصفت الولايات المتحدة الأمريكية عملية أسر الجنديين الإسرائيليين بإنها مغامرة غير محسوبة تخدم أجندة خارجية بالإشارة لإيران.
3. تبدو الولايات المتحدة مستفيدة من إعادة صوغ العلاقات ألتحالفيه في المنطقة سواء بين الخصوم القدامى مثل سوريا والعراق، أو بين المتنافسين الجدد مثل تركيا وإيران، وهو ما يضع ضغوطا هائلة على الحلفاء القدامى مثل مصر والسعودية والأردن، ويفرض عليهم إعادة تقويمهم علاقاتهم الإقليمية بالابتعاد عن دائرة الاستقطاب والاحتقان إلى الواقعية والشراكة الإستراتيجية .

4-انتقلت إدارة اوباما من سياسية التصعيد والمواجهة مع سوريا إلى محاولات الاحتواء من خلال فتح حوار مباشر مع دمشق، ومع إرسال إشارات كثيرة ترسخ جميعها قطيعة كبرى مع سياسات الإدارات الأمريكية السابقة التي

استمرت لنحو ثلاثة عقود ،وقد أربك هذا التوجه الأمريكي الجديـــد حـــسابات الإطراف العربية التي كانت كثيرا ما راهنت على استمرار التوتر الأمريكي – السوري، في حين بذ ى البعض حساباته على قدرة الولايات المتحدة على ردع سوريا وايراع وعدم السماح بالتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة وقــد كــان عــل واشنطن سرعة إرسال رسائل تطمينيه للأطراف العربية مفادها عدم التضحية بأمنها واستقرارها في أي صفقة يجري عقدها مع طهران .

5-لقد ظنت الولايات الـ متحدة وإسرائيل أن إخراج سوريا من معادلة لبنان حــزب الله سوف تضعف المقاومة في جنوب لبنان وتــساعد فــي تفكيــك الحــزب والتخلص من التوتر على الحدود الإسرائيلية وهو ما لم يحدث ويتضح هذا من العملية الأخيرة التي نفذها مقاومو حزب الله وحده ولكن معه إيران وســوريا ومفاد هذه الرسالة والتي عبر عنها حسن نصر الله في كلمته بمناسبة اســتلام جثمان المقاومين الثلاثة اللذين استشهدوا في العملية إن المقاومة هي نفسها في صلابتها وإرادتها قبل 11 سبتمبر وبعده وقبل غزو العراق وبعده وقبل خروج القوات السورية من لبنان وبعده وقبل قراري مجلس الأمــ ن 1559 و1636 وبعدهما من جانب آخر فإن إيران وسوريا تواجهان تهديدات واحدة ومستمرة من الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد كليهما مما يضعهما بين شقي رحــى يجب التعاون للخروج منها خصوصًا مع وجود عدو مــشترك فــي المنطقــة يرغب في إزاحتهما معا لذلك فإن تطابق وجهات النظر الإيـ رانية – الــسورية يعد أمرًا هامًا للغاية لكي تستطيعان معًا الوقوف ضد تطلعات الولايات المتحدة داخل المنطقة وتواجهان سويا تداعيات الوجود الأمريكي على حدودهما.

6- الولايات المتحدة لم تعد تنظر للعالم العربي باعتباره شريكا استراتيجيا بقدر ما هو امتداد للأمن القومـ ي الأمريكي ،والفرق بين الحالين كبير بالطبع، فاعتبــار العرب شريكا استراتيجيا يوفر فرص لالتقاء الطرفين عنــد مــصالح ورؤى مشتركة، وربما يقلل من التخوف العربي من انحرافات الــسياسة الخارجيــة للولايات المتحدة تجاه المنطقة، في حين اعتبار المنطقة امتداد لأمن الولايــات المتحدة يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة تبعية لمصلحة الجانــب الأمريكــي

بالطبع، ما قد ينبئ باستمرار حال التوتر المسيطر على الطرفين، دون ان يقلل هذا من محاولات جسر الهواة الناشئة بين العرب والولايات المتحدة.

7-ومع الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001وجدت الولايات الم تحدة نفسها إمام تحدي حقيقي وضع إستراتيجيتها إلى إعادة رسم الإستراتيجية الأمريكية علـــى أساس تطوير التدخل الانتقائي، خصوصا أن 40 دولة قد أبدت هجومها علـــى أفغانستان بالمقارنة مع 28 دولة في حالة العمل العسكري ضد العراق عـــام 1991، كما أن هذا التأيد جاء بعد 26 يوما من هجمـــات 11 مـــن ســـبتمبر بالقياس إلى 165 يوما كما حصل بعد غزو العراق للكويت، الأمر الذي سهل استصدار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكـــي جورج بوش الأبن في العشرين من أيلول 2002 وتم وضعها في تقرير البيت الأبيض، اعتبر بمثابة الإستراتيج ية الأمريكية الجديدة، وقد تبـــين ان التقريـــر يحسم نقطة انعطاف بين سياستين :الأولى سياسة الاحتواء والـــردع والثانيـــة : سياسة القضاء على الأعداء، إلا آن التقرير المذكور لـــم يجعـــل إســـتراتيجية التدخل المباشر مطلقة، إذا اعترف بضرورة الردع أولا ثم الانتقـــال للقـــضاء على العدو إذا فشل الردع . لكن رائحة البارود وتواشيح الدم تظهر واضحة في تلك الإستراتيجية عندما نقرأ فيها "إن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بوضـــع لم يسبق له مثيل في التاريخ، عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والآن تجد نفـــسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولي ة تاريخية." ويتجسد هذا الوضع بـــأن الولايـــات المتحدة قد وجدت نفسها أقوى دولة في تاريخ العالم، فـــرأى بعـــض الـــذين يقومون على رسم سياستها بأن لها فرصة أن تسيطر على العالم، وهذا ما لـــم يكن موضوع توافق علية ويفسر خلفية انتقاد الرئيس الأمريكي السابق (بيـــل كلينتون)للرئيس جورج بوش في إستراتيجية الج ديدة عندما قال: "ثمـــة فـــرق بين أن تدير العالم وان تسيطر علية "وهنا نلاحظ الإستراتيجية الجديدة تفـــضل السيطرة على الإدارة.

8-ومن النقاط التي ساهمت في تعميق الخلاف بين البلدين التبـــاين الواضـــح فـــي الموقفين من الإنقسام القائم بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس حيث تؤيـــ د

الولايات المتحدة الأمريكية مسار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خاصة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007م, وعلى عكسها تدعم سورية حركة حماس وكانت تستضيف رئيس مكتبها خالد مشعل بحجة دعم المقاومة.

التوصيات:

وعليه فان الدراسة توصي بما يلي:

1. ضرورة أن تنخرط كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسورية حالاً في حوار لإعادة تعريف المصلحة العربية في المنطقة، وأن تضعا لها حدوداً لا تمس بأمن الطرف الآخر، أو أي من الأطراف العربية الأخرى، لأن مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق نقلت المخاطر التي تهدد الأمن العربي من "الحدود مع إسرائيل"، إلى الداخل العربي ، ولم يعد مثل هذا الحوار يحتمل أي تأجيل.
2. العمل على تجاوز تحدي المحكمة الدولية الخاصة بمقتل الحريري، بما لا يضع البلدين مجددا في موقعين متناقضين تماما في الساحة اللبنانية . ومن المهم في هذا السياق إيجاد صيغة تضع حدودا للخلاف إذا لم تستطع حله، فإذا لم يكن باليد إلغاء المحكمة لأنها بعهدة المجتمع الدولي، فإنه بالإمكان عدم الانسياق وراء كل ما قد تنتجه المحكمة، وإلا فإن الصراعات التي يحذر الجميع منها ستكون سيدة الموقف والموجه الأساسي للصراع الإقليمي المقبل , وفي نفس السياق لا بد من تفاوض عربي إيراني، ينتهي بتفويض سوري سعودي لتشكيل صيغة لبنانية لها طابع رسمي، تعمل على ضبط الوضع الداخلي في لبنان، والحؤول دون حصول انفجار سني شيعي على خلفية أي قرار يصدر عن المحكمة.
3. ضرورة تدعيم العلاقات بين البلدين، وذلك لأهمية كل منهما للآخر في الجوانب الإستراتيجية.
4. ان الحاجة ملحة وضرورية لاهتمام كلا الدولتين بالجوانب الأمنية والإستراتيجية لفاعلية كل منهما في المجتمع الدولي.

5. أهمية تحقيق التوازن في التطلعات السياسية والفكر الاستراتيجي والأيدلوجي في تعاملهما مع بعضهما بعضاً، وفي إطار من ا لمصالح المتبادلة التي تحقق النفع لكلا الدولتين.
6. ضرورة أن تتبع هذه الدراسة، دراسات أكاديمية أخرى أكثر عمقاً للحديث عــن أهمية ودور كلا البلدين في النظام الدولي، والآفاق المستقبلية لوجودهما فـــي النظام الدولي.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

أبو الحسن، خا لد محمد.(2009). العلاقات التركية الاسرائيليه بين التوتر والاستقرار **مجله دراسات شرق أوسطية** ، العدد، السنة 13، خريف، ص70.

أبو طالب، حسين، (2003)سوريا وتداعيات احتلال العراق : التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية، **السياسة الدولية** ، العدد 154، أكتوبر، 2003م، المجلد 38، ص120.

أحمد, رفعت،(1996), الأمن القومي بعد حرب لبنان، **مجلة شؤون عربية**، العدد 35, ص 82.

أخبار سوريا (2012)" **الرئيس الأسد يستعرض مع وزير الخارجية الإماراتي التطورات الجارية في المنطقة العربية** " ، 2011/6/15، www.syria-news.com، 2012/7/26 .

إسماعيل، عبدالكريم(د.ت)، **السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة** ، جدلية النفط و القوة، ص90.

الاشقر،محمد احمد(1994) **اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية (1957-1991)**، تبصرة الرسائل :رسالة جامعية (ماجستير)- الجامعة الأردنية

أغا، حسين (1997)، **سوريا وإيران تنافس ام تعاون** "ترجمة عدنان حسين ، ط1، دار الكنوز الأدبية –بيروت –لبنان .

أنباء موسكو (2012)" **روسيا والجامعة العربية تعلنان عن خطتين لحل الأزمة السورية** "، 2012/7/24 ، www.anbamoscow.com/russia، 2012/7/27

الأهرام الرقمي (2012)، **المبادرة العربية تجاه الأزمة السورية . المحددات وتحديات التنفيذ**" 2012/1/1، www.digitalahram.org.eg، 2012/7/27 .

اوسيبوف بروت، (1985)، تعاون اقتصادى عربي امريكي: توقعات ونتائج **مجلّة "روز اليوسف"** العدد "1632" تاريخ 27/ 10/ 1985، ص 17.

باكير، علي حسين (2005)، **المستفيد هو الذي قتل الحريري وأمريكا ستضرب سوريا**، 2005/02/18م، .http://Rl_shabb.tripod.com.htm.

البحيري صلاح الدين ،(1991) ، **جغرافية الأردن**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان

بدري عيه محمد ، (2012)، " ضد النظم ؟ الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية "،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 187 ، كانون الثاني 2012، المجلد 47 ، ص 156 .

البرصان, أحمد سليم, (2004)مبادرة الشرق الأوسط الكبير , الأبعاد السياسية والإستراتيجية, **مجلة السياسة الدولية**, العدد 158, ص 89.

بركات، جمال (1985)، " **الدبلوماسيةماضيها وحاضرها و مستقبلها**"، الرياض، 1985، ص 224 .

بشور, وديع, 1994, **سوريا صنع دولة وولادة أمة**, دمشق, ط1, دار البازجي.

بشير عبد الفتاح، (2001)،**سوريا على طريق التغيير، ملف الأهرام الاستراتيجي** ، العدد 74، فبراير، 2001م، ص17،

بكرو، نجلاء .(2009). حجم التبادل التجارة السورية التركية يتجاوز 2 مليار دولار في 2009، 12/ديسمبر، **موقع الرؤية الاقتصادية**، متوفر عبر الموقع الالكتروني www.alrroya.com .

بنوميشان، (2006) **ذكريات سياسية 1957-1958**، الدار العربية للموسوعات، بيروت

توفيق، سعيد حقي(2003)"**مبادئ العلاقات الدولية**"ط1، دار الاوئل للطباعة والنشر.

جاد، خليل العناني، (2006)تحقيقات ميليس، إلى أين يقود سوريا ؟، **السياسية الدولية**، العدد163، يناير 2006م، المجلد41، ص102.

جاسور، ناظم (2011). **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية.** مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت

جامعة الدول العربية (2012)" **قرار مجلس الجامعة بشأن التطورات الخطيرة في سوريا** "، جامعة الدول العربية، 2014/3/22، www.arableagueonline.org.

جان, يوسف, 2010\9\7, **أهم المعالم السياحية في سوريا** , متوفر عبر www.syriaexpo.t35.com .

جريدة السياسة،(2010)، إتباع إستراتيجية أمن إقليمي أمريكية تعترف بأفضليات محلية في ا لتطويق والإحاطة، 2010/7/22م، متوفر عبر الموقع الالكتروني www.syassah.com.

الجزيرة.نت (**2012) أردوغان فظائع ترتكب في سوريا** ؛ الجزيرة .نت، 2011/6/10 ، www.aljazeera.net .

الجزيرة.نت (**2012) شافيز يؤيد الأسد و يهاجم ا لغرب** ؛ الجزيرة .نت، 2011/4/26 ، www.aljazeera.net .

الجزيرة.نت (**2012) نصر الله يشيد بالأسد و يدعو لدعمه** ؛ الجزيرة .نت، 2011/5/25 ، www.aljazeera.net، 2012/7/26 .

الجزيرة.نت (**2012) طهران :احتجاجات سوريا مؤامرة** ؛ الجزيرة .نت، 2011/4/12 ، www.aljazeera.net ، 2012/7/26 .

الجزيرة.نت (**2012) هل يستغني نظام سوريا عن الطوارئ ؟** "، 2011/4/11، www.aljazeera.net.

جنسن،لويد(1989) **تفسير السياسة الخارجية**، الرياض: جامعة الملك سعود.

جوردن, فليب, (1999)**سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة** , أبو ظبي, مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية.

حسن, باسم أحمد,3\7\2007, **توازن القوة خلال مراحل الأزمة المختلفة**, متوفر عبر www.aljazeera.net.

حسيب, خيرالدين, (2006)حرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها , **مجلة المستقبل العربي**, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد331, ص13.

الحكيم، حسن (1966) **مذكراتي، صفحات من تاريخ سورية الحديث 1920 – 1958**، بيروت: دار الكتاب الجديد.

حمود, هاني, 8\2\2007تصريح عبد الحليم خدام **جريدة المستقبل اللبنانية** , العدد2524, ص1.

الحموري, محمد, (2007), المحكمة في حالة لبنان والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة, **مجلة المستقبل العربي**, بيروت, العدد 339, ص 6.

الحموري، محمد،(2006)**سوريا ومحصلة إدارة أمريكا لأ زمتها في العراق وفي المنطقةقراءة في الأحداث المتسارعة** ، (2006/03/27م)، متوفر عبر الموقع الإلكتروني http://www.alarabalyawm.net.

خالد محمد،(2005)، **العلاقات الأمريكية- السورية: ضربة على الحافر وضربة على المسمار**، البلد، الأربعاء (2005/05/18م).

خليل, هاني, (1986), **حافظ الأسد:الإيديولوجية الثورية و الفكر السياسي** , دمشق , ط1, دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

خوري, عصام, 15\9\2008,النفط في سوريا, **الحوار المتمدن** , العدد 2405, متوفر عبر www.ahewar.org .

دانييل سوبلمان،(2004)،**قواعد جديدة للعبة : إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان**، ترجمة بإشراف عماد فوزي شعيبي ، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ص73-74.

الدقاق، محمد سعيد (1980)**مذكرات في العلاقات الدولية** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص11-18.

ديمتري، هاني عادل .(2003). معضلات سياسة تركية الخارجية اتجاه الأزمة العراقية، **السياسة الدولية**، العدد 152، ابريل، ص145.

راشد، سامح .(2008). سورية وإسرائيل .. التفاوض الأهداف أخرى، **السياسة الدولية**، العدد 174، أكتوبر 2008م, المجلد 43، ص، ص 171 – 174.

راشد، سامح (2005)، سورية ولبنان.حسابات تقليدية وتحديات جديدة ، **السياسة الدولية**، العدد 159، يناير.

رامبستون، شيلدون و ستوبر، جون، (2003).**اسلحة الخداع الشامل** ، ط1،الدار العربية للعلوم.

راي، ميلان، (2003).**الحرب على العراق نظام لم يتغير،خطة غزو العراق** ، ترجمة: حسن الحسن، ط1،دار الكتاب العربي: بيروت.

رضوان زيادة، (2006)، العلاقات السورية-اللبنانية، بين الماضي والحاضر، **السياسة الدولية**، العدد 164، إبريل 2006م، المجلد 41، ص166-167.

رفعت، سعيد (2006)التصور الأمريكي الجديد للمنطقة وموقع العرب فيه ، **شؤون عربية**، العدد 112، شتاء.

الزعبي ،خيام محمد (2009)"السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير " **السياسة الدولية**، العدد 178، أكتوبر 2009 .

الزعبي, خيام محمد, (2005), **العلاقات السورية الإيرانية 1979_2004** , رسالة ماجستير,حيث قام الباحث بترجمتها من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية , طهران, جامعة أصفهان, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, ص73.

سالم، زهير، (2005)**سورية واستقطاب السياسة اللبنانية** ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2005/03/22م، ص4.

السعيد إدريس ،محمد (2009)"الأزمة السياسة الإيرانية وانعكاساتها الخارجية " **السياسة الدولية**، العدد 178،اكتوبر 2009

السعيد إدريس، محمد، (2012)، " اتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية "،**مجلة السياسة الدولية** ، العدد 188، نيسان 2012، المجلد 47، ص 80

سلامة, غسان, (1987),**المجتمع والدولة في الشرق العربي المعاصر** , بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية.

سليم, محمد, 22\11\2010,**سوريا عبر التاريخ** , متوفر عبر www.syria-history.blogspot.com .

سليمان، عادل (1998)"مستقبل السلاح النووي في عالم ما بعد الحرب الباردة "، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 851، ص 232).

السمري، حسين (2012)" الإشكاليات الست: تحديات إرسال قوات حفظ سلام عربية إلى سوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، 2012/2/28، www.siyassa.org.eg، 2012/7/27 .

سويلمان, دانييل, (2004)**قواعد جديدة للعبة , إسرائيل وحزب الله بعد الإنسحاب من لبنان**, ترجمة عماد شعيبي, بيروت, ط1, الدار العربية للعلوم.

شدود, ماجد, (1998)**حافظ الأسد والصراع العربي الصهيوني** , دمشق, مكتبة الأسد.

شرعان، عمار.(2010). هل تستثمر تركية علاقاتها بإسرائيل لضمان تخلي سورية عن لواء الاسكندرونة ؟، **المركز العربي الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية** ، 10/1, متوفر عبر الموقع الالكتروني www.annidaa.org.

شلبي, يوسف (2008).رّوسيا وقوة سلاح الطاقة",**مجلة العصر** . متوفر عبر: http://www.alasr.ws.

شماس ميشال، (2005)، **مخاطر القرار 1636 على سوريا**، **الحوار المتمدن**، العدد 1378، 2005/11/14م.

الشوقي منذر (2003)، **تقرير سنوي: العلاقات السورية الأمريكية**، (2003/12/04م)، متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.arabic.peopledaily.com.html.

شينكر ديفيد،(2008)،**فصّل سوريا عن إيران العوائق أمام التقارب الأمريكي - السوري**"، واشنطن، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.

صايغ, روزماري، (1995),الفلسطينيون في لبنان : الوضع العام والمشهد من عين الحلوة, **مجلة الدراسات الفلسطينية** , المجلد 6, العدد 23, ص75.

الصمدي، زيد(2010)**حل النزاعات الدولية** برنامج دراسات السلام، ط 1، ص73-74.

طالب، محمد سعيد، (2006). الاحتلال الأمريكيللعراق الوقائع و النتائج والافاق، **المحرر**، العدد173. متوفر عبر الرابط:-http://www.al-moharer.net/moh/73/malaf/73-90.htm.

عاشور، عزمي محمو**قضايا حول الوجود السوري في لبنان** ، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 73، ص5-6.

العاني، خليل، (2006)، تحقيقات ميليس ... إلى أين تقود سوريا؟ **السياسة الدولية،** العدد(163)، يناير (2006م)، المجلد (41)، ص (103).

العاني، مصطفي، (2012)، "إسرائيل والثورة السورية: عدوّ عدوي . عدوي"، **جريدة الحياة اللندنية،** 13 أبريل 2012.

العايد، حسين عبدالله (2005)، مستقبل العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر - وجهة نظر عربية، **السياسة الدولية،** العدد 160

عبد الصمد ناصر، (2005)،**تداعيات اغتيال الحريري** ، 2005/5/23م، متوفر على الموقع الالكتروني www.aljazeera .net

عبد النبي, سلمان, (2006),**السياسة السورية العربية**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة دمشق, ص52.

عبد الوهاب، أيمن (2011)، تحولات ا لسياسة الأمريكية تجاه القوى الأسيوية، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 147.

عبد الوهاب، محمود (2004)، ضغوط جديدة على سورية عبر قرار مجلس الأمن 1559، **الأهرام** تاريخ 2004/10/27.

عبدالحليم المحجوب (2011)، "معادلات متشابكة": المسالة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة، **السياسة لدولية،** العدد190، ص90

العقابي، علي عوده (1996)،**العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات،** الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

علوي، لطفي، (2003). السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 153، ص14.

العلي، جهاد(1997)، أي في العلاقات العربية -التركية: الإنقطاع وضرورات التواصل، **مجلة شؤون الأوسط،** العدد5.

عياش, عبد القادر, (1996),**حضارة وادي الفرات - القسم السوري** , دمشق, دار الأهالي.

غلبن، فرانكلين، (2002). "الخلافات الأميركية – حـول النـزاع الفلـسطيني – الإسرائيلي"،**مجلة المستقبل العربي** ، العدد 872، مركز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، ص12.

فايز سارة (2005)، **القرار (1559) وإشكالات العلاقـات الـسورية الفرنـسية** ، 2005/05/14م، http://www.mokarabat.com/fs3.htm.

فرسون, ديفيد,(2010)**الانحياز الأمريكي لإسرائيل** , ترجمة، مؤسـسة الدراسـات الفلسطينية، بيروت.

فريدمان، توماس (2008)، **الحرب العالمية الثالثة**، الشرق الأوسط، 15 أيلول.

قاسمية، خيرية(1982) **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصـداه (1908 - 1918)** سلسلةكتب فلسطينية، بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية، مركـز الابحاث.

قدري سعيد، محمد وسعيد، عبد المنعم (2002)، **11 سبتمبر..الأفكار والأسـرار، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام** . مذكور في: 11 سبتمبر يوم غير وجه العالم، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

القدور, عز الدين, (2002)**الثوابت السياسية الخارجية السورية** , رسالة ماجستير غير منشورة, الرباط , جامعة محمد الخامس, ص ص74-76.

القرني، بهجت (1994) "**السياساتالخارجية العربية للدول العربية** " ترجمة جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية –جامعة القاهرة.

قوكانغ منذر الشوفي، (2006) **زيارة براميرتز إلى دمشق توفير مؤشراً إيجابياً في تقريـر إخبـاري: زيـارة للتحقيـق فـي عمليـة اغتيـال الحريـري**، (2006/06/02م)، متـــوفر عبـــر الموقـــع الإلكترونـــي: www.xinhuanet.com.2006-02-25،14:57:42.

كامل، محمـد ، ثـامر،(2000)، "**الدبلوماسـية المعاصـرة و إسـتراتيجية إدارة المفاوضات**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، ص 69

كاين, يورغن, (2006)**إغتيال الحريري أدلة محضية** , ترجمة هاني صالح وكامل إسماعيل, دمشق, ط1, دار الرأي للنشر.

الكردي, محمود صالح, (2005) لبنان بين تداعيات الإنسحاب السوري والإنتخابات التشريعية, **مجلة المستقبل العربي**, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 316 , ص 107.

كشك، اشرف(2006) "التحالفات الإقليمية لإيران السياسة تتجاوز الايدولوجيا" **السياسة الدولية**، 165،يوليو 2006 .

كيلاني عمر ، (2004)، العلاقات السورية-الأمريكية: تفهم جديد لدور دمشق ، **شؤون الأوسط**، العدد التاسع والعشرون ، أيار/مايو 2004، ص 18.

الكيلاني، هيثم(1996) **الارهاب يؤسس دولة " نموذج اسرائيل "**، ط 1، القاهرة : الناشر دار الشروق.

محسن محمد،(2005)،**سوريا والسيناريوهات المحتملة** ، موقع الجزيرة نت على الرابط: (2005/11/26م)، متوفر عبر الموقع الإلكتروني : .http://www.aljazeera.net.html.

محفوظ، عقيل.(2009). **سورية وتركية: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص121.

محمد أمين (2005)، **رغم الانسحاب السوري من لبنان 2005م، عام الاغتيالات والاعتقالات والقرارات الدولية** ، 2005/06/28م، متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.Kurdistanabinxete.com/Rojnamen_iro/Heyra12/Libnadi_zehmetyen_sala.htm

محمد خالد،(2006)، **الشرق الأوسط، الإدارة الأمريكية تنظر في تطبيق قانون محاسبة سوريا**، الأربعاء، العدد 9941، فبراير.

محي الدين, مفيد, (2006), **سورية يستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير** , دمشق, دار الفكر.

مسعد, نيفين, (2001)، **صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الإيرانية** , بيروت, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية.

مصطفى عبدالخالق،(1987)، المشروع الشرق اوسطي المستقبل العربي , **مجلة المستقبل العربي**, العدد 193 , ص 11 .

مصطفى، الحمارنة، (1997)، **العلاقات الأردنية –الفلسطينية إلى اين ؟**، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

مطاوع علي،(2006)، صحيفة فلسطينو، 48، **تقارير كتاب ألماني يتهم إسرائيل والولايات المتحدة بالوقوف خلف مقتل الحريري**، (2006/02/04م).

مطر,ضاري، هلا رشيد ، (2003), المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المحيط العربي للعراق ، **مجلة دراسات استراتيجية**، بغداد, مركز الدراسات الدولية، العدد 6, ص 88.

مقبل، ريهام(2011) مناهج نظرية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 185. القاهرة

مقلد، إسماعيل صبري (2006).**العلاقات السياسية الدولية :النظرية والواقع** ، الطبعة الخامسة (إصدار خاص).

مقلد، اسماعيل صبري(1987) **نظريات السياسة الدولية**، الكويت: دار السلاسل.

الموسى، سليمان(1996) **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995**، ط 1، عمان: مكتبة المحتسب.

موقعمجلس الشعب السوري , 7\10\2010 ,**عدد اعضاء مجلس الشعب السوري** , متوفر عبر www.parliament.gov.sy .

موقعوزارة الزراعة السورية , 1\9\2010,**الإنتاج الزراعي في سورية** , متوفر عبر www.syrian-agriculture.org .

موقع وزارة السياحة السورية , 8\9\2010,**الأسواق الأثرية في سورية** , متوفر عبر www.syriatourism.org .

نحال, محسن, (1999),**صنع القرار في السياسة الخارجية السورية** , رسالة ماجستير غير منشورة , ليبيا,أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية , ص52.

نضال، وتد،.(2009). تركية وإسرائيل عراك وتعاون أمني وثيق، **جريدة إيلاف الإلكترونية**، 12/17، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.elaph.com.

نظام الدين، عرفان (2005)**ماذا تريد أميركا؟ وماذا بعد العراق؟ حرب النفط أم حرب الهيمنة؟**، الحياة تاريخ 2005/2/24

نعمان، عصام ، (2009)، اوباما يخرج من الحرب ويبقي في العراق، جريدة الوطن القطرية، w 55.2

نور الدين، محمد .(2009). **العلاقات التركية السورية : مرتكزات "نظام إقليمي"جديد**، 19/سبتمبر، متوفر عبر الموقع الالكتروني .www.swissinfo.ch/ara

نورهان الشيخ،(2011)،"الخوف من التغيرات " :محددات سلوك الفواعل الدولية للنظام السوري، **السياسة الدولية**، العدد 190، اكتوبر، ص78.

الهزايمة، محمد عوض (2004)، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق** ، ط2، عمان، الأردن: مركز البشر.

الهزايمة، محمد عوض ، (2011) **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، ط3، مزيدة ومنقحة.

هويدي، أمين (2006)، **تغييرات في مفاهيم الأمن القومي**، الأهرام 17 يناير

وحيد محمد عبد الغفار(1991) السياسة **الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

ويكيبيديا, 2010\10\3, **العلاقات الأمريكية السورية**, متوفر عبر www.wikipedia.org

ياسين، عبير، (2006)، الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذج الليبي والعراقي، **السياسة الدولية**، العدد 163، يناير، 2006م، المجلد 41، ص157.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية:

Adeal, 1980, Dawisha, **Syria and the Lebanese**, crisis, the Macmillan press LTD, London.

Arison Blagov, (2003)"Russia's Far Eastern Workers Wary of Chinese Migrants," Eurasia Daily Monitor, available at: www.jamestown.org

Bahgat Gawdat(2006)Nuclear Proliferation, the Islamic Republic of Iran, Iranian Studies Journal Volume 39, N3, p:59-83.

Biddle, G(2007)"Evaluating Options for Partial Withdrawals of U.S. Forces from Iraq," Testimony before the U.S. House of

Representatives Armed Services Committee, Oversight and Investigations Subcommittee, July 25, 2007

Bijan Mossavar Rahmani, (2009)"Persian Gulf Oil: Iran's Role "Fifth IIES International Conference, Tehran,. See also,. Geoffry Kemp: "The Persian Gulf Remains the Strategic Prize" in Survival. Vol. 40. No. 4, p133

Carison, Darren K (2003). **Action or Isolation: Americans Ponder U.S. Role**. Gallup Poll Social Series World Affairs.

Dunne Byman , (2003) , **Sharam Chubin Anoushiravan Ehteshami, and Jarold D. Green: Iran's Policy in the Post Revolutionary Era** , Santa Monica, CA: Rand Corporation.

Hadar Leon T.(2007) ،"**A Diplomatic Road to Damascus: Th e Benefits of U.S. Engagement with Syria**" ،Independent Policy Report،Oakland ،The Independent Institute ،October 2007 ،p. 6.

James Dougherty and Robert pfaltzgraff: (1971), **contending theories of international relation**.lippincott, Philadelphia.

James Dougherty and Robert pfaltzgraff: (1971), **contending theories of international relation**.lippincott, Philadelphia.

Karl Vick(2011)In Iran, Power Written in Stone", Washington Post, January 23

Maclle and, c (1967). **Theory and the international system**. Macmillan, New York.

Marlowe John, (1982)**The Persian Gulf in the twentieth century**, Tuson and Emma Quick, Archive Editors London

McCain John,(2012) Joseph I. Lieberman and Lindsey O. Graham, "**The risks of inaction in Syria**", Washington Post, 6 August 2012.

Morteza Aminmansour(2010) Protecting Iranian Interest in the Persian Gulf Region, Iranian News and Iranian Culture Journal, December 11, p2

Paul, D (2001), **Terrorism and U.S foreign policy**, Washington, Brookings press.

Rivera, Joseph, (1968). **The psychological dimension of foreign policy**, chariss publishing company, Ohio.

Robert, Rollinger, (2006)," **The terms Assyria and Syria again**", Assyriology, Jornal of Near Eastern Studies.

Snyder, I (1962). **Foreign policy decision making**. The free press, glenoe.

The Middle East (2005) **Washington Report** , May/ June.

الملحق (أ)

(نص قرار مجلس الامن الدولي رقم 1559)

ملحق رقم(أ)

نص قرار مجلس الامن الدولي رقم 1559

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران 425 (1978) و426 (1978) المؤرخان 19 مارس/آذار 1978 والقرار 520 (1982) المؤرخ 17 سبتمبر/أيلول 1982، والقرار 1533 (2004) المؤرخ 29 يوليو/تموز2004، فضلا عن بيانات رئيسة بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ 18 يونيو/حزيران2000 (S/PRST/2000/21)،

وإذ يؤكد مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد مليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية.

وإذ يؤكد مجددا أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية ويؤكد أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي:

أ- يؤكد مجددا مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.

ب- يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان.

ت- يدعو إلى حل جميع المليشيات اللبنانية ونزع سلاحها.

ث- يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

ج- يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.

ح- يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

خ- يطلب إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الملحق (ب)

(نص قرار مجلس الأمن رقم 1664)

ملحق رقم(ب)

نص قرار مجلس الأمن رقم 1664

إن مجلس الأمن،

يذكّر بجميع قراراته السابقة ذات الصلة، وخاصة القرارات 1595 (2005) في 7 نيسان 2005، و1636 (2005) و1644 (2005) في 15 كانون الأول 2005.

يكرر دعوته لاحترام صارم لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان.

يتنبه لطلب الشعب اللبناني بوجوب مثول جميع المسؤولين عن التفجير الإرهابي الذي أدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري وآخرين أمام العدالة.

يذكر برسالة رئيس وزراء لبنان إلى الأمين العام في 13 كانون الأول 2005 (S/5002/387) التي يطالب فيها بتشكيل محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع الذين تثبت مسؤوليتهم عن هذه الجريمة الإرهابية، ويذكر بطلبه من الأمين العام في القرار الرقم 1644 (2005) بمساعدة الحكومة اللبنانية على تحديد طبيعة ومدى المساعدة الدولية المطلوبة في هذا الصدد.

بعد تفحص تقرير 21 آذار 2006 الذي قدمه الأمين العام طبقا للفقرة 6 من القرار الرقم 1644 (2005) (S/6002/671)، ومرحبا بالتفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه بين الأمانة العامة والسلطات اللبنانية بشأن القضايا الرئيسية في ما يتعلق بتشكل المحكمة وميزاتها الأساسية،

يرغب في الاستمرار في دعم لبنان في بحثه عن الحقيقة وفي محاسبة جميع المتورطين في هذا الهجوم الإرهابي.

أ- يرحب بتقرير الأمين العام، ويطلب منه التفاوض على اتفاق مع حكومة لبنان يهدف إلى إقامة محكمة ذات طابع دولي تستند إلى أعلى المعايير الدولية للعدالة الجنائية، وتأخذ بالاعتبار توصيات تقريره ووجهات النظر التي سبق أن عبر عنها أعضاء المجلس.

ب- يقر بأن اعتماد الأساس والإطار القانونيين لهذه المحكمة لن يشكل حكما مسبقا على التطور التدريجي لمكوناتها المختلفة الأخرى، ولن يحدد بشكل مسبق موعد بدء أنشطتها الذي سيكون رهنا بتقدم التحقيق.

ت- يطلب من الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على اطلاع بشأن التقدم في المفاوضات، حسب ما يرى مناسبا، وأن يقدم في وقت مناسب إلى مجلس الأمن تقريرا حول تطبيق هذا القرار، وخاصة حول مشروع الاتفاق الذي سيتم التفاوض عليه مع الحكومة اللبنانية، ومن ضمنه الخيارات بشأن آلية تمويل مناسبة تضمن استمرار عمل المحكمة وفعاليتها.

ث- يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

الملحق (ج)

(نص قرار مجلس الامن الدولي رقم 1757)

ملحق رقم(ج)

نص قرار مجلس الامن الدولي رقم 1757

28 حزيران, 2007

ان مجلس الامن اذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن لبنان ولا سيما القرارات 1595 (2005) بتاريخ 7 نيسان/ابريل 2005 و1636 (2005) بتاريخ 31 تشرين الاول/اكتوبر 2005 و1644 (2005) بتاريخ 15 كانون الاول/ديسمبر 2005 و1664 (2006) بتاريخ 29 اذار/مارس 2006 و1748 (2007) بتاريخ 27 اذار/مارس 2007. واذ يؤكد مجددا ادانته الشديدة للتفجير الارهابي الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005 وسائر الهجمات التي وقعت في لبنان منذ تشرين الاول/اكتوبر 2004.

واذ يجدد الدعوة إلى الاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدة وسلامة اراضيه واستقلاله السياسي تحت السطلة الحصرية للحكومة اللبنانية.

واذ يذكر برسالة رئيس الوزراء اللبناني إلى الامين العام بتاريخ 13 كانون الاول/ديسمبر 2005 (اس/783/2005) والتي طلب فيها تشكيل محكمة ذات طابع دولي لمقاضاة كل من يثبت ضلوعه في هذه الجريمة الارهابية. وبطلب هذا المجلس إلى الامين

العام التفاوض مع الحكومة اللبنانية بشأن اتفاق يهدف إلى انشاء مثل هذه المحكمة استنادا إلى اعلى معايير القضاء الجنائي الدولي.

واذ يذكر بتقرير الامين العام حول انشاء محكمة خاصة بلبنان بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 (اس/893/2006). والذي عرض نتيجة المفاوضات والمشاورات التي جرت بين كانون الثاني/يناير 2006 وايلول/سبتمبر 2006 في مقر الامم المتحدة في نيويورك ولاهاي وبيروت بين مستشار الامم المتحدة للشؤون القانونية والممثلين المعتمدين للحكومة اللبنانية. وبرسالة رئيس مجلس الامن إلى الامين العام بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 (اس/911/2006) عارضا ترحيب اعضاء المجلس باتمام

المفاوضات وارتياحهم للاتفاق الملحق بالتقرير.

واذ يذكر بما جاء في رسالته بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 بانه في حال لم تكن المساهمات الطوعية كافية لتمكين المحكمة من القيام بمهمتها. فان الامين العام ومجلس الامن يتوليان عندها بحث وسائل بديلة لتمويل المحكمة.

واذ يذكر ايضا بان الاتفاق بين الامم المتحدة والجمهورية اللبنانية على تشكيل محكمة خاصة حول لبنان وقعته الحكومة اللبنانية ثم الامم المتحدة في 23 كانون الثاني/يناير و6 شباط/فبراير 2007.

واستنادا إلى رسالة رئيس الوزراء اللبناني إلى الامين العام للامم المتحدة (اس/281/2006) والتي ذكر فيها بان الغالبية النيابية عبرت عن دعمها للمحكمة وطلب رفع طلبه حول تشكيل المحكمة الخاصة إلى المجلس بصفة عاجلة.

ومع اخذه علما بطلب الشعب اللبناني الكشف عن المسؤولين عن التفجير الارهابي الذي اودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري والاخرين وجلبهم إلى العدالة.

واذ ينوه بجهود الامين العام المتواصلة مع الحكومة اللبنانية من اجل انجاز الخطوات الاخيرة لابرام الاتفاق استنادا إلى طلب رئيس المجلس في رسالته بتاريخ 21تشرين الثاني/نوفمبر 2006 واستنادا بهذا الصدد إلى احاطة المستشار القانوني بتاريخ 2 ايار/مايو 2007 حيث افاد ان اقرار المحكمة في عملية دستورية يواجه عقبات جسيمة واشار في الوقت نفسه إلى ان جميع الاطراف المعنية اكدت موافقتها المبدئية على تشكيل المحكمة.

واذ ينوه ايضا بالجهود التي بذلتها اطراف في المنطقة اخيرا من اجل تخطي هذه العقبات.

واذ يؤكد على مضيه في مساعدة لبنان في البحث عن الحقيقة ومحاسبة جميع المتورطين في الهجوم الارهابي وتاكيدا لعزمه على دعم لبنان في جهوده لجلب منفذي هذا الاغتيال وسائر الاغتيالات ومنظميها ورعاتها إلى العدالة.

واذ يؤكد على ان هذا العمل الارهابي وما ترتب عنه يشكل خطرا على السلام والامن الدوليين.

1- يقرر استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ما يلي

أ- تدخل بنود الوثيقة المرفقة بما فيها ملحقاتها بشان تشكيل محكمة خاصة بلبنان حيز التنفيذ في 10 حزيران/يونيو 2007 الا في حال تلقي تبليغ من الحكومة اللبنانية بموجب المادة 19 (1) من الوثيقة المرفقة قبل ذلك التاريخ.

ب- في حال افاد الامين العام انه لم يتم ابرام الاتفاق حول مقر المحكمة كما نصت عليه المادة 8 من الوثيقة الملحقة. عندها يتم تحديد موقع مقر المحكمة بالتشاور مع الحكومة اللبنانية على ان يتم توقيع اتفاق مقرها بين الامم المتحدة والدولة التي ستستضيف المحكمة.

ت- في حال افاد الامين العام ان مساهمات الحكومة اللبنانية غير كافية لتغطية النفقات كما نصت عليها المادة 5 (ب) من الوثيقة المرفقة. يمكنه عندها قبول او استخدام مساهمات طوعية من الدول الاعضاء لتغطية اي نقص في التمويل.

2- يشير استنادا إلى المادة 19 (2) من الوثيقة المرفقة. إلى ان المحكمة الخاصة تبدأ العمل في تاريخ يحدده الامين العام بالتشاور مع الحكومة اللبنانية. آخذا بعين الاعتبار التقدم الذي تحققه لجنة التحقيق الدولية المستقلة في عملها.

3- يطلب من الامين العام وبالتنسيق مع الحكومة اللبنانية عند الاقتضاء اتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة لانشاء المحكمة الخاصة على وجه السرعة ورفع تقرير إلى المجلس في غضون تسعين يوما وبشكل دوري بعدها حول تطبيق هذا القرار.

4- يقرر متابعة المسألة بشكل فاعل.

المعلومات الشخصية

الاسم : حسام رسمي جميل الشرايحة

الكلية : العلوم الاجتماعية

التخصص : العلاقات الدولية

السنة : 2014

البريد الالكتروني : hosamsharaiha@yahoo.com

الهاتف : 00962798939414